الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي

دراسة حالة: مجمع صيدال للفترة 2019-2021

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالب (ة)

معوش فطوم

مزروع اكرام

الأستاذ (ة) المشرف:

د بروبة إلهام

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
– عزوز ميلود	– أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
– بروبة الهام	– أستاذ محاضر أ	مشرفا	بسكرة
– العمري أصيلة	– أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي

دراسة حالة: مجمع صيدال للفترة 2019-2021

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالب (ة)

معوش فطوم

مزروع إكرام

الأستاذ (ة) المشرف:

د بروبة إلهام

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
– عزوز ميلود	– أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
– بروبة الهام	– أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
– العمري أصيلة	– أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

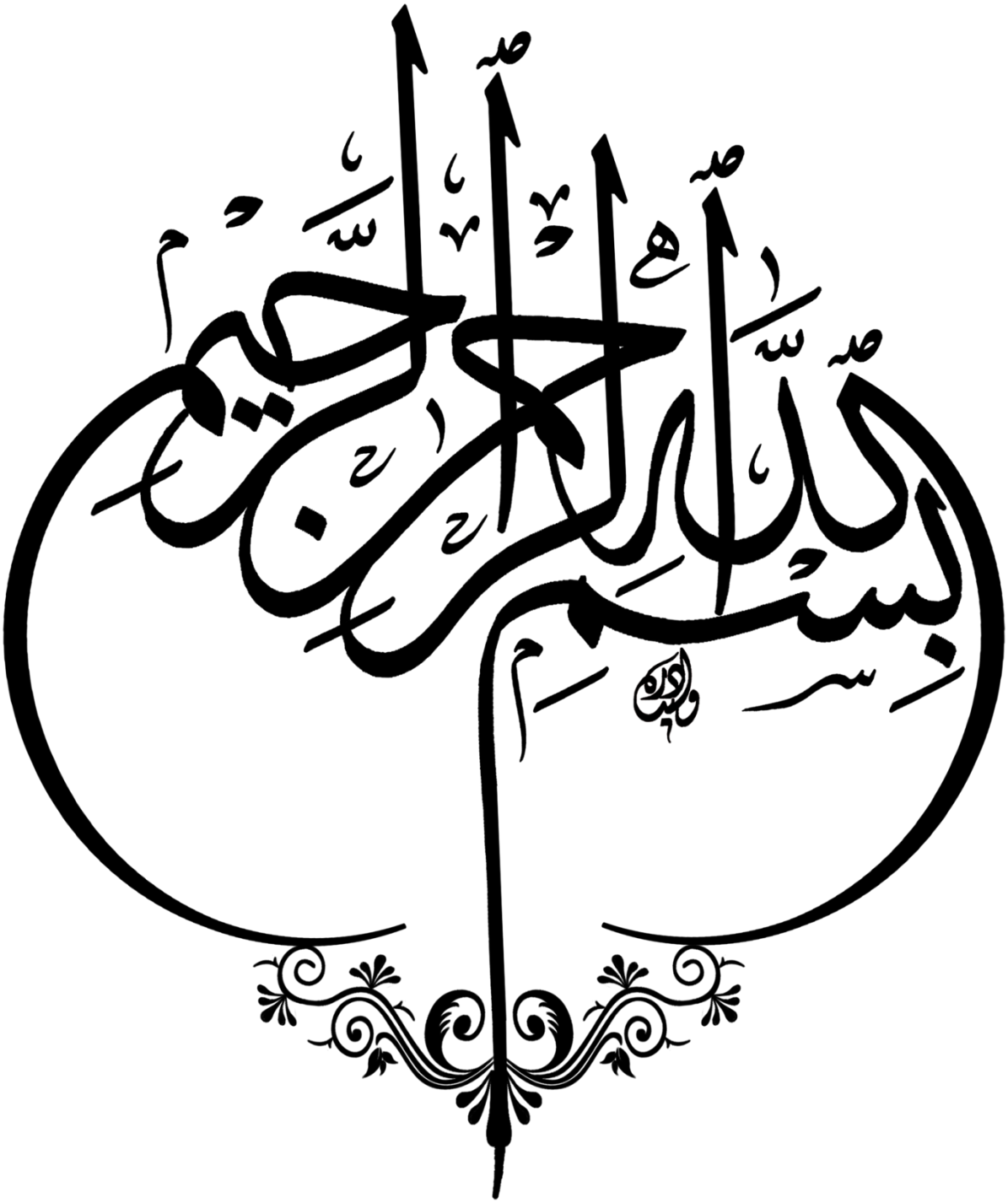
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم ويسرت لنا سبيله وسخرت لنا من يعيننا على تحصيله وعلمتنا ما لم نكن نعلمه.

وإنطلاقا من قول الرسول ﷺ

".... ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ماتكافئوه به فأدعو الله حتى تروا أنكم كافأتموه"

نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع وفي تذليل ماواجهناه من صعوبات.

وعرفانا بالجميل نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "**بروبة إلهام**" التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة.

وكذلك إلى جميع **أساتذتنا الأفاضل** بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، كما لايفوتني أن أشكر **لجنة المناقشة** على مناقشة هذا البحث، وعلى كل ماسيقدمونه من توجيهات.

ونختم شكرنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذه المذكرة.

ونسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعا، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق

الإهداء

الحمدلله الذي أبدع بني أدم في تركيبة عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح وغايته النجاح.

قال تعالى (وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا)

على ضوء هذه الآية الكريمة أهدي ثمرة جهدي:

إلى الذي يستحق كل التقدير والإحترام والعرفان إلى من سخر لي كل ما أبغى، إليك **أبي العزيز** رعاك الله وأطال في عمرك.

إلى ملاكي في الحياة.. إلى من أرضعتني الحب والحنان... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي **أمي الحبيبة**، حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إخوتي: **مُحَمَّد وميلود**.

إلى رياحين حياتي أخواتي: **عطويه ورؤية**.

إلى كل أهلي وأقاربي كل بإسمه.

إلى كل من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيدا إلى صديقاتي وزميلاتي.

إلى صديقتي التي خطت معي كل المشوار فكانت لي اليد الثانية **إكرام**.

إلى **خطيبي**... إلى أروع من جسد لي الحب بكل معانيه...فكان السند والعطاء..

فطوم

الإهداء

قال تعالى: (قل إعملو فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولأتطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله ﷻ

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة..، ونصح الأمة..إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا مُحَمَّد ﷺ

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار. إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به العزيز (**أبي أدامه الله ذخرا لي**)

إلى ملاكي في الحياة..الى معنى الحب ومعنى الحنان ..إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب (**أمي الحبيبة**)

إلى الشموع التي تنير لي الطريق (**اخوتي واخواتي**) هم شجعوني وواصلوا العطاء

الى رفيقة رحلة النجاح صديقتي (**فطوم**)

الى من لم تربطني بهم علاقة النسب .. بل عطر الصداقة.. ووورد المحبة (**صديقاتي**)

إلى منارة العلم والعلماء إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.. أساتذتنا الأفاضل

إكرام

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي بجمع صيدال، حيث أن نظام المعلومات المحاسبي هو أداة فعالة في إنتاج معلومات محاسبية تمكننا من تقييم الأداء المالي، وذلك باستخدام بعض النسب والمؤشرات المالية التي تساعد في عملية التقييم بغية اتخاذ قرارات لتحسين أدائها المالي، وذلك باستخدام **المنهج** الوصفي التحليلي في الجانب النظري في حين تم استخدام منهج دراسة حالة في الجانب الميداني من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة وعرض نتائجها. **وتوصلت الدراسة** إلى العديد من النتائج أهمها: انه من أجل ضمان نجاح عملية تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية لا بد أن تكون مخرجات نظام المعلومات المحاسبي دقيقة وذات جودة تعبر عن الواقع وبعيدة عن التظليل لكي يتم التوصل إلى قرارات من شأنها تحسن الأداء المالي،

وفي الأخير **أوصت** الدراسة على ضرورة توفر المؤسسات الاقتصادية على كفاءات ومختصين في التحليل المالي من أجل تقييم الأداء المالي بشكل فعال.

الكلمات مفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، معلومات محاسبية، الأداء المالي، تحسين الأداء، النسب المالية ، مؤشرات التوازن المالي .

Abstract:

This study aimed to highlight the contribution of the accounting information system in improving the financial performance of the Saidal collection, as the accounting information system is an effective tool in producing accounting information that enables us to evaluate financial performance, using some financial ratios and indicators that help in the evaluation process in order to make decisions to improve its financial performance, using the descriptive analytical approach in the theoretical aspect, while a case study approach was used on the field side through the study and analysis of special financial statements. of the institution and the presentation of its results. The study reached many results, the most important of which are: In order to ensure the success of the process of evaluating the financial performance of Algerian economic institutions, the outputs of the accounting information system must be accurate and of quality that reflect reality and are far from shading in order to reach decisions that will improve financial performance.

Finally, the study recommended the need for economic institutions to have competencies and specialists in financial analysis in order to evaluate financial performance effectively.

The Key words: accounting information system, accounting information, financial performance, performance improvement, financial ratios, financial balance indicators.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي	17
02	ميزان المراجعة	26
03	الميزانية المالية جانب الأصول	29
04	الميزانية المالية جانب الخصوم	31-30
05	الميزانية الوظيفية	32
06	عناصر قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاثة	35
07	مختلف مستخدمي القوائم المالية	37
08	أنواع التقارير المحاسبية بحسب المعيار المستخدم في تصنيف و تبويب التقارير التي يقدمها النظام المحاسبي	39-38
09	العوامل المؤثرة في رأس المال العامل	65
10	نسب الربحية	74
11	أصول ميزانية مجمع صيدال للفترة (2019_2021)	103-102
12	الميزانية المختصرة لمجمع صيدال	103
13	جانب الخصوم لميزانية مجمع صيدال خلال الفترة(2019_ 2021)	105-104
14	الميزانية المختصرة لخصوم ميزانية مجمع صيدال	105
15	حساب النتائج لمجمع صيدال خلال الفترة (2019-2021)	107-106
16	جدول التدفقات النقدية لمجمع صيدال للفترة(2020-2021)	109-108
17	الميزانية الوظيفية لمجمع صيدال (جانب الخصوم)	112-111
18	الميزانية الوظيفية لمجمع صيدال (جانب الموارد)	113
19	حساب رأس المال العامل لمجمع صيدال من أعلى الميزانية للفترة (2019_2021)	
20	حساب رأس المال العامل لمجمع صيدال من أسفل الميزانية للفترة(2019_2021)	115
21	احتياج رأس المال العامل للاستغلال	115
22	احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال	116
23	الاحتياج في رأس المال العامل لميزانية مجمع صيدال للفترة (2019 _2021)	116
24	خزينة ميزانية مجمع صيدال خلال الفترة (2019-2021)	117
25	خزينة ميزانية مجمع صيدال خلال الفترة (2019_2021)	117
26	نسب السيولة للفترة (2019_2021)	118
27	نسب النشاط لمجمع صيدال للفترة(2019_2021)	119
28	نسب الربحية لمجمع صيدال خلال للفترة(2019_2021	121
29	نسب المردودية لمجمع صيدال خلال للفترة(2019-2021)	123
30	نسب الهيكل المالي لمجمع صيدال للفترة (2019-2021)	124
31	رأس المال طويل الأجل لمجمع صيدال للفترة (2019-2020)	126
32	تكلفة رأس المال الخاص Kd للفترة (2019-2020)	127
33	حساب معدل الفائدة الإسمي لمجمع صيدال للفترة (2019-2020)	127

34	تكلفة الديون لمجمع صيدال للفترة (2019-2020)	128
35	حساب تكلفة هيكل رأس المال لمجمع صيدال للفترة (2019-2020)	128
36	حساب القيمة المضافة EVA لمجمع صيدال للفترة (2019-2020)	128
37	حساب القيمة السوقية MVA لمجمع صيدال للفترة (2019-2020)	129
38	حساب مؤشر القيمة النقدية CVA لمجمع صيدال للفترة (2019-2020)	130

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	العناصر الأساسية لنظام مفتوح ملموس	08
02	العلاقة بين البيانات ومعلومات	10
03	وظائف نظام المعلومات المحاسبي	18
04	عناصر نظام المعلومات المحاسبي	22
05	شكل اليومية	24
06	دفتر الأستاذ	25
07	العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي	41
08	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	43
09	الأداء الداخلي والخارجي	44
10	تقييم الأداء المالي للمؤسسة	55
11	خطوات لتحسين الأداء المالي	61
12	مراحل تطور مجمع صيدال	90
13	البطاقة الفنية لمجمع صيدال	91
14	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	95
15	رسم بياني لمؤشر القيمة الإقتصادية المضافة	129
16	رسم بياني لمؤشر القيمة السوقية المضافة	130
17	رسم بياني لمؤشر القيمة النقدية المضافة	131

قائمة الاختصارات

معنى المصطلح باللغة العربية	المصطلح المقابل بالأجنبية	الاختصار
الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال	Besoin en fonds de roulement d'	**BFRex**

	exploitation	
BFRg	Besoin en fonds de roulement global	الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي
BFRhex	Besoin en fonds de roulement hors exploitation	الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال
Eex	Emplois d'exploitation	إستخدامات الإستغلال
Ehex	Emplois hors exploitations	إستخدامات خارج الإستغلال
Es	Emplois stables	إستخدامات مستقرة
Es	Emplois de trésorerie	إستخدامات الخزينة
Et	fonds de roulement net global	رأس المال العامل الصافي الإجمالي

قائمة الملاحق

رقم الملحق	إسم الملحق
01	الميزانية المالية لمجمع صيدال لسنة 2020_2019 جانب الأصول
02	الميزانية المالية لمجمع صيدال لسنة 2020_2019 جانب الخصوم
03	الميزانية المالية لمجمع صيدال لسنة 2021_2020 جانب الأصول
04	الميزانية المالية لمجمع صيدال لسنة 2021_2020 جانب الخصوم
05	جدول حساب النتائج لمجمع صيدال لسنة 2020_2019
06	جدول حساب النتائج لمجمع صيدال لسنة 2021_2020
07	جدول تدفقات النقدية لمجمع صيدال لسنة 2021_2020

المقدمة

مقدمة

تؤدي المحاسبة دورا هاما في إنجاح العديد من المؤسسات حيث تقوم بتزويد الأفراد والجهات المختلفة سواء كانوا يعملون في هذه الوحدات نفسها أم خارجها كالجهات الحكومية ورجال التمويل والمستثمرون و العملاء والموردون بمعلومات تساعد في تحقيق مختلف الأهداف والوظائف.

فلقد أصبحت هذه المعلومات المحاسبية عنصرا لا يتجزأ من عناصر الانتاج اذا تلعب دورا كبيرا وهاما في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة الإقتصادية في مختلف الميادين المساهمة في التنمية والنمو الإقتصادي ولهذا أصبح على المؤسسة الالتزام باستغلال جميع المعلومات المحاسبية حتى البسيطة منها سواء كانت خارجية كالمعلومات على العميل، المؤسسات المنافسة...الخ أو معلومات داخلية كالمعلومات المحاسبية عن أنشطة المؤسسة بحد ذاتها من خلال الادلاء بالتقارير لكل وظيفة أو نشاط، وبهذا يعتبر نظام المعلومات المحاسبي عاملا أساسيا في نجاح أو فشل أي مؤسسة اقتصادية فهو يقدم صورة موثوق فيها عن الواقع والأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية يعتمد في ذلك على جمع البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة المتعلقة بنشاطها ويقوم بتسجيلها ومعالجتها وعرضها كمخرجات في حسابات تتضمنها وثائق محاسبية وتقارير مالية.

ومن هنا أيضا تبرز أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك بإبراز نقاط القوة والضعف في المركز المالي، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير والقوائم المالية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي بشكل مفصل وعملي وذلك بإستخدام الأساليب الكمية الحديثة والمتمثلة في التحليل المالي الذي يعتبر أداة أساسية يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتنبؤ بشكل أكثر دقة بمستقبلها والحكم على نتائج أعمالها بشكل علمي.

من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبين وتبرز أهمية نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال مناقشة الإشكالية التالية:

كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية؟

وبعد طرح الإشكالية يمكننا طرح تساؤلات فرعية للإجابة عنها تنحصر فيما يلي:

- ما هي حاجة المؤسسة للمحاسبة كنظام للمعلومات؟
- ما هي مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة؟ وكيف تساهم في تحسين الأداء المالي؟
- ما هو واقع مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي بمجمع صيدال ؟

الفرضيات :من خلال الإشكالية التي تم طرحها، وما إندرج ضمنها من الأسئلة الفرعية، التي أدت بنا إلى طرح مجموعة من الفرضيات كانت إجابتها كما يلي:

– المؤسسات لها حاجة كبيرة وهامة في تطبيق المحاسبة لمعرفة مركزها المالي واتخاذ القرارات المالية حيث نظام معلومات محاسبي يمكنها من تسجيل وتبويب وتحليل المعلومات وإنتاجها في شكل نهائي يتمثل في القوائم المالية تبرز صورتها المالية.

– توجد العديد من المؤشرات لقياس الأداء المالي للمؤسسة والتي من خلالها نقيم الأداء المالي من أجل اتخاذ قرارات لتحسينه.

– نظام المعلومات المحاسبي في مجمع صيدال يعمل على انتاج معلومات محاسبية تساعد في تقييم الأداء المالي واتخاذ قرارات من اجل تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

أهداف الدراسة: يسعى هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على نظام المعلومات المحاسبية وأهميته.
- التنبيه إلى ضرورة الإهتمام بالأداء المالي وتقييمه من أجل تحسينه وذلك من خلال مؤشرات تقييمه والعمل على تطويرها من خلال تقييم الأساليب الحديثة.
- محاولة ابراز دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذا البحث في كون نظام المعلومات المحاسبي أداة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها لما تساهمه في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في القوائم المالية التي تعبر على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لتحليلها وتفسيرها من خلال مؤشرات المالية التي تساعد في تقييم الأداء المالي وتحديد دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة.

المنهج المستخدم في الدراسة: بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث وللإجابة عن الاشكالية المقدمة واختبار صحة الفرضيات تعتمد الدراسة بصورة أساسية على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحسين الأداء المالي و**منهج دراسة حالة** الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده من خلال الاطلاع على القوائم المالية السنوية للمؤسسة محل الدراسة، وتحليلها.

حدود الدراسة: يهدف ابراز واقع الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي كمدخل لتفعيل الأداء المالي لمجمع صيدال قمنا بإسقاط الدراسة على:

-**الحدود الزمانية:** تحليل الوثائق والبيانات المالية للفترة(2019-2021) وذلك لمعرفة مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي لمجمع صيدال.

-**الحدود المكانية:**

تمت هذه الدراسة على مستوى مجمع صيدال من خلال الحصول على المعلومات اللازمة لسنوات الدراسة .

الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي إعتمدت عليها في دراستي ما يلي:

1. دراسة العثماني مصطفى 2015/2014، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية مذكرة دكتوراه علوم التسيير تخصص محاسبة جامعة الجزائر –3–.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية تم تقسيم موضوع الدراسة إلى جانبين الجانب النظري لمعرفة المعلومات المالية والمحاسبية التي يجب على نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الإقتصادية أن يوفرها ودراسة اثر نظام المعلومات المحاسبي على تحسين الأداء المالي أما الجانب التطبيقي فكان من خلال دراسة اثر نظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي في مجمع صيدال ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- يعمل نظام المعلومات المحاسبي من خلال توفيره للمعلومات الجيدة المبنية على المبادئ والفروض والمعايير المحاسبية في تطبيق مبادئ الحوكمة مما يساهم في رفع أداء المؤسسة المالي وتحسينه.
- يعمل مجمع صيدال على تقييم أدائه اعتمادا على المعلومات المالية والمحاسبية ممثلة في التقارير والقوائم المالية المنتجة من نظام معلوماته المحاسبي.

2. دراسة عجيلة حنان،2013/2012 فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة الأنابيب ALFAPIPE وحدة غرداية، رسالة ماجستير قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

حيث يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية وتوفير معلومات محاسبية تساهم في تحسين الأداء المالي، حيث تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول وجاء الفصل الاول تحت عنوان مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية والفصل الثاني بعنوان أثر نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي وكان الفصل الثالث بعنوان واقع نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة ALFAPIE وأثره على الأداء المالي، ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة:

- إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تعتمد على كفاية المدخلات وعمليات المعالجة.
- حتى تتمكن المؤسسة من تقييم أدائها بشكل فعال لابد من الاعتماد على جملة من المؤشرات المالية بدل الاعتماد على مؤشر واحد.

- إن المعلومات المحاسبية تساهم في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات بغية تحسين الأداء المالي.
- إن القوائم المالية تعتبر أهم مصدر للمعلومات لتقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة إلى معلومات أخرى.

3.دراسة بزقراري حياة، 2011/2010 دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية لمطاحن الكبرى للجنوب رسالة ماجستير علوم التسيير تخصص محاسبة جامعة مُحَّد خيضر بسكرة.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ومحاولة معرفة أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمسيرين وإظهار أهمية القوائم المالية في النظام المالي المحاسبي الجديد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية ،ولقد تم تقسيم موضوع الدراسة إلى قسمين الجانب النظري تضمن فصلين، الفصل الأول الإطار النظري للأداء المالي أما الفصل الثاني بعنوان المعلومات المحاسبية وتقييم الأداء المالي أما الجانب التطبيقي كان بعنوان إستخدام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في مؤسسة مطاحن الكبرى بالجنوب بسكرة ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة:

- تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطى صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة مما يساعد على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.

- المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام أكبر باعتبارها من الموارد الهامة، حيث أن المؤسسات، تتحصل عليها بجهد أقل وتكلفة أقل (مورد داخلي)، والقوائم المالية هي من أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على إتخاذ القرارات المهمة لتحسين الأداء المالي.

من خلال عرض مختلف الدراسات السابقة يمكن تحديد ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

إتفقت دراستنا مع الدراسات السابقة على فعالية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي، واختلفت دراستنا مع الدراسات السابقة في عدة نقاط أهمها إختلاف فترة الدراسة بالإضافة إلى أن دراستنا إعتمدت على المؤشرات التقليدية والحديثة معا مع إبراز فعالية كل منهما في تقييم الأداء المالي بالإضافة إلى ذلك حاولنا التركيز على فترة الدراسة في جائحة كورونا بإعتبارها أثرت على أداء المؤسسات الإقتصادية.

مبررات اختيار الموضوع: تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع لأنه يحتوي على اعتبارات موضوعية وذاتية تتمثل في :

مبررات ذاتية:

- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع و التخصص العلمي الذي ندرسه.
- إمكانية البحث في هذا المجال وقدرة الوصول إلى المعلومات الخاصة به من خلال المراجع المتنوعة.

مبررات موضوعية:

- التحقق من الوضع المالي للمؤسسات الإقتصادية بإستخدام أساليب حديثة تساعدها على تحسين وضعيتها المالية.
- توسيع نطاق البحث العلمي من النطاق الجامعي إلى النطاق الميداني أو الواقع العملي.
- أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية .

هيكل الدراسة: من أجل معالجة الاشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

حيث تطرقنا في **المقدمة** لعرض اشكالية الدراسة، وطرح تساؤلات وفرضيات التي تم الانطلاق منها للإجابة عن الاشكالية، إضافة إلى عرض أهمية وأهداف الدراسة.

أما في **الفصل الأول المعنون ب:** " نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحسين الأداء المالي" حاولنا من خلاله التطرق إلى ماهية نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه ومكونات النظام وعناصره وأهميته، **ومن ثم إلى** أساسيات حول الأداء المالي **بعد ذلك** إلى نظام المعلومات المحاسبي ومساهمته في تحسين الأداء المالي .

تمحور الفصل الثاني حول إبراز واقع دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي بمجمع صيدال للفترة (2019-2021) من خلال تقديم المؤسسة محل الدراسة ومن ثم إلى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي مجمع صيدال.

واختتمت الدراسة بخاتمة تضمنت اجابة على فرضيات الدراسة، بالإضافة إلى عرض لأهم النتائج النظرية والتطبيقية المستخلصة من الدراسة، إلى جانب مجموعة من الاقتراحات.

الفصل الأول:

نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحسين الأداء المالي

تمهيد

نظام المعلومات هو ذلك النظام الذي يعمل على إعادة هيكلة وتنظيم المعلومات التي تنسب إلى القائمة العلمية حيث يعتبر نظام المعلومات مجموعة من الأجزاء تُأثر وتتأثر ببعضها البعض أي وجود علاقة تبادلية تربط فيما بينها، ومن الضروري أن تتميز بيئة نظام المعلومات بالتعاون والعمل الجاد بين مكوناته. ومن أبرز الأنظمة المعلوماتية التي تعتمدها المؤسسة في إدارة أعمالها نجد نظام المعلومات المحاسبي الذي يختص في مجمل العمليات المحاسبية التي تجري حسب القواعد ومعالجتها للوصول إلى معلومات محاسبية ذات فائدة للإدارة. بالإضافة إلى ذلك يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى تسهيل عملية إدارة المؤسسة التي تسعى أن تكون في أحسن صورة، حيث أصبحت المؤسسة اليوم تحسن أدائها المالي وبطريقة تستطيع بفضلها أن تتفوق بها أمام مسيريها، فالأداء المالي يهتم بربحية المؤسسة وبالتالي استمراريتها وبقائها حتى تستطيع المؤسسة التميز بأدائها المالي، وتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالى:

المبحث الأول: مدخل لنظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الثاني: أساسيات حول الأداء.

المبحث الثالث: مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي.

المبحث الاول: مدخل لنظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من أهم الانظمة الفرعية الموجودة داخل أي مؤسسة اقتصادية، حيث تستمد أهميته من أنه مصدر الرئيسي للمعلومات فنظام المعلومات يوفر معظم المعلومات الإقتصادية التي يمكن أن يعبر عنها ماليا والتي تساعد في إتخاذ الكثير من القرارات المالية، والذي يهتم بتسجيل ومعالجة البيانات المالية والتقرير عنها لعدة اطراف سواء داخلية او خارجية. نهدف من خلال هذا المبحث، إلى إبراز الأساسيات المرتبطة بدراسة بنظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الاول: أساسيات حول نظام المعلومات

يلعب نظام المعلومات دورا هاما في نجاح العديد من المؤسسات، ولقد أصبحت المعلومات أحد عناصر العملية الانتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسات الإقتصادية لذلك سوف نتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم النظام ومفهوم المعلومات ومن ثم إلى مفهوم نظام المعلومات.

أولا: مفهوم النظام

سنحاول من خلال ما يلي عرض مفهوم للنظام وعرض لأنواعه.

1. تعريف النظام:

يمكن تعريف مصطلح النظام بصفة عامة على انه "مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات ..الخ) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل اطار معين، وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة الأهداف في ظل الظروف او القيود البيئة المحيطة ". (احمد حسين، 2003، صفحة 13)

كما يعرف ايضا بأنه :"وحدة مكونة من أنظمة فرعية متداخلة تهدف جميعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف, والتي يمكن ان تحقق أهدافها بفعالية وكفاءة عالية من خلال توفير المعلومات الملائمة".(ستيفن أ و مارك ، 2002، صفحة 21)

وقد عرف النظام بأنه" عبارة عن مجموعة عناصر او اجزاء او اقسام ترتبط مع بعضها بعلاقات منطقية، بحيث تتكامل وتتفاعل مع بعضها البعض ،بغرض أداء أهداف معينة وذلك عن طريق تحويل المدخلات إلى مخرجات". (صبحي والسقا، 2016، صفحة 22)

من خلال مما سبق نستنتج أن النظام بشكل عام هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المترابطة التي تتفاعل فيما بينها لتحقيق هدف معين او مجموعة من الأهداف في ظل ظروف المحيطة به.

2. أنواع النظام :

يتضمن النظام الأنواع التالية: (عطاالله، 2013، صفحة 47_48)

1.2 النظام المغلق: هو النظام الذي لا يتصل بالبيئة الخارجية وينحصر عمله فيما يوجد بداخلها فقط، أي ليست لها علاقة أخذ وعطاء مع البيئة الخارجية وهذا النظام وجد لأهداف الدراسة النظرية فقط.

2.2 النظام المفتوح: هو تلك النظام الذي يتفاعل مع البيئة الخارجية أي هناك علامة تأثيرية تبادلية بينها وبين البيئة الخارجية ويستقبل هذا النوع من الأنظمة مدخلاته من البيئة المحيطية به ثم يعيدها بعد معالجتها إلى هذه البيئة على شكل سلع أو خدمات أو معلومات ويمتاز هذا النظام بانعدام السيطرة الكلية على مدخلاته وذلك لغياب عملية الرقابة على المدخلات لذلك تكون المدخلات بعضها معروفة والبعض الأخر غير معروفة، ويكون هذا النظام معرضا دائما للاضطراب ويعيش حالة من عدم التوازن ومن الأمثلة على ذلك جهاز الحاسوب المرتبط بالأنترنت، والمصنع الذي لا يقوم بفحص المواد الأولية قبل اجراء العمليات التصنيعية.

فالنظام المفتوح عناصر أساسية ملخصة في الشكل الاتي:

الشكل رقم (1): العناصر الأساسية لنظام مفتوح ملموس

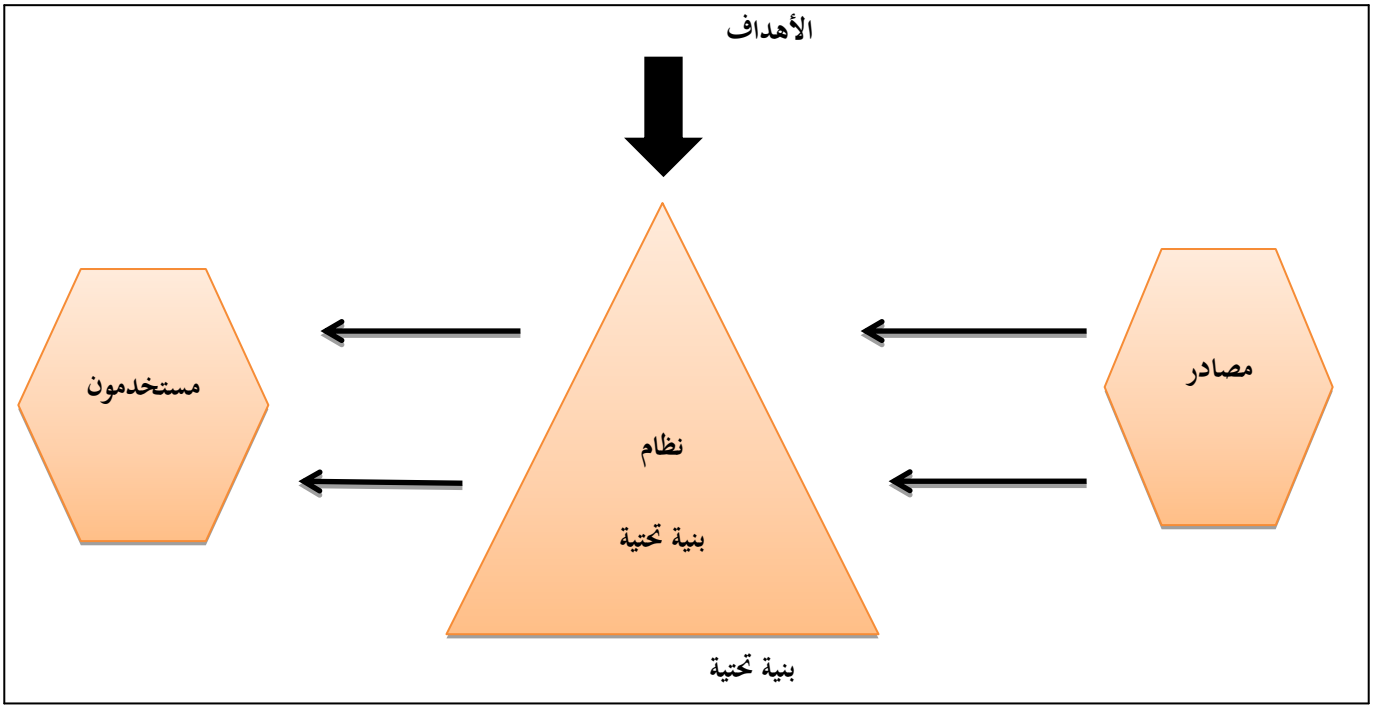

المصدر:(عطاالله، 2013، صفحة 47)

3.2.النظام الشبه مغلق: تكون مدخلات هذا النظام من البيئة الخارجية محددة ومعروفة مسبقا وذلك لوجود عملية سيطرة ورقابة على المدخلات فتكون مخرجاتها معروفة لذلك يكون هذا النظام أكثر استقرارا وتعيش حالة من التوازن، وحتى اذا واجهت عملية

الاضطراب تستطيع الو صول إلى حالة التوازن أسرع من الأنظمة المفتوحة ومن الأمثلة على ذلك نظام السير (نظام مواعيد انطلاق حافلات النقل).

ثانيا: مفهوم نظام المعلومات

سنحاول من خلال هذا العنصر تقديم مفهوم لنظام المعلومات المحاسبي.

1.تعريف المعلومات: ويمكن تعريف للمعلومات على أنها:

المعلومات بالمعنى الواسع هي استخبار له معنى مفيد إلى الشخص المقصود والمعلومات لها قيمة للوحدات الإقتصادية، وأغلب المعلومات المطلوبة من قبل الوحدات الإقتصادية هي المعلومات المحاسبية التي هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ومن الامثلة على ذلك قوائم الدخل ،قائمة المركز المالي. (الجزراوي و الجنابي، 2009، صفحة 25)

كما تعرف على انها عبارة "عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معني كامل تمكن من إستخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية من إتخاذ القرارات". (عبد الرزاق، 1998، صفحة 15)

ومنه نستخلص ان المعلومات هي مجموعة البيانات بعد معالجتها بشكل يسمح لإستخدامها والإستفادة منها في إتخاذ القرارات ،لذلك سوف نتطرق في العنصر الموالي للبيانات بما أن لها علاقة بالمعلومات.

2. مفهوم البيانات: تعرف البيانات على أنها:

عبارة عن:" حقائق تم تسجيلها بشان أحداث معينة تمت او ستتم مستقبلا، هذه الحقائق قد تكون مستقلة وغير مرتبطة ببعضها وغير محددة العدد". (عطية، 2000، صفحة 9).

كما يمكن تعريفها بأنها "عبارة عن حقائق الأولية والإشارات التي يتم تلقيها وتسجيلها، وهذه البيانات تمثل المادة الخام التي يتم ادخالها في نظام المعلومات لمعالجتها بغرض انتاج معلومات ". (جمعة، العربيد، والزعبي، 2003، صفحة 6)

من خلال التعاريف المذكورة يتضح أن البيانات عبارة عن المادة الخام التي يتم ترتيبها وتصنيفها وتنظيمها للحصول على شكل أكثر لإستخدامها وتسمى في هذه الحالة بالمعلومات .

ولذلك يجب التفرقة بينهما لأنها لا يعنيان نفس الشيء، فالبيانات هي المواد الاولية لنظام المعلومات المحاسبي والتي منها يتم إستخراج المنتج النهائي لهذا النظام وهي المعلومات ، والبيانات عبارة عن مجموعة من الرموز او الكلمات التي يتم تجميعها من داخل او خارج المؤسسة بينما المعلومات من جهة اخرى تعتبر المعرفة المحصلة من البيانات المجمعة بعد تشغيلها وترتيبها وإدخال بعض العمليات عليها.(الدهراوي، ، 2005، صفحة 22)

ومنه يمكن توضيح العلاقة بين البيانات والعمليات من خلال الشكل التالي:

الشكل (2): العلاقة بين البيانات والمعلومات

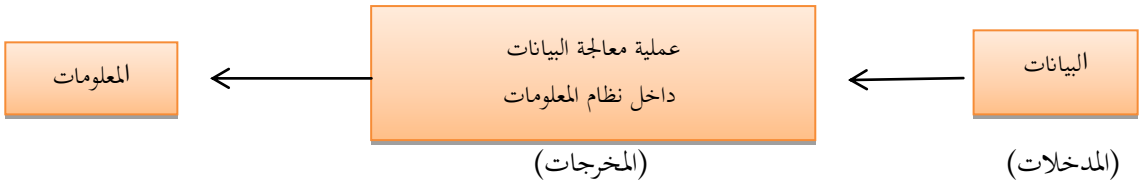

المصدر: (الدهراوي،2003/2002، صفحة 15)

3. مفهوم نظام المعلومات:

1.3 تعريف نظام المعلومات: يمكن عرض تعريف لنظام المعلومات من خلال ما يلي:

يمكن تعريف نظام المعلومات بأنه "ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الاعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوات الاتصال".(احمد حسين، 2003، صفحة 21)

كما يمكن النظر إلى نظام المعلومات على أنه "مجموعة من العناصر المتداخلة، والتي تعمل على جمع مختلف أنواع البيانات والمعلومات، والقيام بمعالجتها ثم تخزينها وتوزيعها على المستفيدين، لغرض دعم صناعة القرار وتأمين التنسيق والسيطرة على المؤسسة".(قندبلجي والجنابي، 2006، صفحة 27)

واستنادا إلى التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن نظام المعلومات يتعلق بكيفية التعامل مع البيانات من حيث الحصول عليها من مصادرها المختلفة (الداخلية والخارجية) وحفظها ونقلها واسترجاعها بهدف إجراء العمليات التشغيلية اللازمة عليها، وصولا إلى مخرجات متمثلة في المعلومات التي تحقق الفائدة لمستخدميها، والحصول على مخرجات دقيقة تساهم في تقليل الخطأ لدى متخذي القرار.

2.3 خصائص نظام المعلومات: تمثل الخصائص التالية الصفات الأساسية الواجب توافرها في نظام المعلومات السليم لتحقيق أهدافه ومن بين هذه الخصائص :(جبر الصعيدي، 1998، صفحة 29)

- **توافق النظام مع البيئة المحيطة به**: إن تفاعل مكونات النظام مع بعضها البعض أمر ضروري حتى تتم عملية التشغيل اللازمة للوصول إلى المعلومات وتحقيق الهدف من النظام ولكن ذلك لا يمكن تخيل حدوثه دون أن تكون هناك عناصر مرتبطة بالبيئة المحيطة بالنشاط تتمثل في المدخلات (البيانات عن الواقع والأنشطة الإقتصادية للمشروع) وفي المخرجات

(المعلومات عن نتائج هذه الانشطة لمستخدميها) ومن هذا المنطق يجب عند تعميم نظام المعلومات وتطويره مراعاة الظروف البيئية التي يعمل فيها النظام سواء من حيث نوعية المدخلات، المخرجات واحتياجات مستخدميها.

- **خطوط الاتصال بين الانظمة الفرعية:** من الضروري لكي يقوم النظام بوظائفه الأساسية وأنشطته المختلفة بكفاية وفعالية ان يحدد النظام خطوط الاتصال بين الانظمة الفرعية والتي تمثل حلقات الوصل التي تتدفق عبرها المدخلات والمخرجات بين الانظمة الفرعية، فمخرجات نظام معين تكون مدخلات نظام اخر ولذلك فان التفاعل السليم بين هذه الانظمة يعتمد على خطوط الاتصال التي تحكم العلاقة المتبادلة بينهما. (بن يحي، 2013-2012، صفحة 23)
- **التغذية العكسية:** من الصفات الأساسية لنظام المعلومات قدرتها على التعديل وفقا للظروف الناتجة من التفاعل مع البيئة وهذه الظروف يجب ان يسمح لها بالتأثير على انشطة النظام ويتم ذلك بإستخدام أساليب التغذية العكسية (feedback) وذلك عن طريق استرجاع المعلومات من مستخدميها الذين قدمت لهم مع أخذ آرائهم عن تلك المعلومات من حيث ملاءتها وفعاليتها في إتخاذ القرارات وإرجاعها إلى مستخدميها مرة أخرى، وتساعد التغذية العكسية بذلك على اعادة تقييم العمل الذي يقوم به النظام وتحديد ايه قصور في المدخلات أو المخرجات أو عمليات تشغيل النظام على أن الوصول إلى نتائج سليمة من إستخدام هذا الأساليب يجب أن تتم في الوقت المناسب وأن تعرض المعلومات المرتدة بالطريقة المناسبة لرفع مستوى أداء النظام.(احمد حسين، 2003، صفحة 37)
- **مراعاة العلاقة بين قيمة المعلومات وتكلفة الحصول عليها** :إن الحصول على مزيد من المعلومات يتطلب قدرا أكبر من التكلفة، ولذلك يجب ان تتناسب تكلفة المعلومات التي يقدمها النظام مع القيمة المتوقعة من إستخدام هذه المعلومات بحيث يكون لنظام المعلومات ككل قيمة اقتصادية متوقعة بالنسبة لمستخدمي المعلومات.
- **توقيت استخراج المعلومة:** يجب ان يتوفر في نظام المعلومات القدرة على الامداد بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب لمتخذي القرارات سواء اكانت هذه المعلومات تتصف بالاستمرارية او تتصف بالارتباط بمواقف خاصة غير متكررة، فإن التأخير في إعداد المعلومات يقلل من قيمتها إلى حد كبير وقد يجعلها غير ذات فائدة في حالات معينة.
- **التوجيه السليم للمعلومات:** إن المعلومات تمثل مخرجات النظام وتعديلها وتوجيهها بالأساليب السليم هو الهدف النهائي من النظام ولذلك فإن عملية توجيه المعلومات يجب ان تضمن البنود التالية :
  - مناسبة المعلومات لنوعية مستخدميها بحيث لا تقدم المعلومات لأشخاص لا يهتمون بها.
  - مراعات تقديم المعلومات بالقدر الكافي دون اية إضافة لن يحتاجها متخذ القرار.
  - عدم ازدواجية تقديم المعلومات لنفس الاشخاص.
  - مراعاة درجة تفصيل المعلومات وفقا لاحتياج متخذ القرار وطبيعة نظرته للمشكلة.
  - توضيح درجة الدقة في اعداد المعلومات ومعاملات في إستخدامها خاصة في الحالات التنبؤية حتى يتفهم متخذ القرار قدرتها على الإستخدام.
- **التناسب بين قدرة النظام وحجم عملياته:** إن معرفة امكانيات نظام المعلومات وقدرته على استيعاب وتوفير المعلومات امرا أساسي لتحقيق كفاءة أداء النظام، ويرتبط تحديد النظام بدراسة امكانية الوحدة الإقتصادية وحجم عملياتها وتنوع

بياناتها، بحيث يتم تصميم نظام المعلومات وفقا لحجم الوحدة الإقتصادية وإمكانياتها (سواء كان نظام المعلومات يدويا او اليا)، فمن غير الإقتصادي لأي مؤسسة أن يضع نظاما ذا قدرة أكبر من حجم العمليات او العكس.

- **تفهم أساليب الإستفادة من المعلومات:** إن قيمة المعلومات ترتبط ارتباطا كليا بالقدرة على الإستفادة منها في إتخاذ القرار ولذلك فان على مصمم النظام أن يراعي فيه توافر القدرة على إعداد المعلومات وفقا للأساليب العلمية المتطورة سواء بإعداد النماذج التنبؤية او إستخدام أساليب التحليل الرياضي او الاحصائي للمعلومات وذلك لتحقيق أكبر قدر من إستفادة مستخدمي المعلومات في إتخاذ القرارات. (بن يحي، 2013-2012، صفحة 24)

3.3 دور نظام المعلومات:

يمكن حصر دور نظام المعلومات في ثلاثة عناصر أساسية هي : (طرابلسي سليم، 2010/2009، صفحة 36).

- **إتخاذ القرار:** عادة ما يجد الاداري او المسير نفسه امام المشكلة تتطلب حلا وإتخاذ للتدابير اتجاهها الامر الذي يتطلب بيانات وحقائق عن مسببات ظهور المشكلة وأثرها وأبعادها والحلول البديلة الممكنة، ومنه فإن متخذ القرار بحجة إلى توفير المعلومات دقيقة لاختيار بديل امثل وإتخاذ القرار المناسب، ويضمن نظام المعلومات توفير هذه المعلومات المطلوبة بدرجة عالية من الصحة والدقة والتوقيت المناسب.

- **الرقابة:** بعد وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الأهداف، تأتي مرحلة تنفيذ الخطط وبرامج العمل فتبرز الحاجة إلى رقابة ومتابعة مستوى الأداء من اجل بلوغ الأهداف المسطرة، فالإداري او المسير بحاجة إلى معلومات عن مستوي الأداء، الوقت اللازم لتنفيذ البرامج، المشاكل التي يمكن أن تعرقل مسار العمل ...الخ من المعلومات التي يمكن أن نتحصل عليها من نظام المعلومات الذي يعتبر وسيلة داخل المؤسسة تضمن ترابط مختلف الوظائف فيما بينهما.

- **التنسيق:** مع توسع لحجم ونشاط المؤسسة تكثر المعلومات التي يحتاجها كل نشاط، فمثلا وظيفة الانتاج بحاجة إلى معلومات عن امكانية وظيفة التخزين، وبهذا فان نظام المعلومات يصبح المحور الأساسي الذي تتجمع حوله مختلف الوظائف التي تأخذ منه ما يحتاج اليه من معلومات، وهكذا يكون تحقيق التنسيق والانسجام.

المطلب الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الادارات والأقسام داخل الوحدة الإقتصادية.

أولا: مفهوم المحاسبة

تعرف المحاسبة على أنها:

المحاسبة هي: "مظاهر متعددة حيث تعتبر كنظام للمعلومات يوظف عمليات الوحدة الإقتصادية لتوليد معلومات ملائمة، ومن ضمن العمليات، تسجيل البيانات، المحافظة على خزن البيانات، توفير المعلومات." (الجزراوي والجنابي، 2009، صفحة 24)

إن اعتبار المحاسبة كنظام معلومات هي "مرحلة من مراحل تطور الفكر المحاسبي، حيث تبين ان الدور الأساسي للمحاسب هو قياس التكاليف الانتاجية والربحية وتقييم الأداء المالي وبالتالي أصبح المحاسب مسؤولا عن نظام المعلومات الرسمي في المؤسسة وذلك بهدف ترشيد الادارة في مجالات التخطيط والرقابة وبصفة عامة في مجال إتخاذ القرارات".(جربوع ويوسف مُحَمَّد، 2014، صفحة 7)

كما يمكن اعتبار المحاسبة "بمثابة نظام معلومات عن حقوق والتزامات الوحدة الإقتصادية وإنها تعتمد على العديد من العمليات النظامية التي يتم تشغيلها وفقا لقواعد وإجراءات معينة لإنتاج معلومات ملائمة".(ديبان، الدهراوي، و ناصر نور الدين، 2005، صفحة 67)

ونستنتج أن المحاسبة نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير العمليات المالية للوحدة الإقتصادية بقصد تحديد نتيجة العمل والمركز المالي لها في نهاية فترة مالية معينة.

ثانيا: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

بعد التعرض إلى مفهوم المحاسبة ،وجدنا أن الاتجاه اليوم يركز على دورها كنظام معلومات، باعتبار أن المحاسبة تأثرت بنظرية النظم ويظهر هذا التأثر جليا من خلال نظريتي الاتصال والمعلومات هذا الاتجاه في النظرية المحاسبية يعتبر المحاسبة نظاما للمعلومات ينكون من وحدات متكاملة تتفاعل فيما بيتها لتوفير المعلومات التي يحتاجها مستخدمو البيانات والمعلومات المحاسبية سواء داخل الوحدة الإقتصادية او خارجها. (بالعجوز، 2011، صفحة 201)

كما يعرف بأنه " على ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الاداري في المؤسسة في المجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة". (عطاالله، 2013، صفحة 49)

بالتالي يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه" عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الألية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والافراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف هذه المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التبويب والتسجيل والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية".(يوسف الحفناوي، 2001، صفحة 55)

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن نظام المعلومات المحاسبي من أهم نظم المعلومات في المؤسسة الذي يدعم عملياتها من خلال تجميع وتخزين البيانات عن معاملات المؤسسة، بحيث يتأكد من ان بيانات المؤسسة تمت معالجتها بدقة وموضوعية للحصول على المعلومات الملائمة أيضا نظام المعلومات المحاسبي كغيره من الانظمة داخل المؤسسة يتكون من مجموعة العناصر والموارد التي تنسجم فيما بينها من اجل تحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات محاسبية يتم الإستفادة منها من اطراف داخل وخارج المؤسسة.

ثالثا:خصائص نظام المعلومات المحاسبي

- نظم المعلومات المحاسبية أساسا للتعامل مع النقود حيث تترجم جميع العمليات إلى مبالغ نقدية ولذلك فهي تقتص على معالجة العمليات ذات التأثير المالي المباشر على المؤسسة.
- نظام المعلومات المحاسبية نظام مرن نظرا لتفاعله مع البيئة التي يعمل في اطارها. (فياض، 2011، صفحة 72)
- تعتبر نظم المعلومات المحاسبية ذات طبيعة دورية Cyclical system حيث تتم موازنة العمليات على أساس دوري.
- يتم اعداد ميزان المراجعة لتأكد من صحة تسجيل بدفتر اليومية والترحيل مع العلم بان توازن ميزان المراجعة لا يعد دليلا قاطعا على صحة العمليات.
- تسجيل العمليات المحاسبية وفقا للقيد المزدوج System Double Entry.
- أن تستجيب للطلب المتزايد والمستمر على المعلومات المحاسبية.
- أن تقوم في حركتها على مجموعة من القواعد والمعايير المحاسبية المتعارف عليها وذلك لضمان حسن الأداء والنوعية والتماثل والانسجام.(هشام، 2016، صفحة 80)

رابعا: مكونات نظام المعلومات المحاسبي.

نظام المعلومات المحاسبي لا تختلف مكوناته كثيرا عن اي نظام معلومات فهو نظام مادي ملموس يتطلب مجموعة من الوحدات والمكونات (الاجزاء) المادية مثل : (الدهراوي ، 2003/2002، صفحة 51)

1. وحدة تجميع البيانات: يقوم هذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبي بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة او عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في ما يلي :

- الأحدث والوقائع التي يهتم بها المحاسب والتي يراها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها.
- طبيعة أهداف المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة وتأثيرها على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

2. وحدة تشغيل البيانات: يتم إستخدام البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبي في الحال اذا كانت مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الاحيان تكون البيانات الاولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد حتى تصبح معلومات مفيدة لمستخدميها في عملية إتخاذ القرارات، وبالتالي لابد من ارسالها إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبي.

3. وحدة تخزين واسترجاع البيانات: تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم إستخدامها مباشرة والحفاظ عليها لغرض إستخدامها مستقبلا او لإدخال بعض العمليات عليها قبل ارسالها لمتخذي القرارات.

4. وحدة توصيل المعلومات(قنوات المعلومات): وقنوات المعلومات هي الوسيلة التي يتم من خلالها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى اخرى داخل النظام المحاسبي حتى يتم اتصالها إلى متخذي القرارات، وتكون ألية أو يدوية حسب الغرض والإمكانيات المتاحة.

5. وحدة القرارات الادارية: وحدة القرارات الإدارية عادة ما تكون اختيار بين البدائل، بحيث يقوم متخذ القرارات بمراجعة أهداف المؤسسة ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق افضل نتائج ممكنة، في ضوء المحددات والقيود المفروضة، فإن نتيجة القرارات الحالية قد تكون أساسا لتقديم بيانات أو معلومات تفيد متخذي القرارات في الدورة التالية وهي فكرة التغذية العكسية.

خامسا: مقومات نظام المعلومات المحاسبي

يتواجد في نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من المقومات وقد تختلف من مؤسسة اقتصادية إلى أخرى بسب عدة عوامل منها حجم المؤسسة، نوع النشاط، الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام، وتشتمل هذه المقومات على:

1. **المقومات التقليدية:** المقومات التقليدية وهي التي تمثل الحد الأدنى الضروري لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية وهي مجموع المقومات التي ظهرت في شكلها الأولي مع ظهور المحاسبة وهي:(أحمد قايد وهلايلي، 2019، صفحة 245)
   - **المجموعة المستندية:** تمثل المستندات من أهم مقومات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة والأساس المهم لعمل النظام من حيث:
     - توفر المستندات الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام.
     - تمثل المستندات احد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحدث الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسة.
     - تمثل المستندات سجلا تاريخيا للمؤسسة نظرا لما تحتويه من بيانات مؤرخه للأحداث التاريخية التي قامت بيها المؤسسة خلال الفترات الزمنية السابقة.(بن عمر، 2017/2016، صفحة 51)

والمستندات أنواع فمنها الداخلية وهي المحررة بمعرفة المؤسسة مثل فاتورة البيع، والخارجية هي المحررة بمعرفة الغير مثل أصل فاتورة الشراء، وتعتبر المستندات ذات أهمية لأنها دليل إثبات في حالة نشوء منازعات قضائية بين المؤسسة، والغير وهي أساس القيد في الدفاتر المحاسبية كما يتم إستخدامها في أثناء عملية مراجعة الحسابات.(عطاالله، 2013، صفحة 30)

- **المجموعة الدفترية:** تتمثل المجموعة الدفترية في كافة الدفاتر التي يتم مسكها للمؤسسة الإقتصادية فهي تمثل الوعاء الذي يتم تفريغ فيه كل البيانات المستخرجة من كافة الادلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الإقتصادية التي قامت بيها المؤسسة وبالتالي معالجتها من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل لتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية الازمة وصولا لتهيئة عرضها لمجموعة من التقارير والقوائم المالية التي يتطلب اعدادها من قبل النظام في المؤسسة الإقتصادية المعينة.(بن عمر، 2017/2016، الصفحات 51-52)

- **دليل الحسابات:** يمثل دليل الحسابات الإطار العام الذي يتم على أساسه تحليل المعاملات الإقتصادية وتصنيفها، وهو عبارة عن قائمة او جدول بأسماء وأرقام ورموز الحسابات المفتوحة في دفاتر الأستاذ ويعد أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي.

- **مجموع التقارير والقوائم المالية:** هي مخرجات النظم المحاسبية، وهي تمثل أداة لحمل المعلومات المالية إلى مستخدميها وهي وسيلة لعرض المعلومات المحاسبية وتوصيلها إلى المستفيدين منها.

2. المقومات الحديثة: تحول نظام المعلومات المحاسبية إلى نظام يعتمد بشكل كبير على عناصر التكنولوجيا وبالتالي ظهور مقومات اخرى حديثة وهي :

- **أجهزة الاعلام الالي:** أصبح النظام المحاسبي يعتمد بشكل كبير على أجهزة الاعلام الألي نظرا لما تتوفر عليه من خصائص منها السرعة في معالجة البيانات وتحليلها وتقديم النتائج في الوقت المطلوب.

- **البرمجيات:** نظام المعلومات المحاسبية أصبح في الوقت الراهن في المؤسسات الإقتصادية عبارة عن برنامج مطبق على الكمبيوتر، وتقلص عمل المحاسب إلى الشخص يقوم بإدخال البيانات المطلوبة فقط إلى الكمبيوتر لأن هذه البرمجيات تقوم بمختلف العمليات التي كان يقوم بها المحاسب يدويا.

- **قاعدة البيانات المركزية:** تهدف إلى تقليل أو منع تكرار البيانات وتجعلها متاحة لتطبيقات النظام المختلفة، وتسمح للعديد من المستفيدين بالتعامل معها بكفاءة ويسر.

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** تبنت المؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل نظام المعلومات المحاسبية والتي أصبحت ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها في نقل، معالجة وتخزين البيانات وإنتاج المعلومات واسترجاعها.(أحمد قايد و هلايلي، 2019، صفحة 245)

سادسا. أهداف نظام المعلومات المحاسبي: يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى تحقيق ما يلي: (أحمد حلمي وأخرون، 2007، صفحة 22)

- ضمان التدفق المستمر للمعلومات المحاسبية عن طريق دورة التقارير المحاسبية التي تقوم على نظام سليم لإعادة التغذية بالمعلومات بما يضمن كفاية واستمرارية النظام وبالتالي الوحدة الإقتصادية ذاتها.

- القدرة على التعامل مع المستقبل بما يتميز به من ظروف عدم التأكد.
- اعتماد المحاسب على المقاييس الكمية كمطلب أساسي لتوفير المعلومة المحاسبية التي تمكن من توجيه المواد النادرة نحو الإستخدام الأمثل.
- توفير المقاييس المحاسبية التي تساعد على تقويم أساليب الرقابة.

بالإضافة لجملة الأهداف التفصيلية المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي

1-تشغيل البيانات	- تسجيل العمليات طبقا المستندات الملائمة. - تسجيل العمليات بواسطة الأفراد المختصين. - تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة.
2-توصيل البيانات	- توصيل المعلومات للأطراف المهتمة بها. - توصيل المعلومات في الوقت المناسب.
3-تحقيق الثقة بالبيانات	- التحقق من أن كل العمليات تم تسجيله. - التحقق من تسجيل العمليات في قدرات دوية. - الترحيل على قدرات دورية. - التأكد من صحة الأرصدة.
4-تحقيق الحماية للأصول	- تحقق المحاسبة عن الأصول عند نقاط الانتقال والحيازة لها. - فصل مهمتي مسك الدفاتر و حيازة الأصول.

المصدر:(مصطفى الدهراوي، 1988، صفحة 331)

المطلب الثالث: وظائف وعناصر نظام المعلومات المحاسبي

يتضمن نظام المعلومات المحاسبي عدة وظائف وعناصر تتمثل في:

أولا: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الوظائف الأساسية من خلال المراحل الثلاثة (المدخلات – المعالجة-المخرجات) والشكل التالي يوضح تلك الوظائف وهي عملية تجميع البيانات محافظة البيانات ادارة البيانات رقابة البيانات توليد البيانات.

الشكل رقم (3): وظائف نظام المعلومات المحاسبي

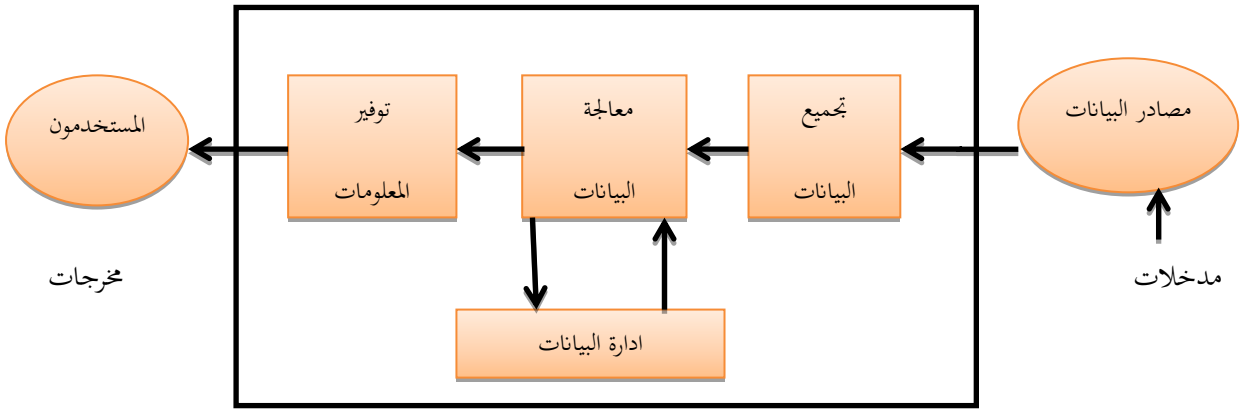

المصدر:(الجزراوي والجنابي، 2009، صفحة 30)

1. **جمع وتخزين المعلومات المتعلقة بأنشطة وعمليات المؤسسة بكفاءة وفعالية**: تتحقق وظيفة تجميع البيانات من خلال مرحلة المدخلات وتتضمن هذه الخطوات مثل تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها وقد تكون تلك البيانات من خارج او داخل الوحدة الإقتصادية او الناتجة من تغذية العكسية.(جزراوي، 2009، صفحة 30)
2. **معالجة البيانات**: يتم في هذه المرحلة مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تتمثل في:(الجزراوي والجنابي، 2009، صفحة 30)

- تصنيف البيانات المجمعة في فئات رئيسية.
- نسخ لبيانات في مستند او وسيلة اخرى.
- فرز او ترتيب عناصر البيانات حسب صفة واحدة او اكثر.
- جمع المعاملات ذات الطبيعة الواحدة.
- توحيد او ضم اثنان او اكثر من الحزم من البيانات.
- احتساب او تنفيذ عمليات الجمع الطرح الضرب القسمة.
- تلخيص او اجمال عناصر البيانات الكاملة.
- مقارنة او اختبار المفردات ضمن الدفعات او الملفات المستقلة.

3. **توفير معلومات مفيدة لإتخاذ القرارات**: الوظيفة الثالثة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير المعلومات المفيدة للإدارة لإتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين في الأنظمة اليدوية يتم توفير تلك المعلومات على شكل تقارير تصنف في فئتين رئيسيتين: القوائم المالية والتقارير الادارية.

- **القوائم المالية**: تعتبر القوائم المالية المنتج الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبية التي تقوم بمعالجة الأحدث المالية المختلفة

وعرضها خلال السنة وإنتاج مخرجات تساعد متخذي القرارات الإدارية في إتخاذ قرارات رشيدة، فمن خلال الكم الهائل من الأحدث والبيانات المالية التي تقع خلال السنة ينتج نظام المعلومات المحاسبية القوائم المالية السنوية التي تعكس الحالة المادية والإقتصادية للمؤسسة، ولكي تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي تلك القوائم، يجب أن تتصف بخصائص معينة أي وجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمي تلك المعلومات وذلك لتحقيق الأهداف المرغوبة.

إن الخصائص النوعية للقوائم المالية هي القابلية للفهم كما يفترض أن يكون لدى مستخدمي القوائم المالية مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والأنشطة الإقتصادية والمحاسبية، كما أن من ضمن الخصائص النوعية الملائمة أي يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات صناع القرارات، كما يجب أن تتمتع المعلومات المحاسبية بالموثوقية حتى يمكن الاعتماد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، ما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة، كما يجب أخذ التوقيت في الاعتبار، أي يجب أن تقدم في الوقت المناسب كي لا تفقد قيمتها.(جربوع، 2007، الصفحات 509-507)

- **التقارير الادارية:** يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبي قادرا على تزويد الاداريين بالمعلومات التشغيلية التفصيلية حول أداء المؤسسة مثلا: تقارير حول حالة المخزون، الربحية النسبية للمنتجات، الأداء النسبي لكل من مندوبين المبيعات، المتحصلات النقدية ..الخ.

غالبا ما يتم الاعتماد على كلا من المقاييس المالية التقليدية والبيانات التشغيلية لتقدير الأداء الأنسب والتام ولتوضيح ذلك سنبين كيفية الاعتماد على تقييم طاقم المبيعات لقياس الانتاجية،حيث يوجد عدة طرق لذلك منها: تقسيم إيراد المبيعات على عدد طاقم المبيعات وتقسيم عدد المبيعات على عدد افراد طاقم المبيعات أيضا وتقسيم إيراد المبيعات على عدد ساعات عمل طاقم المبيعات وطريقة إضافية هي جمع مبلغ المبيعات الوسطى وتكلفة رواتب طاقم المبيعات كنسبة من إيراد المبيعات فكل هذه المقاييس صحيحة ومقبولة.

تتضمن معظم الوثائق الأصلية كلا من البيانات المالية والتشغيلية حول عمليات المؤسسة ويمكن أساس تصميم نظام المعلومات المحاسبي في امكانية تخزين نوعي المبيعات بطريقة تبسيط التكامل في التقارير وقد فشلت معظم أنظمة المعلومات المحاسبية التقليدية في هذا المجال لأن هذه النظم كانت مصممة وبشكل مسبق لتأمين إعداد القوائم المالية اكثر من حاجات إتخاذ القرار للإدارة الداخلية.

يجب أن يتم تجميع بعض البيانات الهامة من مصادر خارجية حيث تعتبر البيانات الهامة من مصادر خارجية عن رضاء العميل خير مثال على ذلك ولكنه غير كاف لقياس وتتبع الوقت اللازم للإملاء وتسليم اوامر الزبائن وهذا بالكاد أن يؤمن المعلومات حول الكيفية التي تقابل بها المؤسسة أهدافها في خدمة الزبائن. (عبد الرزاق، 2006، صفحة 49،48)

4. **إدارة البيانات Data contre**: تشمل هذه الوظيفة ثلاث خطوات وهي: التخزين والمحافظة واسترجاع البيانات.

- **التخزين:** يتضمن وضع البيانات في مستودعات تسمى ملفات او قواعد بيانات .ان البيانات يجب ان تخزن عادة ليتم الرجوع اليها مستقبلا كذلك فالبيانات تعالج لتحول إلى معلومات يحتفظ بها لغاية احتياجها من قبل المستخدمين.
- **محافظة البيانات:** تتضمن تسوية ومعالجة البيانات المخزنة لتعكس أحداث وعمليات وقرارات تقع حديثا.
- **الاسترجاع Retrieing**: يمثل وصول وإستخراج البيانات أما المعالجة اضافية أو تقرير للمستخدمين.

5. **تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات:** الوظيفة الخامسة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير رقابة داخلية كافية لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي:

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام.
- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفؤ ودقيق لكي تكون هذه الاعمال متطابقة مع السياسات الإدارية.
- حماية أصول المؤسسة وبياناتها.

تستخدم المؤسسات مجموعة من الإجراءات لتحقيق رقابة داخلية فعالة على العمليات ضمن المؤسسة وذلك بغية تحقيق الأهداف السابقة ومن أهم هذه الإجراءات :

- التحديد المسبق للصلاحيات والمسؤوليات عن تنفيذ الاعمال والأنشطة.
- الفصل بين الوظائف والمهام ذات العلاقة ببعضها.
- تامين التوثيق الكافي والملائم لكل الفعاليات والأنشطة.
- حفظ الأصول و السجلات بطريقة جيدة ومأمونة.
- التقويم المستقل للأداء في مختلف الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة.

تهدف الرقابة على البيانات إلى التأكد من حماية أصول المؤسسة من المخاطر والتأكد من صحة البيانات المسجلة ودقتها لذلك تشمل عمليات الرقابة على البيانات الرقابة على المدخلات والمعالجة والمخرجات. (عبد الرزاق، 2006، صفحة 51)

ثانيا: عناصر نظام المعلومات المحاسبي

تعد العناصر عنصرا مهما في عمل نظم المعلومات المحاسبي ولا يمكن ان تكون هناك نظم مالم تكن هناك عمليات تقوم بها تاك النظم لتحويل البيانات الخام إلى معلومات مفيدة فمتخذ القرار لا يستطيع الاعتماد على البيانات وتعد المعلومة المقدمة له بمثابة النافذة التي يطل منها نشاط المؤسسة.

إختلف الباحثون في هذه العناصر اذا البعض عدها من المفاهيم الأكثر أساسية لفلسفة نظم المعلومات المحاسبية وذكر أنها هي المدخلات والمعالجات والمخرجات والبعض الاخر عدها من المهام وعلى النحو التالي:

1.مهام جمع البيانات.

2.مهام معالجة البيانات.

3. مهام انتاج المعلومات.

4. مهام مراقبة البيانات وانتاج المعلومات.

فيما عدها البعض الاخر الاطار العام لنظم المعلومات المحاسبية وهي كالاتي:

1. المدخلات.
2. التشغيل .
3. المخرجات.
4. الرقابة.

أما (يحي والحبيطي، 2003، صفحة 17) فقد عدها على النحو الاتي:

1. المدخلات.
2. العمليات التشغيلية.
3. المخرجات.
4. التغذية العكسية.

الشكل رقم (4) :عناصر نظام المعلومات المحاسبي

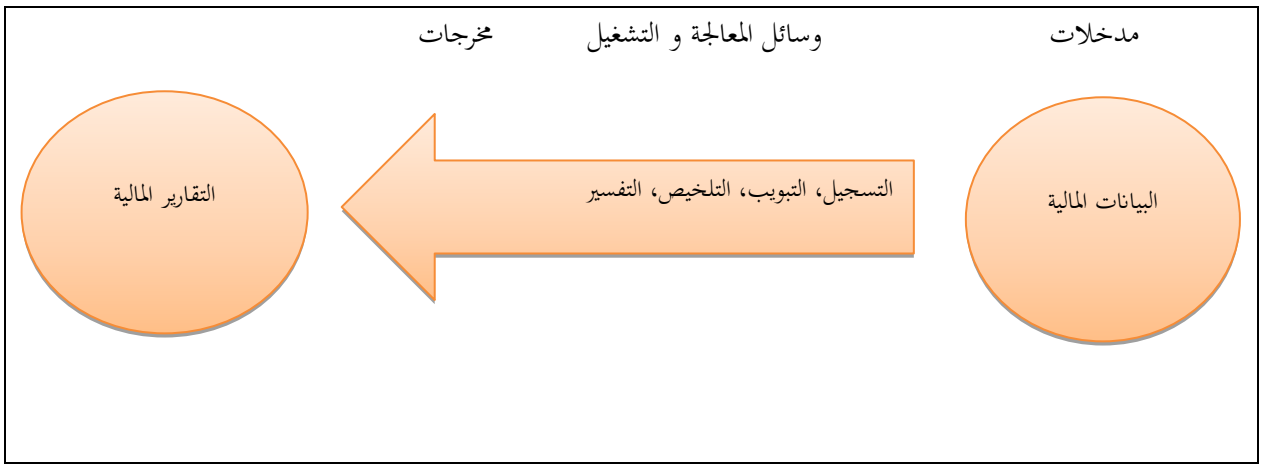

المصدر:(راضي خنفر وفلاح المطارنة، 2006، صفحة 16)

ومنه نستنتج أن عناصر نظام المعلومات المحاسبي تتلخص كالتالي:

1. مدخلات نظام المعلومات الحاسبي

المدخلات : وهي المتمثلة بالبيانات وتعرف بأنها هي كل الحقائق والأرقام التي تجمع وتخزن وتعالج بواسطة نظم المعلومات وتعد البيانات المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية وهي نقطة البدء.(هشام، 2016، صفحة 76)

فتنشأ المعاملات للعمليات المحاسبية من خارج او داخل المؤسسة فالعمليات الداخلية تنشا بين الأقسام الداخلية في لمؤسسة أما العمليات الخارجية تكون نتيجة عملية التبادل بين المؤسسة وأطراف خارجية كالمدينيين والموردين وغيرهم ويمكن تمييز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي من خلال انواع البيانات المحاسبية التالية:(هشام، 2016، صفحة 76)

- البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من المعلومات الخارجية اليومية العادية من الأفراد والهيئات والمؤسسات الأخرى وخارج المؤسسة وهي غالبا ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمتحصلات النقدية وغيرها.

- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصاد خارجية مثل الهيئات التجارية الرسمية والحكومية مثل تعليمات جديدة لمصلحة الضرائب تغيرات في الأسعار مؤشرات الصناعة وغيرها.

- البيانات الخاصة التي تتجمع من القرارات الادارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها ... الخ

- البيانات العادية التي تتجمع من العمليات داخل المؤسسة نتيجة للمعاملات بين الاقسام الداخلية مع بعضها البعض مثل البيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية المختلفة حركة المخزون الاجور ...الخ

- وغالبا ما تكون بيانات مدخلات النظام المحاسبي في شكل بيانات مالية أو معبرا عنها بوحدات قياس.

ويمكن ذكر أهم المدخلات :

- الفاتورة.
- أمر الشراء.
- مذكرة الادخال إلى المخازن.
- بطاقات الوقت.
- مذكرة إخراج.

2. المعالجة

تعرف المعالجة على "أنها عمليات التحويل التي تحول المدخلات إلى مخرجات قابلة للإستفادة منها على شكل معلومات "

وتشمل عملية المعالجة على إستخدام الدفاتر المحاسبية مثل اليومية والأستاذ العام والسجلات من أجل تسجيل المدخلات وفقا لتسلسل حدوثها.(حسين ومأمون، 2007، صفحة 135)

ويمكن عرض مراحل المعالجة المحاسبية وفقا لما يلي:

1.2 التسجيل في دفتر اليومية:

اليوميات: هي سجلات محاسبية يتم فيها تسجيل البيانات بترتيب حدوثها وبقيم مالية وكل قيد في اليومية يعكس البيانات الأساسية لعملية معينة وهي تظهر القيم المدينة والدائنة وكذلك الحسابات الخاصة بالجانب المدين والجانب الدائن وهناك نوعين من اليوميات:

- اليومية العام: وتتكون من الجانب المدين والجانب الدائن ويتم تسجيل العمليات التي ليس لها يومية خاصة.
- اليومية المساعد: ويكون لهذه اليومية شكل يعكس المواصفات الخاصة بنوع معين من العمليات التي تتكرر كثيرا،

يعتبر دفتر (و دفاتر) اليومية هاما في العمل المحاسبي نظرا لمايلي:

-الإثبات القانوني للعمليات حيث يعتبر دفتر اليومية العامة بمثابة دليل إثبات لحدوث العمليات وكذلك عند المنازعات القانونية.

- المحافظة على التسلسل الزمني للعمليات حيث أن دفتر اليومية يظهر تسلسل العمليات بوضوح من خلال قم القيد المحاسبي وتاريخه.

- اظهار تحليل كل عملية في مصطلحات المدين والدائن.

- إظهار شرح لكل عملية.

-إمكانية المراجعة عند حدوث الاخطار المستقبلية. (الدهراوي، 2003/2002،صفحة 142)

الشكل رقم (5):دفتر اليومية

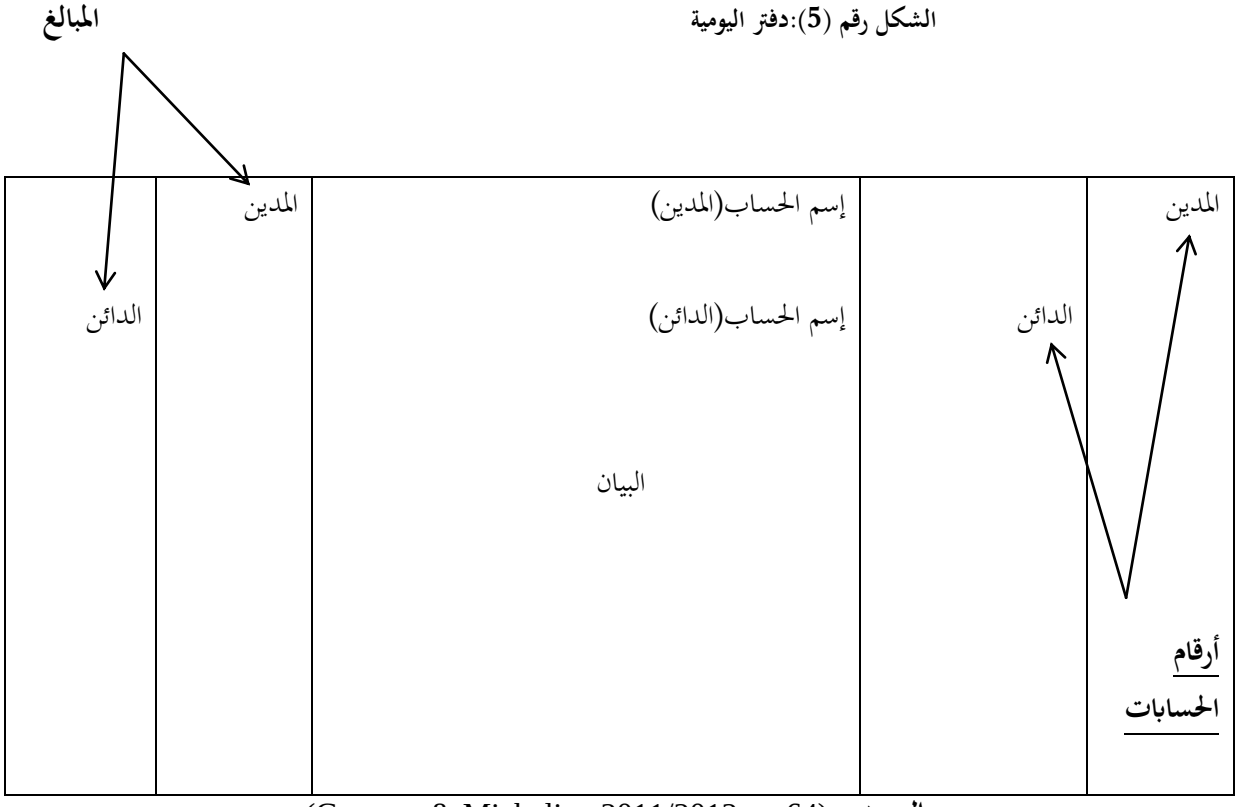

المصدر: (Georges & Micheline.2011/2012, p. 64)

2.2 الترحيل إلى دفتر الأستاذ المساعد والعام :بعد التسجيل الاولي في دفتر اليومية العامة يتم ترحيل القيود المثبتة في دفتر اليومية إلى الحسابات ذات العلاقة بحيث يتم تجميع البيانات المتشابهة في حساب واحد يحمل إسما محددا مثل حسابات الأصول كالأراضي والمدينين والنقدية أو حسابات الخصوم وحقوق الملكية حيث يتم تحديث الحسابات بفعل التغيرات الناجمة عن الأحدث الإقتصادية.

ويستخدم دفتر الأستاذ من أجل تبويب البيانات التي تم اثباتها بموجب القيود المزدوجة في دفتر اليومية وذلك في مجموعات متجانسة بحيث يتم فتح حساب استاذ لكل بند من بنود الأصول والخصوم وحقوق الملكية والمصاريف والايرادات.

ويتخذ دفتر الأستاذ عادة دفتر مجلد يضم الحسابات بطرفيها المدين و الدائن و يوجد نوعان من دفاتر الأستاذ هما: دفتر الأستاذ العام ودفتر الأستاذ المساعد ويتضمن الاول جميع الحسابات الإجمالية لعمليات الوحدة الإقتصادية بينما يتضمن دفتر الأستاذ المساعد تحليل الحسابات في دفتر الأستاذ العام مثل فتح حساب المدينين في دفتر الأستاذ العام وفتح حساب لكل مدين بإسمه في دفتر الأستاذ المساعد ويعتبر دفتر الأستاذ المساعد مصدرا للمعلومات التفصيلية عن حساب معين بحيث يظهر الرصيد الافتتاحي للحساب والتحركات التي تمت بفعل عمليات المشروع والرصيد لفترة معينة.

ويجب أن يتطابق مجموع أرصدة حسابات الأستاذ المساعد للزبائن مثلا مع رصيد حساب الزبائن الاجمالي في دفتر الأستاذ العام مما يحقق الدقة المحاسبية وأحكام الرقابة على عمليات الترحيل المحاسبي وهذا ما يدعم موثوقية النظام المحاسبي وإمكانية الاعتماد عليه وكذلك فان ذلك يفيد في تحديد مسار المراجعة وإمكانية اكتشاف الخلل والأخطاء.(حسين ومأمون، 2007، صفحة 137)

وفي هذا الصدد يشمل دفتر الأستاذ على: (بويعقوب، 2008، صفحة 26)

- عنوان يوضح إسم عنصر الأصول أو الخصوم.
- جانب يخصص لتسجيل الزيادة النقدية في العنصر.
- جانب يخصص لتسجيل النقص النقدي في العنصر ويطلق على الجانب الأيمن من الحساب إسم المدين، وفي حين يطلق إسم الجانب الدائن على الجانب الأيسر من الحساب.

ونصور فيما يلي نموذجا مبسطا لدفتر الأستاذ :

الشكل رقم (6): دفتر الأستاذ

المصدر:(بويعقوب، 2008، صفحة 26)

3.2 ميزان المراجعة :

تعريف ميزان المراجعة : "يعرف ميزان المراجعة بصفة عامة أنه أداة قياس التوازن المحاسبي للتأكد من صحة التسجيل بالدفاتر."(الأعش، 1999، صفحة 134)

يعد ميزان المراجعة بمثابة قائمة بحسابات دفتر الأستاذ العام في نهاية فترة معينة شهر سنة وعادة ما يضم ميزان المراجعة أرصدة حسابات دفتر الأستاذ العام.

ويتضمن ملخصا لأرصدة دفتر الأستاذ ويمكن العودة إلى التفاصيل في النظام المحاسبي اليدوي بالرجوع إلى دفتر الأستاذ ويصبح ذلك أسهل بكثير وأسرع في حال النظام الحاسوبي. (طرابلسي سليم، 2010/2009، صفحة 43)

ويتخذ ميزان المراجعة الشكل الاتي:

الجدول رقم (2):ميزان المراجعة

رقم الحساب	إسم الحساب	المبالغ		الرصيد	
		مدين	دائن	مدين	دائن

			* * *	* *	* *

المصدر:(بوتين، 2005، صفحة 66)

4.2 دليل الحسابات :

لتسهيل عملية الترحيل ونقل البيانات من دفتر اليومية لدفتر الأستاذ ظهرت الحاجة لترقيم أرقام الصفحات بدفتر الأستاذ وكذلك لتسهيل عملية الرجوع إلى هذه الصفحات فيما بعد الحصول على المعلومات المطلوبة.

ويعرف دليل الحسابات بأنه" عبارة عن قائمة أو كشف بجميع الحسابات الموجودة بدفتر الأستاذ العام مقسمة في مجموعات متناسقة بحيث يسهل الوصول اليها او بالإضافة اليها عند الحاجة."

ويتم إعداد دليل الحسابات بعد حصر الحسابات المستخدمة وتقسيمها في مجموعات متناسقة ثم إستخدام احدى طرق التميز وغالبا ما يستخدم في الانظمة المحاسبية التميز الرقمي.

ويوجد ثلاث طرق للترميز وهي: طريقة الكتل الرقمية وطريقة المجموعات وطريقة الأرقام العشرية. (بن يحي، 2013-2012، صفحة 42)

شروط اعداد دليل الحسابات: وتتمثل في ما يلي: (بن يحي، 2013-2012، صفحة 43)

- **الشمولية**: بحيث يتضمن كافة انواع الحسابات في الوحدة الإقتصادية.
- **المرونة**: حيث يمكن أن يستوعب اية إضافة لم تكن متوقعة عند إعداده.
- **الفعالية**: بحيث تعكس الحسابات الأحدث التي تتم لكل مركز من مراكز المسؤولية.

3. المخرجات: وهي النتائج أو العناصر الجديدة التي يقوم النظام بإخراجها نتيجة لمعالجته لمدخلاته طبقا لخطوات وقواعد عمل محددة وقد تكون نهاية مرحلية وهذه المخرجات هي التي تستخدم للوصول إلى أغراض النظام.(حمادة مُحَّد،2018،صفحة 67)

وتتمثل المخرجات في القوائم المالية والتقارير المحاسبية:

1.3 مفهوم القوائم المالية

1.1.3.تعريف القوائم المالية: تعرف القوائم المالية على أنها "مجموعة الكشوفات المحاسبية والمالية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المؤسسة وحقيقة المركز المالي الذي ألت اليه نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية.(تانيا قادة، 2012، صفحة 68)

كما تعرف على أنها المخرجات الرئيسية لنظام المحاسبة المالية الذي يعتمد على تحديد الأحدث موضوع إهتمام المحاسب التي يخضها بعد ذلك الإجراءات القياس المحاسبي ويشتمل ذلك العديد من عمليات التشغيل للبيانات يقصد التوصل إلى مقاييس محاسبة وبيانات يلزم الإفصاح عنها في القوائم المالية.(رياض أحمد وفيجاء عبد الوهاب، 2013، صفحة 143)

كما تعرف على أنها "عرض الهيكل للمركز التمويلي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة. حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم المالية لإتخاذ القرارات الإقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المؤسسة في تقييم كفاءة استغلال الادارة لموارد المؤسسة". (يزيد تقرارت، 2011_2014، صفحة 121)

ومن التعريفات السابقة يمكن تعريف القوائم المالية على أنها مجموعة من القوائم يتم إستخلاصها في نهاية الدورة المالية من النظام المحاسبي المالي لأحداث مالية سابقة قابلة للقياس المحاسبي، اذا يتم اعدادها لأغراض تقييم الأداء المالي والإقتصادي وتقييم الوضع المالي للمؤسسة لفترة مالية عادة ما تكون سنة.

كما تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة لتكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين. (هوام جمعة، 2010، صفحة 31)

2.1.3.أهداف القوائم المالية: فالقوائم المالية هي الناتج النهائي لنظام المحاسبي الذي تقوم المؤسسة بإعداده لإظهار نتيجة النشاط من ربح أو خسارة و الوقوف على وضعها المالي في تاريخ معين ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية فإنه يمكن تحديد أهداف القوائم المالية ذات الغرض العام والمعلومات التي يجب أن تحتوي عليها في النقاط التالية:(وليد، 2014، الصفحات 25-26)

- تقديم المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين كحاجة المستفيدين الخارجيين إلى المعلومات تساعدهم على تقييم قدرة المؤسسة في المستقبل على توفير تدفق نقدي كافي.
- القياس الدوري لدخل المؤسسة ما يسهم في تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الدخل وتحويله إلى تدفق نقدي في المستقبل، مع الأخذ في الحسبان الظروف الإقتصادية العامة وظروف العرض والطلب وما إلى ذلك من عوامل.
- تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة المؤسسة على توفير التدفق النقدي ويعد إتباع مبدأ الإستحقاق أساسا لقياس الدخل الدوري أكثر فإذا في تقييم التدفقات النقدية من إتباع الأساس النقدي لهذا الغرض.
- تقديم معلومات على الموارد الإقتصادية للمؤسسة ومصادرها، ينبغي أن تحتوي القوائم المالية على معلومات عن أصول المؤسسة وخصومها وحقوق أصحاب رأس المال.

3.1.3.أنواع القوائم المالية (الكشوف المالية): وتتمثل القوائم المالية في الأنواع التالية:

قائمة المركز المالي (الميزانية) :

الميزانية المالية: تعرض هذه القائمة معلومات مفيدة حول الوضع المالي للمؤسسة في مدة تاريخية معينة، وتضم معلومات حول الأصول والالتزامات وحقوق الملكية(احمد، 2007، صفحة 24)

حيث تترجم الميزانية وضعية ممتلكات المؤسسة من خلال عرض توضيحي مفصل لمختلف إستخدامات المؤسسة والموارد التي سمحت بتمويلها خلال فترة زمنية معينة، وينبغي أن تشمل الميزانية على: (عبد الرحمن، 2016، صفحة 175)

الأصول: تمثل منافع اقتصادية متوقعة في المستقبل وأن المؤسسة إكتسبتها أو سيطرت عليها نتيجة عمليات أو أحداث ماضية.

وتحسب بالعلاقة التالية :

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

والتي يميز فيها بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية، فمعيار التمييز يتمثل في المدة أي ما كان أكثر من سنة فهو أصل غير جاري أما الذي اقل من سنة فهو أصل جاري.

الخصوم: كذلك ميز النظام المحاسبي المالي عناصر الخصوم إلى خصوم غير جارية وأخرى جارية وعليه فإن الأموال الخاصة والديون الأكثر من سنة هي خصوم غير جارية أما الديون التي هي اقل من سنة فهي خصوم جارية.(احمد، 2007، صفحة 24)

وتحسب بالعلاقة الأتية :

الخصوم = الأصول + حقوق الملكية

إن هدف الميزانية المالية(ميزانية السيولة/استحقاق) هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها، ولإعداد الميزانية لا بد من معالجة نتيجة الدورة لأن عدم القيام بذلك لا يعطي لنتائج التحليل دلالة كبيرة.(زغبيب و بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، 2011، صفحة 20)

الجدول رقم(3): الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول.

الأصول	ملاحظة	اجمالي	اهتلاك الرصيد	N	N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء-المنتوج الايجابي أو سلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجرى انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					

مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير جارية					
أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة الزبائن المديونون ومشبهها حسابات دائنة أخرى وإستخدامات الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر:(القانون 7/11، 2009، صفحة 28)

جدول رقم(4): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم.

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم اصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة فوارق اعادة تقييم			
حصة المؤسسة المدمجة 1			
حصة ذوي الأقلية 1			

المجموع1			
الخصوم الغير جارية قروض و ديون مالية ضرائب مؤجلة و مرصود لها ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم الغير جارية			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
مجموع عام للخصوم			

المصدر:(القانون 7/11، 2009، صفحة 29)

الميزانية الوظيفية : الميزانية الوظيفية ليست إلا شكل من أشكال الميزانية ويطلق عليها إسم الوظيفية لأنها ترتيب الأقسام فيها يكون على أساس الوظيفة التي تتعلق بكل قسم، الا أنه عن تشكيلها ينبغي مراعاة العديد من الجوانب من أهمها ما يلي:(بودريمة، 2015، صفحة 27) و(نجار، 2016، صفحة 32)

- يطلق على الأصول الإستخدامات الدائمة والأصول الجارية الاستغلال وخارج الاستغلال أما الخصوم فيطلق عليها بالموارد الدائمة والخصوم الجارية.
- تحسب الإستخدامات بالقيم الإجمالية أي دون طرح المؤونات والاهتلاكات مع النظر إلى الاهتلاكات والمؤونات على أنها موارد متوسطة وطويلة الأجل.

- ترتيب عناصر الإستخدامات والموارد وتصنيفها تبعا لانتمائها إلى وظيفة الاستغلال، وظيفة خارج الاستغلال أو وظيفة الاستثمار أو وظيفة التمويل.

- تسجل قيمة الاهتلاكات والمؤونات الخاصة بالأصول والخصوم ونتيجة الدورة في حساب الأموال الخاصة حيث تعتبر بمثابة موارد دائمة.

- تضم الأصول الجارية للاستغلال العناصر الرئيسية التالية: المخزونات العملاء والحسابات المدينة المماثلة، حقوق أخرى الاستغلال (الرسم على القيمة المضافة القابل لطرح على السلع و الخدمات وديون على الرسم على القيمة المضافة..) أعباء مفيدة سلفا للاستغلال والتي تكون معلن عنها في ملحق الميزانية أما في حالة غياب المعلومة فتخص دورة الاستغلال.

- تضم الأصول الجارية خارج الاستغلال العناصر الرئيسية التالية: القيم المنقولة لتوظيف، الرسم على القيمة المضافة القابل لطرح على الاستثمارات، الأعباء المقيدة سلفا خارج الاستغلال، حقوق متنوعة (نواتج التنازل عن القيم المنقولة لتوظيف نواتج التنازل عن الاستثمارات).

الجدول رقم(5): الميزانية الوظيفية.

الإستخدامات	الموارد
▪ **الإستخدامات الدائمة الإجمالية** - التثبيتات المادية والمعنوية و المالية. - الأصول ذات الطبيعة المستقرة.	▪ **الموارد الدائمة** - الديون المالية الطويلة والمتوسطة الاجل. - مجموع الاهتلاكات والمؤونات.
▪ **أصول جارية اجمالية للاستغلال** - المخزونات الإجمالية. - حقوق العملاء وملحقاتها.	▪ **موارد الاستغلال** - مستحقات المورد وملحقاته.
▪ **أصول جارية خارج الاستغلال** - حقوق اخرى.	▪ **موارد خارج الاستغلال** - موارد أخرى
▪ **إستخدامات الخزينة** - المتاحات.	▪ **موارد الخزينة** - الاعتمادات البنكية الجارية.
مجموع الإستخدامات(بالقيم الإجمالية)	**مجموع المواد (بالقيم الإجمالية)**

المصدر:(بودريمة، 2015، صفحة 27)

- **جدول حساب النتيجة (قائمة الدخل)**: وهو بيان ملخص للأعباء والنواتج خلال سنة مالية ويهدف إلى بيان نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة كاملة. (وهيبة ناصري، 2012، صفحة 9)

وكذلك عرفت قائمة الدخل بأنها ملخص لإيرادات المؤسسة ومصروفاتها خلال فترة معية. (الخلايلة، 1995، صفحة 17)

مكونات قائمة الدخل: تتمثل مكونات قائمة الدخل بالاتي: (السيد الناغي، 2007، الصفحات 118-116)

- الايرادات، المبالغ التي تحققها أو تحصل عليها المؤسسة نتيجة ممارسة أنشطتها خلال فترة معينة سواء كانت في سلعة أو خدمة.
- المصروفات، التضحية التي تتحملها المؤسسة في سبيل الحصول على الايرادات.
- صافي الدخل، الفرق بين الايرادات والمصروفات وبين المكاسب والخسائر.

- **جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)**:

تعريف قائمة التدفقات النقدية: توضح هذه القائمة التدفقات النقدية أي النقد الذي تم تدفقه إلى المؤسسة أو إلى خارج المؤسسة خلال فترة معينة، إن قدرة المؤسسة على ادارة التدفقات النقدية هو أمر هام يؤثر على مستقبل المؤسسة وهذه القائمة تتكون من مجموع الزيادة والنقص التي حدثت في التقذية نتيجة لما قامت به المؤسسة من بيع أو شراء وسداد ديون واقراض، وتعرف كذلك على أنها من القوائم التي أصبحت و منذ عدة سنوات جزء مهما من القوائم الختامية لحسابات المنشآت بعد أن كشفت التطبيقات الحاجة الماسة لإعدادها، وذلك لارتفاع المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة والتدفقات النقدية الخارجة، والتي تهتم بإظهار مدى السيولة النقدية على مواجهة التزاماتها النقدية الجارية، وبالتالي فإن هذه القائمة غطت فجوة كانت تعاني منها قائمتي الدخل والميزانية العامة اللتان تظهران نتائج المؤسسة ومركزها المالي استنادا إلى مبدأ الاستحقاق بينما تظهر قائمة التدفقات النقدية هذه النتائج وفقا للمبدأ النقدي. (مُحَّد وجمعة، 2020، صفحة 60)

مضمون قائمة التدفقات النقدية: فيما يلي سوف يتم عرض مصادر الأساسية لقائمة التدفقات النقدية وكيفية إعدادها حتى تتحقق الأهداف المرجوة من إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن هذه القائمة تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، ويتم تصنيفها ضمن ثلاثة أنشطة هي: التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج، ويمكن شرح وتوضيح هذه الأنشطة من خلال ما يلي: (مؤيد راضي وغسان فلاح، 2006، صفحة 169)

الأنشطة التشغيلية: تعتبر أهم نشاط منتج للإيراد في المؤسسة، لذا فهي تضم الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل خلال الفترة المالية.

الأنشطة الاستثمارية: تضم الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المؤسسة المستخدمة في توفير الإيرادات والدخل خلال الفترة المالية أو في المستقبل ويتطلب تحديدها وتحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات.

الأنشطة التمويلية: تتضمن كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة والمتعلقة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية)ومصادر التمويل الخارجية(الالتزامات).

الجدول الموالي يوضح أهم العناصر التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاثة السابقة ذكرها:

الجدول رقم(6):عناصر قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاثة

نوع المشروع	أنشطة الاستثمار		
	التشغيلية	**الاستثمارية**	**التمويلية**
التدفقات النقدية الداخلة	_المتحصلات من بيع البضاعة أو تأدية خدمة. _ايراد الفوائد والتوزيعات	_المتحصلات من تحصيل القروض للغير و بيع الاستثمارات. -المتحصلات من بيع الآلات والأصول الثابتة الأخرى.	-المتحصلات من اصدار الأسهم. -المتحصلات من اصدار السندات والحصول على القروض طويلة الأجل.
التدفقات النقدية الخارجة	-المدفوعات النقدية للدائنين (لشراء المواد والمخزون السلعي.) -تسديدات للعاملين (أجور ومرتبات) الضرائب الفوائد المصروفات التشغيلية الأخرى .	-القروض الممنوحة للغير. -شراء الاستثمارات في الأسهم والسندات لشركات أخرى. -شراء الآلات و المعدات.	-سندات التوزيعات . اعادة شراء الأسهم (أسهم الخزينة.) -سداد الديون (قروض طويلة الأجل وسندات.)

المصدر:(الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، 2006)

طرق اعداد قائمة التدفقات النقدية: يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين مباشرة وغير مباشرة وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فان النتيجة لا تتغير، نوجز الطريقتين في التالي:

الطريقة المباشرة :والتي بموجبها يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية واجمالي المدفوعات النقدية خلال الفترة ويشجع المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) المؤسسات على تقديم التقارير عن التدفقات النقدية بإستخدام الطريقة المباشرة، حيث أن هذه الطريقة توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا تتوفر بمقتضى الطريقة الغير مباشرة الا أن المعيار أشار إلى أن إستخدام الطريقة الغير مباشرة يعتبر أساليبا مقبولا.(حميدات، 2014، صفحة 67)

الطريقة الغير المباشرة: إن الطريقة الغير مباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كالاهتلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي أو داخلي والزبائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات، وتبقى باقي التدفقات الأخرى والمتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدا بنفس الطريقة المباشر. (سالمي ، 2014، صفحة 11).

– جدول تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية):تعرف بأنها بيان للتقرير عن مبالغ ومصادر التغيرات في حقوق الملكية من المعاملات الرأسمالية مع المالكين.(Gerald, 1994, p. 19)

وهذه القائمة تقوم بتلخيص التغيرات في حقوق الملكية عن فترة زمنية معينة. (وهيبة ناصري، 2012، صفحة 10)

4.1.3 تكامل القوائم المالية: إضافة إلى ترابط القوائم المالية الأساسية فيما بينها، فإن هذه القوائم هي أيضا مكملة لبعضها البعض، فلا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وتكمن أهمية تكامل هذه القوائم أثناء عملية التحليل المالي لها، حيث نجد مؤشرات التحليل المالي لا تعتمد فقط على الربط بين بنود القائمة الواحدة بل تراعي أيضا المعلومات الواردة في القوائم الأخرى.

ويمكن عرض بعض حالات التكامل بين القوائم المالية الأساسية فيما يلي: (حلوة حنان وفليح البلداوي، 2009، صفحة 231)

– تتضمن قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن الهيكل المالي التمويلي للمؤسسة، وبالتالي يمكن إستخدام تلك المعلومات في تقييم مدى السيولة والمرونة التمويلية، لكن هذه القائمة لوحدها لا تعطينا صورة كاملة عن هذه الأوضاع إلا إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع قائمة التدفقات النقدية.

–تقدم قائمة الدخل معلومات هامة عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، ولكن هذه المعلومات تكون ذات مضمون أشمل وأعمق إذا ربطت بالمعلومات الواردة في قائمة المركز المالي بغرض التوصل إلى مؤشرات تقييم الأداء وتحديد القدرة الربحية للمؤسسة

– إن قائمة التدفقات النقدية تقدم لنا معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية التاريخية في السنة ذات العلاقة، ومع ذلك تبقى تلك المعلومات التاريخية ذات فائدة محدودة في مجال التنبؤ، فالتدفقات خلال الفترة الحالية تتأثر بنشاط الفترات السابقة وتؤثر في الفترات المقبلة، لذلك فإن إضافة المعلومات التي تقدمها قائمة الدخل تزيد من إمكانية التنبؤ بشكل أفضل. — . تقدم قائمة التغيرات في حقوق الملكية معلومات مفيدة عن بعض مصادر التغير في عناصر قائمة المركز المالي، لكن تصبح تلك المعلومات أكثر فائدة إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم الأخرى، مثل مقارنة توزيع الأرباح مع النتيجة الصافية للفترة، أو مقارنة عمليات زيادة أو تخفيض رأس المال مع التدفقات الخاصة بالاقتراض أو سداد القروض في قائمة التدفق النقدي.

5.1.3 مستخدمي القوائم المالية:

المحاسبة ومن خلالها القوائم المالية تمثل الوسيلة الأساسية لتبليغ المعلومة المالية إلى مختلف المستعملين الداخليين والخارجيين وهم : (مناعي، 2014، صفحة 82)

- المسيرين.
- الهيئات الادارية والرقابة.
- مختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة.
- موردو الاموال (المالكون والمساهمون المستثمرون الحاليون والمتوقعون والبنوك) الذين يهمهم معرفة المخاطر او العوائد حتى يتمكنوا من إتخاذ القرارات المتعلقة بشراء والاحتفاظ أو بيع الاستثمارات.
- الادارة والهيئات الاخرى المخول لها عملية التنظيم والرقابة (مصالح الضرائب الاحصاء الوطني والمنظمات التي لها سلطة التخطيط والتنظيم والرقابة).
- الأطراف الأخرى المشاركة للوحدة مثل التأمينات الأجراء الموردون الذين يهمهم معرفة ما اذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعده والزبائن الذين يهمهم استمرارية المؤسسة خاصة في حالة اعتمادهم عليها في المدى الطويل.
- الأطراف الأخرى ذات المنفعة بما فيها الجمهور الذي يتأثر بالمؤسسة بطرق متعددة من حيث توفير فرص العمل أو التزود بالمعلومات المتعلقة بأنشطة المؤسسة وفرص ازدهارها.

وفي الجدول التالي يبين بعض المستخدمون وحاجتهم من المعلومات:

جدول رقم(7): مختلف مستخدمي القوائم المالية

المستخدمون	حاجتهم من المعلومات
- المستثمرون والمديرين. - الموظفون. - المقرضون. - الموردون و دائنين أخرين. - الزبائن. - الحكومات. - الجمهور.	- تقييم الربحية والخطر و كذا إتخاذ القرارات. - الاستقرار والربحية. - احتمال سداد المبالغ المقترضة والفوائد عند الاستحقاق. - استمرارية النشاط. - تخصيص الموارد و احترام الالتزام بالمعلومات. - المساهمة في الاقتصاد المحلي، العمالة المولدة، نماء ورفاهية المؤسسات.

المصدر:(هوام، 2010، صفحة 31)

2.3.التقارير المالية

1.2.3.تعريف التقارير المالية: تعتبر التقارير المالية المعدة من قبل المؤسسات المادة الأساسية للتحليل المالي، وهي مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ اليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات او المستفيدون، تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الادارة والمدقق الداخلي للحسابات بالإضافة إلى الايضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية، كما ان التقارير المحاسبية تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وهي الوسيلة التي يتم بها توصيل المعلومة المحاسبية إلى المستفيدين منها لمساعدتهم في إتخاذ قرارات رشيدة.(مؤيد راضي وغسان فلاح، 2006، صفحة 28)

2.2.3.أهمية التقارير المالية: تعد التقارير المحاسبية الشكل الأكثر إستخداما لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين وهذه التقارير هي أداة الاتصال بين نظم المعلومات المحاسبي والمستفيدين المختلفين داخل المؤسسة وخارجها لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات بجودة التقارير وملائمتها للمستخدم.

تعد التقارير احدى أهم مقاطع الاتصال بين نظام المعلومات والمستخدمين لهذا النظام حيث أن نظام المعلومات يقوم على تحويل البيانات إلى معلومات وعملية اعداد التقارير هي توزيع لهذه المعلومات على المستخدمين المتعددين والمتنوعين في المؤسسة. (عبد الرزاق، 2006، صفحة 125)

3.2.3.أنواع التقارير المالية:

بالإضافة إلى القوائم المالية يقدم النظام المحاسبي مجموعة كبيرة من التقارير والتي يمكن تصنيفها وفق عدد من المعايير في الجدول الآتي:

الجدول رقم (08) :أنواع التقارير المحاسبية بحسب المعيار المستخدم في تصنيف و تبويب التقارير التي يقدمها النظام المحاسبي

المعيار	أنواع التقارير
بحسب الوظائف الادارية	1- تقارير تخطيطية 2- تقارير رقابية 3- تقارير تشغيلية
بحسب درجة تفصيل التقرير	1- تقارير موجزة 2- تقارير تفصيلية
بحسب اتجاه سير التقرير	1- تقارير عمودية 2-تقارير أفقية
دورية اعداد التقرير	1- تقارير فورية

	2- تقارير حسب الطلب **3- تقارير دورية**

المصدر: (عبد الرزاق، 2006، صفحة 128)

يتم إنتاج المعلومات بواسطة نظام المعلومات المحاسبي، والتقارير هي التي توصل تلك المعلومات إلى المستخدمين الداخليين والخارجيين، ولذلك يمكن التمييز بين نوعين من التقارير وهما:(شادي، 1998، صفحة 215)

التقارير الداخلية(الإدارة)، والتقارير الخارجية.

التقارير الداخلية (الإدارية): وهي التقارير التي تعد لخدمة أغراض الإدارة وللأغراض الداخلية منها:

-تقارير الأداء: وهي التي تعبر وتلخص عن نتائج الأعمال التي تمت داخل المؤسسة لعمليات التشغيل خلال فترة زمنية معينة، بغرض الرقابة وتقييم الأداء، ومن أمثلتها التقارير الشهرية أو الثلاثية للمبيعات وتقارير المصروفات، ويتم مقارنة هذه التقارير مع الخطة الموضوعة بغرض تحديد مطابقة الواقع لما هو مخطط، أو من اجل تفادي الانحرافات الجوهرية، ومن ثم تحليلها ومعرفة الأسباب وإتخاذ القرارات المصححة.

-تقارير التخطيط: تتضمن هذه التقارير قيم تقديرية لفترة أو فترات في المستقبل لمساعدة المديرين في إتخاذ القرارات، ومن أمثلتها تقارير التنبؤ بالمبيعات، وتساعد هذه التقارير في إتخاذ القرارات فيمكن الإستفادة من تقارير التنبؤ بالمبيعات على سبيل المثال في تغيير أسعار المبيعات أو دخول أسواق جديدة.

- التقارير الخاصة: وهي تقارير ترتبط ببعض المشاكل التي تحتاج الإدارة إتخاذ قرارات بشأنه، وهي غالبا ما تكون تتعلق بالمستقبل، ولا تتوفر البيانات المطلوبة في السجلات التاريخية، وتمتاز هذه التقارير بعدم الدورية والتكرار ومن أمثلتها تقارير إحلال الآلات أو التأجير.

-التقارير الخارجية: وهي التقارير التي توجه إلى أشخاص خارج المؤسسة باعتبارهم مستخدمين خارجيين للمعلومات، وتعتبر وسيلة اتصال معهم، كالمستثمرين الحاليين، الدائنين، البنوك، المصالح الحكومية وأجهزة الرقابة الخارجية.

ثالثا: العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي

ومن العوامل التي تعيق عمل نظام المعلومات المحاسبي في تقديم معلومات تكون صالحة لإتخاذ القرار ما يلي: (بوعزيز، 2022، صفحة 59)

1. إن إستخدام النماذج الحديثة لبحوث العمليات يتطلب إستخدام المعلومات التفصيلية في عملية إتخاذ القرارات، بينما تقوم المحاسبة على دمج المعلومات من خلال تصنيف وترتيب وتجميع مستمر للبيانات لتصل بها إلى القوائم المالية والتقارير مما يجعل المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير معلومات تاريخية ولا يمكن ادماجها في الحاضر.

2. إن القرارات الادارية عادة ما تكون موجهة بإتخاذ اجراء معين، فمثلا قرار تعويض الة انتاجية معينة يتطلب معلومات متعلقة بالإجراءات المطلوب إتخاذ قرار حولها، لكن المحاسبة تقدم معلومات تعكس وضع المؤسسة بشكل عام موزعة حول أقسام المؤسسة وأنواع الأصول والالتزامات والايرادات والإستخدامات، وبالتالي يلاحظ عدم وجود توافق بين المعلومات المطلوبة والمعلومات التي تقدمها المؤسسة.

3. إن المحاسبة تسجل وتعالج وتصدر القوائم المالية عن الأحدث الواقعة في الفترات المنتهية وبالتالي فان المعلومات التي تقدمها المحاسبة هي معلومات متعلقة بالماضي، بينما نحتاج في إتخاذ القرارات إلى معلومات حول المستقبل للتقليل من حالة عدم التأكد

4. إن المعلومات المحاسبية تقوم في فترات محددة ودورية، بينما تحتاج عملية إتخاذ القرارات إلى معلومات أنية في لحظة نشوء الظروف التي تستدعي إتخاذ القرارات.

5. هناك ظواهر اقتصادية غير قابلة للقياس الكمي أو النقدي، مثلا ارتفاع مهارة العمال نتيجة التكوين، أو كفاءة مجلس الادارة وهذه الظواهر تلعب دورا هاما في إتخاذ بعض أنواع القرارات.

6. صعوبة الفصل بيت تأثير الإجراءات الادارية على الأحدث الإقتصادية أثناء القياس المحاسبي.

ما يمكن استنتاجه أن بعض الصعوبات موضوعية لا يمكن التغلب عنها، لكن هناك عوامل يمكن التحكم فيها من خلال أساليب تصميم وعمل نظام المعلومات المحاسبي والنظر إلى هذا الأخير برؤية جديدة تخدم عملية إتخاذ القرارات، ويتأثر تصميم وعمل نظام المعلومات المحاسبية بمجموعة من العوامل التي يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم(7) :العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي.

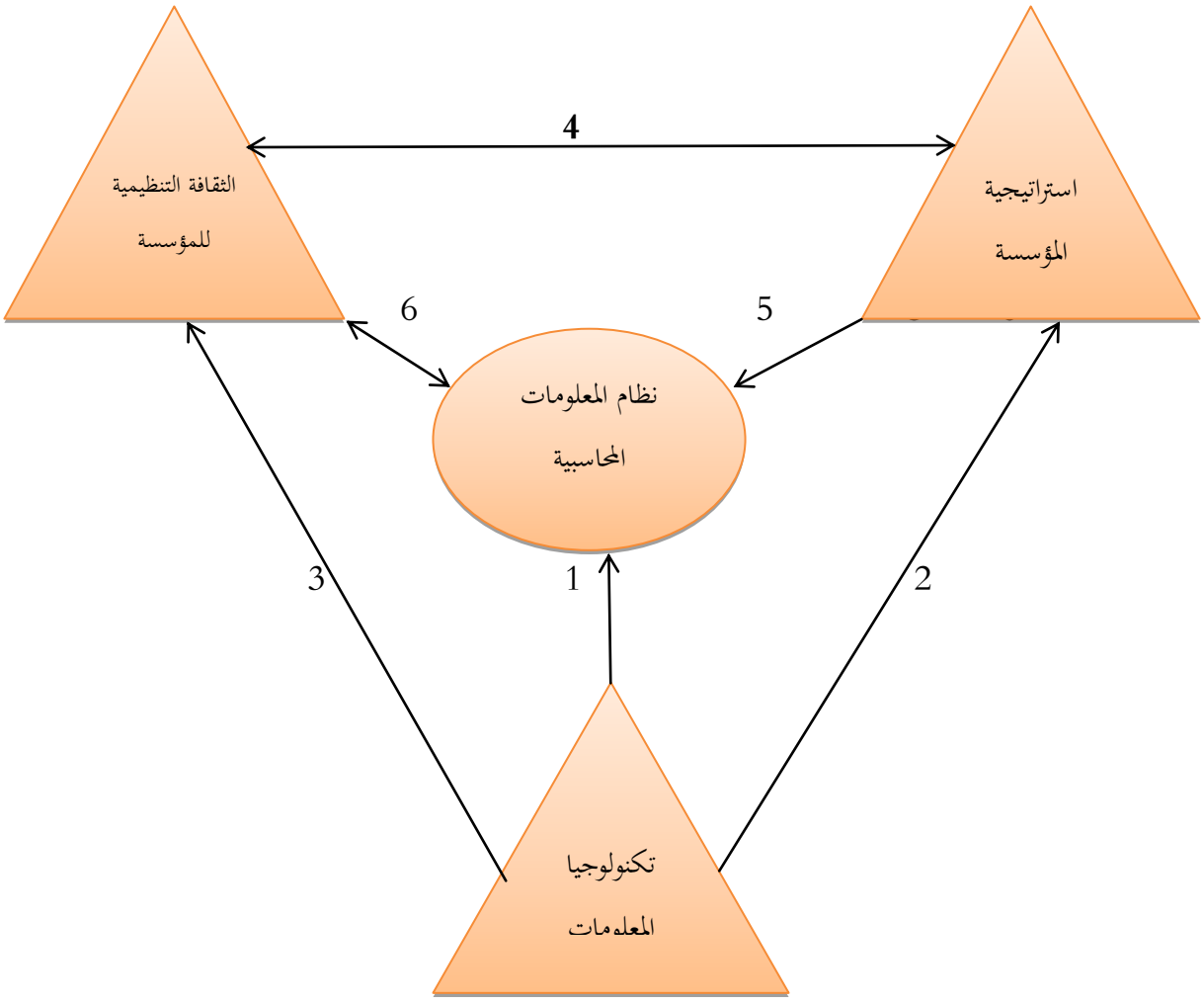

المصدر: (الجزراوي والجنابي، 2009، صفحة 43)

المبحث الثاني: أساسيات حول الأداء

يحظى الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة أهمية بالغة في المؤسسات الإقتصادية، حيث يعكس مدى نجاحها او فشلها وهذا لارتباطه بالجانب المالي، الذي يعتبر من اكثر الجوانب الحساسة داخل المؤسسة، فعدم تحقيق المستوى المطلوب للأداء المالي يعرض وجودها واستمرارها للخطر والتفوق فيه يضمن لها مركزا تنافسيا قويا ويفتح لها المجال للانطلاق والنمو.

المطلب الاول: مفهوم الأداء

قبل التطرق إلى تحديد مفهوم الأداء المالي نشير إلى تعريف الأداء وأنواعه.

أولا: تعريف الأداء وأنواعه

1. **تعريف الأداء:** إن الأداء مفهوم واسع ومحتوياته متجددة بتجدد وتغير وتطور أي من مكونات المؤسسة على اختلاف أنواعها، فالأداء هو دالة لكافة انشطة المؤسسة، وهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من مختلف جوانبها، وهو الفعل الذي تسعى كافة الاطراف في المؤسسة لتعزيزه. (صبحي ادريس ومنصور الغالبي، 2009، الصفحات 37-39)

وعرف الأداء ايضا على انه "مجموعة من المعايير التي يتم وضعها لعملية القياس والمقارنة بالنتائج المتواصل اليها بهدف الوصول إلى اعطاء صورة تقييمية على الانشطة والنتائج والمنتجات وكذا مدى قدرة المؤسسة في التأثير على المحيط الذي تعمل فيه". (حفاصة، 2020/2021، صفحة 37)

وعرف كذلك بأنه "نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات والمنتجات، فهو يعبر عن المخرجات او الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، وهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها فهو يربط بين اوجه النشاط والأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها". (علاء فرحان، 2011، صفحة 64)

2. **مكونات الأداء:** يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية هما الفعالية والكفاءة والإنتاجية، اي ان المؤسسة التي تتميز بأداء افضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرهما بشكل جيد، وعليه سنتطرق لمفهوم هذه العوامل: (وهبي، 2015/2016، صفحة 40)

- **الفعالية:** نقصد بها مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.
- **الكفاءة:** كيفية إستخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها.
- **الإنتاجية:** تعتبر الانتاجية مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وبالتالي هي تعبر عن كمية الانتاج المنسوبى لعنصر او عدة عناصر من الانتاج خلال فترة زمنية محددة.

ويوضح الشكل التالي الأداء من منظور الكفاءة والفعالية:

الشكل رقم(8): الأداء من منظور الكفاءة والفعالية.

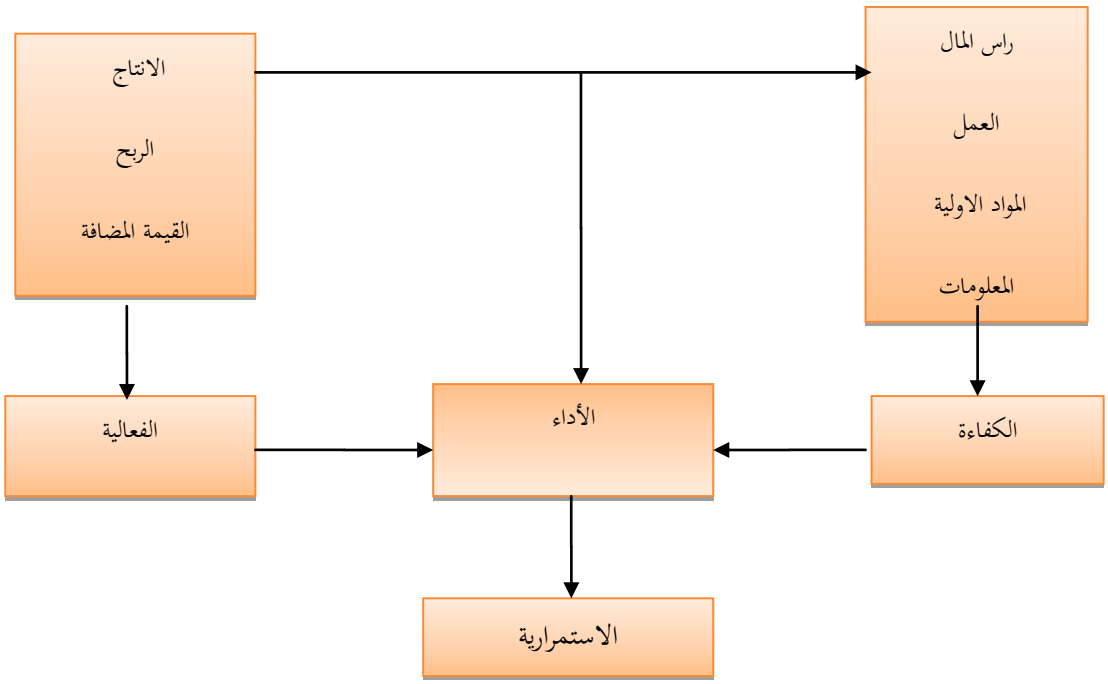

المصدر: (مزهودة، 2001، صفحة 86)

3. أنواع الأداء: توجد عدة تصنيفات للأداء حسب المعايير والتي يمكن تحديدها في الانواع:

- **حسب معيار المصدر**: وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الذاتي او الداخلي والأداء الخارجي.

1- الأداء الداخلي: كذلك يطلق عليه إسم أداء المؤسسة اي انه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من المواد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية :

- الأداء البشري: وهو أداء افراد المؤسسة الذي يمكن اعتبارهم موردا استراتيجيا قادرا على صنع القيمة وتحقيق الافضلية التنافسية من خلال تسير مهارتهم.
- الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثمارها بشكل فعال.
- الأداء المالي: ويمكن في فعالية تهيئة وإستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2- الأداء الخارجي: يعرف على انه الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، وهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع سعر البيع مثلا او خروج احد المنافسين، وكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب او بالسلب، مما يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها، وهذا مهم اذا تعلق الامر بمتغيرات

كمية اين يمكن قياسها وتحديد اثرها ولعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحلال المتسلسل.(عوادي، 2014/2015، الصفحات 52-53)

ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي :

الشكل رقم(9): الأداء الداخلي والخارجي.

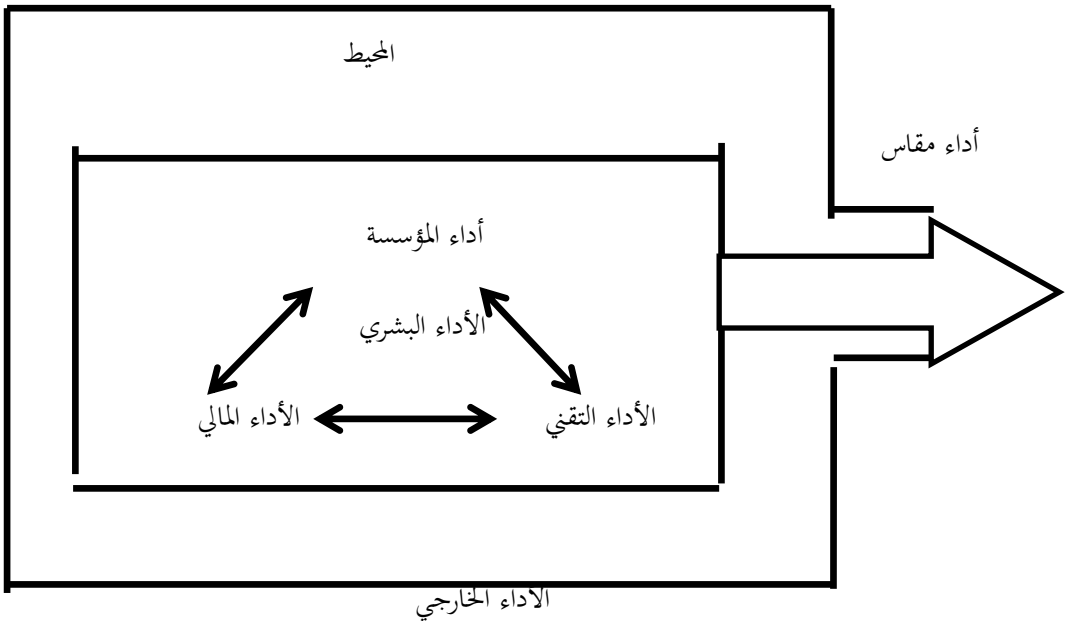

المصدر:(Bernard, 1999, p. 236)

من الشكل يتضح ان قياس الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحقق يعود للمؤسسة وحدها او للمحيط وحده، ففكرة قياس الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقة، وبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن ان يصير خطر على المؤسسة بعد ان كان فرصة.

- **حسب معيار الشمولية:**

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المؤسسة إلى أداء كلي وأداء جزئي:

1- **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الانظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب انجازها إلى اي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي اطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الارباح، النمو ...الخ

2- **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الانظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة انواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن ان ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى: أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الانتاج وأداء وظيفة التسويق.

ونشير إلى ان الأداء الكلي للمؤسسة في الحقيقة هو نتيجة تفاعل انظمتها الفرعية كما يؤكد ذلك احد الطالبتين الذي يرى أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض أيضا دراسة الأداء على مستوى مختلف وظائفها.(مزهودة، 2001، صفحة 89)

- **حسب المعيار الوظيفي:** يمكن تقييم الأداء حسب الوظائف التي تمارسها المؤسسة والتي يمكن حصرها في: الوظيفة الانتاجية ،الوظيفة الخاصة بالأفراد، ووظيفة التسويق، ووظيفة التموين، ووظيفة العلاقات العامة.

1- أداء الوظيفة المالية: يعكس هذا النوع من الأداء قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي، وبناء هيكل مالي فعال، بالإضافة إلى تحقيق أكبر مردودية وتعظيم العائد على الاستثمار لخلق قمة المساهمين.

2- أداء وظيفة الإنتاج: هو مدى كفاءة وفعالية وظيفة الانتاج، اي مدى بلوغها الاهدافها (زيادة الانتاج،كمية وجودة، تخفيض مدة وتكاليف الانتاج) من خلال الإستخدام الامثل لمواردها الانتاجية.

3- أداء وظيفة الافراد (الموارد البشرية): يعكس هذا الأداء قدرة المورد البشري في المؤسسة ومساهمته في تحقيق أهداف المؤسسة، باكتشاف المواهب البشرية ومحاولة تنمية كفاءتهم لضمان التميز وذلك بوضع الشخص في المكان المناسب وتحسين أداءهم باستمرار.

4- أداء وظيفة التموين: يعكس مدى كفاءة وفعالية وظيفة التموين إلى مدى قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية للإمداد المؤسسة باحتياجاتها استمرار بالشروط المناسبة (الكمية، الآجال، الأسعار، الجودة) لضمان الاستمرار في عملياتها الانتاجية.

5- أداء وظيفة البحث والتطوير: يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد.
- وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين.
- نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.
- التنويع وقدرة المؤسسة على ارسال منتجات جديدة.
- درجة التحديث ومواكبة التطور.

6- أداء وظيفة التسويق: يحدد هذا الأداء قدرة المؤسسة على تحقيق أهداف وظيفة التسويق بأكثر كفاءة وفعالية، من خلال زيادة مبيعاتها، رفع حصتها السوقية لمعظم المؤسسات الإقتصادية وهو موضوع يقينا سيتم التوسع فيه اكثر لاحقا.

7- أداء وظيفة العلاقات العمومية: فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين العملاء، الموردين والدولة بالنسبة للمساهمين، يتحقق الأداء عندما يتحصلوا على عائد مرتفع للاسهم واستقرار في الارباح الموزعة. اما الموظفين فالأداء هو توفير جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة وأما الموردين، الأداء هو احترام المؤسسة اجال

التسديد والاستمرار في التعامل في حين الأداء من جهة نظر العملاء وهو الحصول على مدة طويلة لتسديد ما عليهم وتوفير منتجات في الآجال المناسبة وبجودة عالية. (النوي، 2019-2018، الصفحات 99-100)

- **حسب معيار الطبيعة:** تقسم المؤسسة أهدافها في هذا المعيار إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف سياسية يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي:

1- الأداء الإقتصادي: الأداء الإقتصادي يعتبر من المهام الأساسية التي تسعى المؤسسة الإقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الإقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية...) وتدنية إستخدام مواردها (راس المال، العمل، المواد الاولية، التكنولوجيا ...)

2- الأداء الاجتماعي: في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا او شروطا فرضها عليها الافراد المؤسسة اولا، وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا ولتحقيق هذه الأهداف يجب ان يتزامن مع تحقيق الأهداف الاخرى وخاصة منها الإقتصادية كما يقول احد الطالبتين " الاجتماع مشروط وبالاقتصاد" وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الإقتصادي إلا بتحقق الأداء الاجتماعي.

3- الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي اغلب الاحيان تكون أهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافها استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

4- الأداء السياسي: يكمن الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة ان تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الاخرى.(عوادي، 2014/2015، الصفحات 56-57)

ثانيا: الأداء المالي

1. **تعريف الأداء المالي:** ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والطالبتين ومن التعريفات التي قدمت للأداء المالي:

- يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق الأداء المؤسسة، حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى وانجاز الأهداف كما يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في اتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات اصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.(الخطيب، 2010، صفحة 45)

- كما يعبر الأداء المالي عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من الموارد التي تقوم باستثمارها، وتساعد المعلومات المتعلقة بقيم وتغيرات الارباح في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من الموارد الاضافية التي يمكن استثمارها في المؤسسة، وذلك يعطي الأداء المالي للمؤسسة مؤشرا عن مدى كفاءتها في ادارة وتوجيه واستثمار مواردها المالية بين البدائل المتاحة، وتصب نتيجة الأداء المالي في مدى امكانية استمرارية المؤسسة.(حفاصة، 2020/2021، صفحة 39)

- والأداء المالي عبر إستخدامه لعدة مؤشرات ومعايير مالية، هو احد الأساليب المعتمدة لتقويم أداء الشركات كونه يمثل أداة لمعالجة المشكلات والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة من خلال توفير الية مناسبة قادرة على تدارك الثغرات، وترشيد القرارات بغية تحقيق هدف النمو.(ابو ماضي، 2021/2020، صفحة 39)

- كما يعرف ايضا على انه "قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.(صحراوي، 2021/2020، صفحة 72)

2. أهمية الأداء المالي

شهد موضوع الأداء المالي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات، سواء كانت هذه المؤسسات اقتصادية او مالية وخاصة في الوقت الحاضر، لما تواجه هذه المؤسسات بمختلف انواعها وانتماءاتها القطاعية من منافسة شديدة فيما بينها وذلك نتيجة لعولمة السوق والانفتاح الإقتصادي وازدياد المنافسة بين الشركات، وبالتالي تبرز أهمية الأداء المالي من خلال متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة الإقتصادية وطبيعته، والظروف المالية والإقتصادية المحيطة بها، هذا بالإضافة إلى المساعدة في اجراء التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية والمساعدة في فهم التفاهم المتفاعل بين البيانات المالية، كذلك اعتماد الأداء المالي على أساس منهجي سليم يستخدم لتقويم الاموال بفاعلية وباعلي كفاءة في المؤسسة، لكي تساعدها في تحقيق أهدافها المالية على المدى الطويل. (العلمي، 2018/2017، صفحة 20)

بحيث تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات الذين لهم مصالح مالية في المؤسسة، ولتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين، وتكمن أهمية الأداء المالي بشكل خاص في متابعة اعمال الشركات وتفحص سلوكها، ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات ادائها وفعالية توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح المطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها، واقتراح الإجراءات التصحيحية وترشيد الإستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة لشركات والمساهمة في إتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية البقاء والمناقشة.(الخطيب، 2010، الصفحات 47-46)

3. **أهداف الأداء المالي:** يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الإستفادة من

المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة ويمكن توضيح أهداف الأداء المالي في الاتي: (السلوس، 2004، صفحة 16)

- **التوازن المالي:** تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، ومثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين راس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات او بصفة عامة بين إستخدامات الاموال ومصادرها.

ومن هنا يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب ان تمول عن طريق الاموال الدائمة، راس المال الخاص مضاف اليه الديون الطويلة والمتوسطة لأجل، وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الاموال الدائمة للأصول الثابتة.

- **نمو المؤسسة:** يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فان قرارات النمو تتميز بأنها قرارات استراتيجية، فالنمو وظيفة استراتيجية جد هامة للمؤسسة الإقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح استراتيجياتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع البقاء، الاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة استراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الارباح وهيكل سياسات التمويل.

- **الربحية والمردودية:** تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية ادارة المؤسسة وتوفير الارباح، وتمثلت نسب الربحية بالدراسة من خلال العائد على حقوق الملكية (الارباح الصافية مقسومة على حقوق الملكية) ويقيس هذا المتغير النسبة التي يحصل عليها المساهمون مقابل راس المال المستثمر في المؤسسة ويتوقع ان تكون العلاقة بين العائد على حقوق الملكية وعوائد السهم علاقة موجبة.

- **التحكم في المخاطر المالية:** مواجهة المخاطر المالية يعد من بين أهم أهداف التسيير المالي، وهي مخاطر متنوعة منها ما يتعلق بتمويل أصول المؤسسة، ومنها ما يتعلق بالشروع في نشاطات ومشاريع مستقبلية، وهناك مخاطر متعلقة بالاستغلال، ومنها مخاطر هيكل التكاليف، اثر الرافعة المالية، مخاطر الافلاس والعسر المالي، اما المخاطر المرتبطة بالبيئة فهي ناتجة عن عوامل عدم التأكد وحالة عدم الاستقرار، وهي مخاطر اسعار الصرف والفائدة ومن المخاطر ما يتعلق بالمحيط السياسي والإداري الذي تعمل فيه المؤسسة، حيث يؤدي عدم الاستقرار في هذه المجالات إلى اضرار هامة على تحقيق الأمثلة في المؤسسة.

- **تعظيم القيمة المضافة للمؤسسة:** تزداد قيمة المؤسسة كلما تمكنت من تحقيق نتائج محاسبية بشكل مستمر بحيث تتراكم النتائج و تكون فوائض مالية موجبة تشكل ما يسمى بثروة المؤسسة، ولا يكفي أن تحقق المؤسسة نتائج موجبة حاليا بل يجب أن تسعى إلى تحقيق نتائج في المستقبل من خلال دراسة المردودية المستقبلية وتحديد الجدوى من المشاريع الاستثمارية في المستقبل ومن ثم يمكن توقع حجم الثروة من خلال النتائج المحققة سابقا وحاليا من خلال ما يعرف بالقيمة الحالية للمؤسسة. (بن ساسي وقريشي، 2006، صفحة 267)

4. معايير الأداء المالي:

توجد أربعة معايير رئيسية للأداء المالي وهي: (طالب والمشهداني، 2011، الصفحات 74،73)

- **المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على أداء المصرف للسنوات السابقة، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في اعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمصرف والكشف عن مواضع الضعف والقوة، وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة.

- **المعايير المطلقة:** وهي اقل واضعف من المعايير الاخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المصارف وتقاس بها التقلبات الواقعية.

- **المعايير القطاعية (الصناعية):** تشير إلى معدل مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، بحيث تتم مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، لكن يعاب عليها عدم الدقة بسبب التفاوت وحجم طبيعة الانشطة.

- **المعايير المستهدفة:** تعتمد هذه المعايير على نتائج السنوات الماضية لمقارنة بالسياسات والاستراتيجية والموازنات، وكذلك الخطط التي تقوم الشركات بإعدادها اي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة زمنية ماضية، ويستفاد منها في تحديد الانحرافات من اجل ان تستطيع المؤسسات بعد ذلك إتخاذ الإجراءات الصحيحة له.

5. العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تواجه المؤسسة أثناء قيامها بنشاطها جملة من المشاكل والصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها وإتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف اليه عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن اسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية ومن أهم هذه العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد: (عجيلة، 2012/2013، الصفحات 73،72)

- **العوامل الداخلية:** تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على ادائها المالي وربحيتها، وهذه العوامل يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي ساعد على تعظيم العوائد المتوقعة وتدني التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:

  - الرقابة على تكلفة الحصول على الاموال؛
  - الرقابة على التكاليف؛
  - الرقابة على كفاءة إستخدام الاموال المتاحة؛
  - ادارة السيولة؛
  - المؤشرات الخاصة بالربحية.

- **العوامل الخارجية:** تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي لها حيث انه يمكن الادارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغييرات، محاولة وضع خطط مستقبلية لمواجهتيها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل ما يلي:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والإقتصادية للدولة؛

المطلب الثاني: تقييم الأداء

تعتبر عملية تقييم الأداء من العمليات الهامة التي تمارسها إدارة الموارد البشرية، كونها تستخدم كمؤشر للحكم على وظائفها وتسعى إلى رفع مستوى أدائهم وتحسين قدراتهم مما يساعدهم على التقدم والتطور.

أولا: تعريف تقييم الأداء

نعني بتقييم الأداء "الحاجة إلى قياس الكفاءة والفعالية للتنظيم حيث يوجد علاقة طردية (موجبة) بين الكفاءة والفعالية." (نور الدين، 2005، صفحة 19)

نقصد بالكفاءة "بأنها صفة لعملية ما تشير إلى مقدرة هذه العملية في إستخدام أقل الموارد (المادية والبشرية) الممكنة لإنجاز شيء ما أو تحقيق هدف محدد."(بوبكر وقطاف، 2017، صفحة 372)

أما الفعالية "تعرف الفعالية بأنها صفة لعملية ما تشير إلى مقدرة هذه العملية والوصول إلى أهدافها"(بوبكر وقطاف، 2017، صفحة 371)

وعرف تقييم الأداء بأنه "عملية تحليل و قياس الأعمال التي أنجزت خلال فترة زمنية محددة" (Devries & others, 1981, p. 2).

وعرف بأنه "عملية تهدف إلى قياس ما أنجزته المؤسسة خلال فترة زمنية معينة مقارنة مع ما تم تخطيطه كما ونوعا بإستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات مع تحديد أوجه القصور والانحرافات ومعالجتها في الحاضر والمستقبل".(عبد الرحمن، التغيير الاداري للسياسات المحاسبية، 2016، صفحة 188)

ويراد به "قياس أداء أنشطة الوحدة الإقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج المذكورة واقتراح حلول لازمة للتغلب على تلك أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد".(الكرخي، 2007، صفحة 31).

كما أن هناك من يرى بأن تقييم الأداء هو" مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي بإستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي إتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور وغالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أومتحقق فعال وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة". (عادل، 2001-2002، صفحة 27)

ومن هذا نستنتج أن تقييم الأداء يعني:

- تقدير قيمة الشيء لكي تصبح صحيحة.
- إستخدام الموارد المتاحة للمؤسسة بشكل كفء.
- عملية تقييم الأداء تتم بعد تنفيذ الأداء وقياسه، ومن ثم يتم الحكم على كفاءة الأداء وكفاءة عملية التقييم نفسها.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء

تبرز أهمية تقييم الأداء في كل المجتمعات والنظم الإقتصادية الحديثة من خلال ما تتميز به الموارد الإقتصادية من الندرة بالنسبة لاحتياجات المتزايدة والمتنافس عليها، ويمكن ايجاز أهمية تقييم الأداء في الجوانب الأتية:(حفصي، 201/2010، الصفحات 28-29)

- يعد تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، وبالتالي النجاح مقياس يجمع بين كل من الفعالية والكفاءة ومن ثم فهو أشمل من أي منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة أن تواصل البقاء، الاستمرارية، النمو...الخ

- تساهم عملية تقييم الأداء في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الانتاج بأقل التكاليف مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي مما يعود بالفائدة على المجتمع بكافة أطيافه.

- يسمح نظام تقييم الأداء لمختلف المستويات الادارية في المؤسسة القيام بعملية الرقابة، التخطيط وإتخاذ القرارات استنادا إلى الحقائق علمية وموضوعية بالإضافة إلى أهمية هذه المعلومات للجهات الخارجية عن المؤسسة كالمساهمين، المقرضين، العملاء ..الخ

- تظهر عملية تقييم الأداء التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوا وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنيا ومكانيا.

- يساعد على ايجاد نوع من المنافسة بين الأقسام داخل المؤسسة ذاتها وهذه الأخيرة مع المؤسسات المماثلة مما يدفع بالمؤسسة إلى تحسين أدائها.

- توضح عملية تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمؤسسة ضمن البيئة القطاعية التي تعمل فيها، ومن ثم تحديد الأليات ومجالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي لها.

- تؤدي عملية تقييم الأداء إلى الكشف عن العناصر الخفية ووضعها في مواقع أكثر انتاجية بنسبة للعناصر الانتاجية، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير ومن تم الوصول إلى الأداء الجيد عن طريق الاستغناء على العناصر غير كفئة.

- تساعد عملية تقييم الأداء في عملية تكوين الأفراد حيث أن برنامج التكوين يتطلب اجراء تحليل دقيق لمجموع مراحل عملية تقييم الأداء، وكذلك تمكن الادارة من معرفة خصائص ومهارات الموظفين لديها كمعلومات تساعد في تخطيط الأفراد.

ثالثا: صعوبات عملية تقييم الأداء

بما أن عملية تقييم الأداء لها أهمية في المؤسسة الإقتصادية ولها دور في الحكم على فعالية ادارة المؤسسة كذلك تواجه صعوبات وتطرح اشكاليات معقدة على المستوى التطبيقي وتتمثل هذه الصعوبات في: (السلمي، 1978، صفحة 328)

- ضعف نظام الرقابة الداخلية، خصوصا ما يتعلق بعمليات الشراء ، التخزين، الانتاج، البيع، التحصيل..الخ.
- قصور نظام التكاليف المطبقة في المؤسسة وعدم تكاملها مع بعضها البعض.
- مشكلة حياد القائم بالتقييم في اصدار الأحكام.
- تقييم جزء من أداء المؤسسة وتعميمه على كل نشاط المؤسسة.
- صعوبة قياس وتحديد بعض معايير الأداء في بعض الأنشطة الإقتصادية.
- صعوبة توحيد بعض المفاهيم في بعض الانشطة.
- صعوبة التعبير الكمي عن بعض أهداف المؤسسة.
- عدم إستخدام طرق لتحسين أهداف المؤسسة في غياب مداخل المشهورة والمجربة في هذا المجال.
- ثبات الأوزان بالنسبة لعناصر التقييم على مستوى جميع الوظائف، فإعطاء عناصر القياس أوزانا واحدة تطبق على كل المستويات الوظيفية يؤدي إلى عدم القدرة على التعبير على مستوى كفاءة الأداء وبالتالي الحد من عدالة وموضوعية عملية التقييم ذاتها.

رابعا: أقسام تقييم الأداء

تعتبر عملية تقييم الأداء بعملية ملازمة لنشاط المؤسسة واحدى وسائل الادارة الفعالة وهذا بغية التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المخططة وأداة للكشف عن الانحرافات فيتم من خلال تقييم الأداء قياس مستوى الأداء وقياس كفاءة إستخدام الموارد المتاحة وعليه فعملية تقييم الأداء هي عملية شاملة لنشاط المؤسسة ومن هذا يمكن تحديد أقسام تقييم الأداء التالية: (الكرخي ، 2007، صفحة 43)

- **تقييم الأداء المخطط:** ويشمل هذا النوع من تقييم الأداء في التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية وهذا بهدف اظهار مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة وإيضاح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ
- **تقييم الأداء الفعلي:** يقصد بتقييم الأداء الفعلي تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الانتاجية، وهذا طبعا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المعينة ودارسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة.
- **تقييم الأداء المعياري (القياسي):** ويقصد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ هذا نوعين من المقارنة حيث ويمكن ان يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الشكة لمختلف فعالياتها كالإنتاج و المبيعات والأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم ان كانت النتائج مرضية أم لا حيث توضح الأرقام المعيارية على اعتبار مجموعة من الشروط منها الإمكانيات والقدرات الانتاجية للشركة أو عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر ومعدل البيع.
- **تقييم الأداء العام (الشامل):** حيث يتطرق هذا النوع من التقييم إلى كل جوانب النشاط في الشكة وبإستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وأخر وهذا بإعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الادارة العليا وبإستخدام هذه الأرجحيات ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل للشركة.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي

تسعى المؤسسة دوما إلى تحسين وضعيتها المالية وذلك بتقييم أدائها المالي و في هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف تقييم الأداء المالي والأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي ومراحل تقييم الأداء المالي.

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه "اصدار حكم ذو قيمة حول ادارة موارد المؤسسة المادية والبشرية والمالية المتحددة، وقياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، وذلك يهدف الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وتقديم قاعدة بيانات ومعلومات حول الأداء المالي للمؤسسة للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة" . (عبد الفتاح و عادل، 2019، صفحة 151).

كما يعرف بأنه" الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع إتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون

المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب". (الكرخي ، 2007، صفحة 31)

ومنه نستنتج ان تقييم الأداء المالي هو" عملية قياس وتشخيص وتقويم للوضع المالي أو الأداء المالي للمؤسسة، أي عملية اكتشاف الانحرافات المتسببة في النتائج السلبية و محاولة معالجة هذه النتائج بطرق معينة وتجنب الانحرافات مستقبلا، وأيضا اكتشاف نقاط القوة وتدعيمها واكتشاف نقاط الضعف وتجنبها، كل هذا يبين لنا بأن عملية تقييم الأداء المالي هو عملية توجه الأداء المالي للمؤسسة إلى التحسين المستمر وإلى الأفضل دائما".

كما سنوضح تقييم الأداء المالي في المؤسسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10) : تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

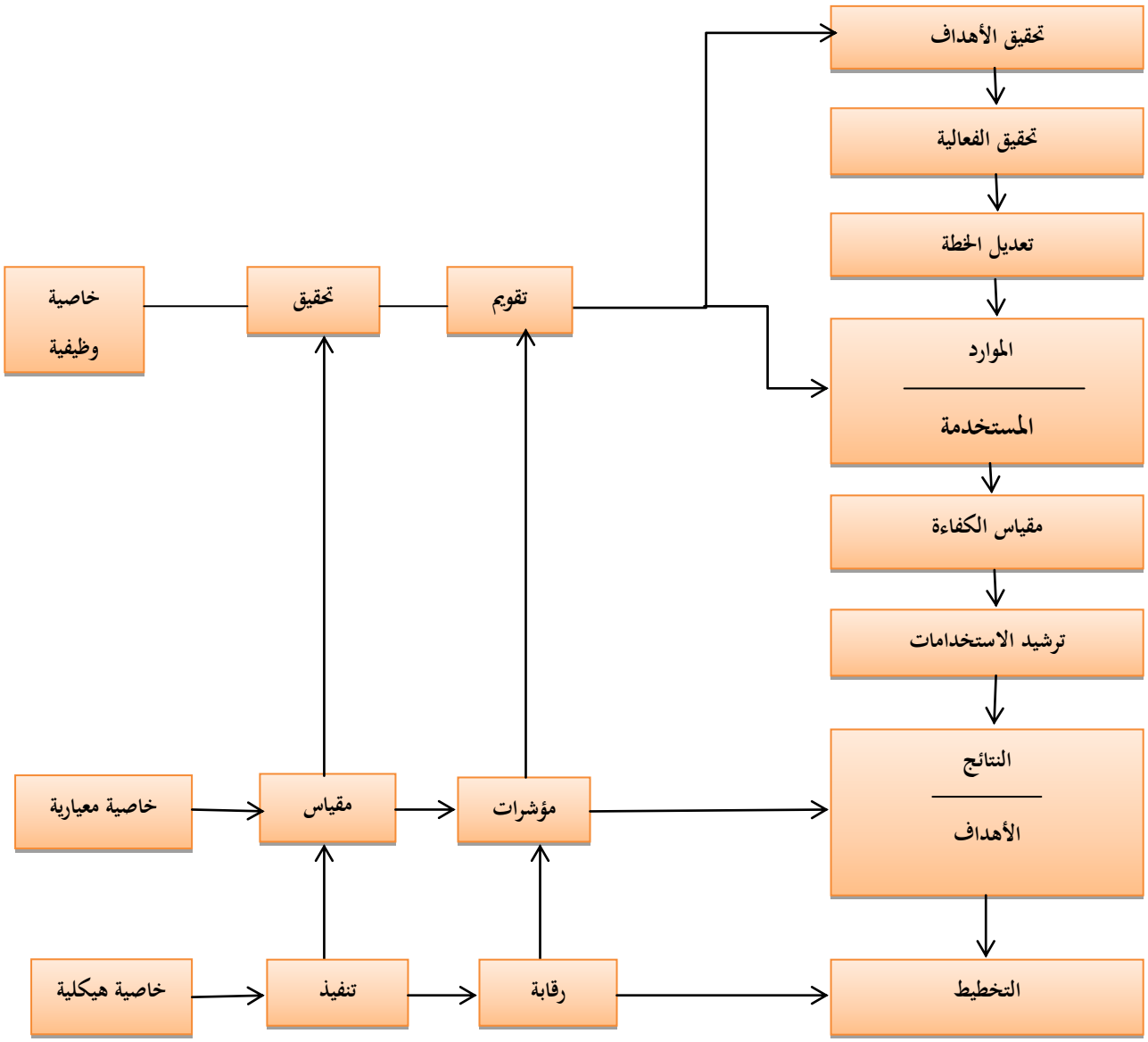

المصدر : (بزقاري، 2011/2010، صفحة 13)

ثانيا: الأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي

تتركز قائمة الأداء المالي على الأركان الأساسية التالية: (عمر، 2013/2014، صفحة 106)

- **وجود أهداف محددة مسبقا(معايير)**: فتقييم الأداء يحتاج إلى تحديد أهداف مسبقا التي سوف يتم على أساسها عملية تقيم الأداء، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء.

- **قياس الأداء الفعلي**: يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الاحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال مع إستخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير وإتخاذ القرارات الخاصة بها.

- **مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير**: يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت ايجابية أو سلبية، ولتمكين الادارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مواجهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها.

- **إتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات**: ان إتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فان تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف وإتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب.

ثالثا: مراحل تقييم الأداء المالي :

ان عملية تقييم الأداء هي المفسر الأساسي لمفهوم الرقابة التي تماسها المؤسسة، والرقابة على حسب قول فايل تعني التحقق من أن ما يحدث يطابق الخطة المقرة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة.

كما تعتبر الرقابة احدى وظائف التسيير الرئيسية التي يمكن عن طريقها التأكد من أن ما يا تم تحقيقه أو ما يتحقق مطابق للأهداف المرسومة لأي نشاط، بمعنى التقييم الشامل لأداء المؤسسة بمختلف مراكزها وذلك باتباع مراحل معينة اتفق حولها الكثير من رواد الادارة والتسيير باختلاف مدارسهم الفكرية والتي نختصرها في ما يلي: (عماري، 2006/2005، الصفحات 35-36)

1- جمع البيانات والمعلومات الاحصائية :

تتطلب عملية تقييم الأداء توفي البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة من القوائم المالية، متمثلة في جدول الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة.

2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الاحصائية المتعلقة بالنشاط:

للوقوف على مدى دقة وصلاحية المعلومات والبيانات التي تدخل في حساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، يتعين توفير مستوى من الموثوقية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الاحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

3- اجراء عملية التقييم:

بإستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة، وذلك بهدف التوصيل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للمؤسسة.

4- إتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل. (ديجي، 2014/2013، صفحة 81)

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

يتم فيها تزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي نتجت عن عملية التقييم للإستفادة منها في رسم الخطة القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

وفي هذه المرحلة أيضا يتم الحكم على الانحرافات التي تتحقق في مجال التطبيق سواء كانت انحرافات نوعية، حيث لا تتطابق الوحدات المنتجة مع المواصفات النوعية والأنماط المحددة لها، او قد يكون الانحراف بسبب انخفاض الكمية المنتجة، او فنيا بسبب اختلال العلاقات الصناعية المتداخلة بين المؤسسة وبقية المؤسسات ضمن القطاع الصناعي وهذا الانحراف الفني يعني وجود اختناقات في المؤسسة.

وللتوصل لهذه الانحرافات لابد من عمل المقارنات اللازمة وحصرها واستقصاء أسبابها ودراسة العلاج المناسب لها.

رابعا: أهمية تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الإقتصادية نظرا لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة المتنافس عليها لغرض الحصول على الاقصى العوائد من هذه الموارد لذا أصبح مسألة ضرورية وملحة في الجوانب المختلفة في الحياة الإقتصادية، وتتمثل هذه الأهمية في: (بوكفة، 2022، صفحة 217)

- تقييم نتيجة نشاط المؤسسة من حيث الربح أو الخسارة خلال فترة أو فترات مالية معينة.
- تقييم المركز المالي للمؤسسة الإقتصادية في تاريخ معين.
- مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع المخطط لها وتحديد الانحرافات وتحليلها ومعرفة أسبابها.
- يساعد تقييم الأداء المالي الأداة المالية في رسم أهدافها وبالتالي اعداد الخطط السنوية اللازمة.
- يساعد تقييم الأداء المالي الادارة المالية للمؤسسة في عملية الرقابة وإتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات حيال حدوثها.
- يساعد تقييم الأداء المالي للمؤسسة في اعطاء صورة عن علاقتها مع المؤسسات الأخرى.
- يساعد تقييم الأداء المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية.
- تتعرض الكثير من المؤسسات إلى الفشل وهذا نتيجة لسوء تسيير الادارة المالية، ويأتي دور تقييم الأداء المالي لدراسة هذه المشاكل وتقديم النصح والاستشارة لمعالجته.

خامسا: الصعوبات التي تواجه عملية تقييم الأداء

تواجه عمليات تقييم الأداء المالي كثيرا من الصعوبات التي تحول بينها وبين تقييم الأداء المالي الدقيق وتشمل الصعوبة في تحديد وتطوير معايير لقياس الأداء المالي خاصة وأن لكل مؤسسة أهداف وخصائص تختلف من غيرها، وعموما تتمثل الصعوبات في: (نبيلة و حمزة، 2018، صفحة 189)

- الصعوبة في تحديد نموذج متكامل واضح على درجة من الدقة والموضوعية لتقييم الأداء المالي؛
- الصعوبة في تحديد المتغيرات المرغوب قياسها والعلاقات التي بينها؛
- الصعوبة في تحديد بداية عمليات التشخيص ودراسة الأداء المالي بهدف تقييمه؛
- النقص في الكوادر البشرية المدربة للقيام بقياس الأداء المالي.

المبحث الثالث: مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي

يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى تقديم معلومات جيدة ذات أهمية وملائمة لمستخدميها خاصة الادارة التي تستغلها في تحسين وتقييم اداها المالي.

المطلب الاول: تحسين الأداء

يعتبر تحسين الأداء عملية منهجية لتحسين المخرجات وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف وخطوات تحسين الأداء.

أولا: تعريف تحسين الأداء

يمكن ان يأخذ مفهوم تحسين الأداء اتجاهين، يشير الاول إلى الإجراءات المتخذة من اجل تحقيق الأفضل، والاتجاه الثاني يتعلق بنتائج الاعمال في حد ذاتها، ويشير إلى اي تغير ايجابي او نمو او تقدم ويرتبط الاتجاه الاول بالثاني ذلك ان الإجراءات لا يمكن ان تنفصل على النتائج، ولا يمكن ان نصل إلى هذه الاخيرة دون إتخاذ اجراءات التحسين اللازمة. (بلحسين، 2019/2020، صفحة 112)

وكذلك يقصد" بتحسين الأداء إستخدام جميع الموارد المتاحة لتحسين المخرجات وإنتاجية العمليات، وتحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف راس المال بالطريقة المثلى"، ويتطلب تحسين الأداء توازن مجموعة من العناصر التي تتمثل في: (الجودة، الانتاجية التكنولوجيا، والتكلفة)، ويؤكد توازن هذه العناصر ان توقعات واحتياجات اصحاب المصلحة في المؤسسة قد اخذت بعين الاعتبار ويطلق على هذا المنهج "ادارة التحسين الشامل". (قدور والعرابي، 2018 صفحة 189)

وتعرف ايضا عملية تحسين الأداء "بأنها العمليات المستمرة والمنهجية المنتظمة لتضييق الفجوة بين الأداء الحالي والنتائج المرغوب فيها". (سحنون، 2021-2020، صفحة 88)

نستخلص من خلال التعريفات بان تحسين الأداء ما هو إلا عملية ادارية منهجية تعمل المؤسسة من خلالها على إستخدام مواردها المتاحة بأمثل الطرق، تحقيقا لمبدأ تحسين المخرجات، وتقليص الفجوة بين الأداء الحالي والأداء المرغوب.

تانيا: دوافع وخطوات تحسين الأداء

1. دوافع الحاجة لتحسين الأداء

تتمثل أهم القواعد الدافعة لتحسين أداء المؤسسات فيما يلي:

- **المنافسة:** زيادة المنافسة باعتبارها سببا للقلق حول مستوى الأداء، وخاصة لدى صناع القرار الذين يواجهون منافسة شديدة في جميع انحاء العالم.

- **الحفاظ على المكانة:** تعكس مكانة المؤسسة موقعها التنافسي بين بقية المؤسسات العاملة في نفس المجال، ويمكن لها تحقيق ميزة تنافسية عندما تقوم بتطبيق الاستراتيجيات التي تخلق القيمة للمستهلك والتي لا يمكن للمنافسين الحاليين او المرتقبين تطبيقها وهذا من خلال المزج الدقيق بين المهارات والكفاءات البشرية والأصول المادية، بطريقة فريدة تؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية. (بلحسين، 2019/2020، صفحة 113)
- **الإهتمام بالجودة:** يعكس هذا الاتجاه رغبة المؤسسة في الرفع من قدرتها التنافسية بالتركيز على الجودة الشاملة والعمل على ترقيتها، ويعد الإهتمام بالبيئة وعدم اهدار مواردها، مع ضرورة تجسيد هذه التوجهات من خلال وضوح السياسات المطبقة داخل المؤسسة وإعلام المجتمع عنها وعن مختلف نشاطات المؤسسة بهذا الخصوص.
- **معدلات التغير السريعة:** التغير هو الثابت الوحيد الذي تتعامل معه المؤسسات، ويعود السبب الرئيسي لحدوثه هو تغير ظروف البيئة الخارجية ،فكلما تميزت بعدم التأكد نتيجة لكثرة عدد المتغيرات البيئية وعدم استقرارها، عندما تعمل المؤسسات على تحسين ادائها من خلال الابتكار. (عبادي،2013،الصفحات 164-165)

3. خطوات تحسين الأداء

تتمثل في: (قدور والعرابي، 2018، صفحة190)

- **تحليل الأداء:** يتم تحليل باختبار المؤسسة ضمن اولوياتها وقدرتها، وهو تحليل للوضع الحالي والمتوقع للمؤسسة.

- **البحث عن جذور المسببات:** هنا يتم تحليل المسببات في الفجوة بين الأداء المرغوب والواقعي، وعادة ما يتم الفشل في معالجة مشاكل الأداء، الان الحلول المقترحة تهدف إلى معالجة الاعراض الخارجية فقط وليست المسببات الحقيقية للمشكلة، ولكن عندما تتم معالجة من جذورها فذلك سيؤدي إلى نتائج افضل، لذا فان تحليل المسببات وهو رابط مهم بين الفجوة في الأداء والإجراءات الملائمة لتحسين الأداء.

- **اختيار وسيلة التدخل او المعالجة:** التدخل هو طريقة منتظمة وشاملة للاستجابة لمشاكل الأداء ومسبباته، وعادة ما تكون الاستجابة مجموعة من الإجراءات تمثل اكثر من وسيلة لتحسين الأداء ويتم تشكيل الإجراءات الملائمة للمؤسسة ولوضعها المالي والتكلفة المتوقعة اعتمادا على الفائدة المرجوة، وعادة ما يؤدي التدخل الشامل إلى التغيير إلى نتائج مهمة في المؤسسة، لذا يجب ان تكون اي استراتيجية لتحسين الأداء اخذة بعين الاعتبار تغيير أهداف المؤسسة قبل تطبيق الاستراتيجية لضمان قبولها وتطبيقها في كل المستويات.

- **التطبيق:** بعد اختيار الطريقة الملائمة يوضع حيزا للتنفيذ، ثم يصمم نظاما للمتابعة ومحاولة تضمين مفاهيم التغير التي تريدها في الاعمال اليومية مع محاولة الإهتمام بتأثير الامور المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للتغيير، لضمان تحقيق فعالية المؤسسة وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

- **مراقبة وتقييم الأداء:** يجب ان تكون هذه العملية مستمرة، لان بعض الأساليب والحلول نكون لها اثار مباشرة على تحسين وتطوير الأداء، كما يجب ان تكون هناك وسائل مراقبة ومتابعة تركز على قياس التغيير الحاصل، لتوفير تغذية مرجعية ومبكرة

لنتيجة تلك الوسائل، ولتقييم التأثير الحاصل على محاولة سد الفجوة في الأداء، يجب المقارنة وبشكل مستمر مع التقييم بين الأداء الفعلي والمرغوب مما يساعد على الحصول على معلومات من التقييم يمكن إستخدامها و الإستفادة منها في عمليات التقييم اخرى من جديد.

الشكل رقم(11):خطوات لتحسين الأداء المالي.

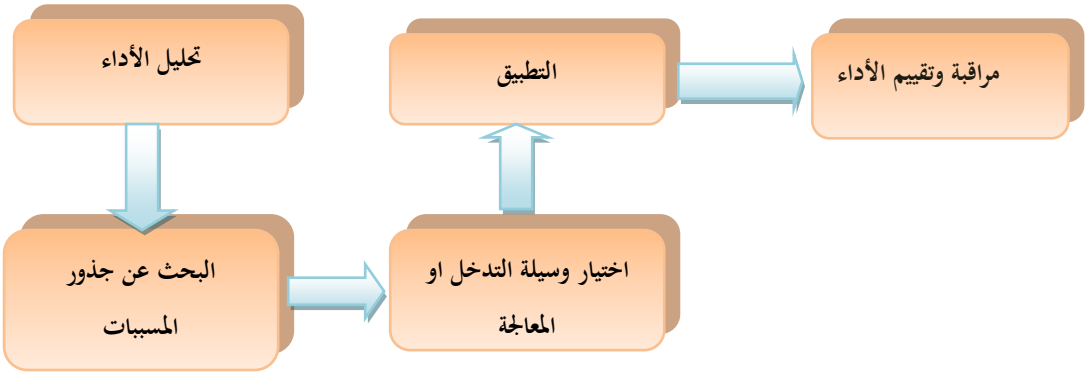

المصدر : من اعداد الطالبتين وبالاعتماد (قدور والعرابي،2018،صفحة190)

المطلب الثاني: إستخدام المؤشرات المالية في تحسين الأداء المالي

لقد أصبح إستخدام المؤشرات المالية لأغراض قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات من الأمور الواسعة الانتشار اذ أنه لا يمكن تصور تحليل بيانات المؤسسة وتحديد مركزها المالي من دون التطرق إلى المؤشرات المالية من خلال حسابها وتحليلها واستخلاص مختلف النتائج وتعتبر المؤشرات المالية أداة مهمة ومفيدة في التحليل المالي.

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى بعض المؤشرات المالية التي نستخدمها في القياس وتقييم الأداء.

أولا: مفهوم المؤشرات المالية

يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أداءها المالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية التي تسمح بتعرف على مختلف المحاور الأساسية للأداء، ويتم ذلك من خلال أداء قياس أداء المؤسسة خلال فترة معينة بإستخدام المؤشرات المناسبة.

1. تعريف المؤشر

يعرف المؤشر على" أنه عبارة عن معلومة كمية تقيس فعالية وكفاءة كل أو جزء من عملية أو نظام بالنسبة لمعيار أو مخطط أو هدف محدد مقبول في اطار استراتيجية المؤسسة". (بربيش ويحياوي، يومي 22-23 نوفمبر 2011، الصفحات 22-23)

وكذلك عرف على " أنه أداة مرجعية القياس لقياس الأداء يكون في معظم الحالات في شكل رقمي يعبر عن عملية قياس من لجانب معين من جوانب الأداء المنجز يسمح للمحلل أو المسير في المؤسسة بمقارنة النتائج المحققة مع المعايير المرجعية المستهدفة

وهنا تشير إلى وجود فرق واضح جوهري بين المؤشر والمعيار، فالمؤشر أداة موضوعية للقياس أما المعيار فيعني الرقم المستهدف ويمثل أساس مرجعي يسمح بتفسير المؤشر وبالتالي تقييم الأداء". (مصطفى ومنير، 2021، صفحة 356)

2. خصائص المؤشر

يتطلب الحصول على مؤشرات مالية دقيقة وموضوعية توفير المعلومات المالية ذات الخصائص النوعية، بالإضافة إلى اختيار المؤشرات المناسبة التي تسمح باستيعاب كافة جوانب الأداء، والخصائص الاتية تبين ذلك: (مصطفى ومنير، 2021، صفحة 357)

- **الوضوح:** ان وضوح المؤشر يعني سهولة فهمه من طرف الجميع، فالشخص الذي يستعمل المؤشر يعرف ماذا يعنيه بالضبط وما لا يعنيه.
- **معنوية المؤشر:** يقصد بها إلا يكون المؤشر مبهما بل يجب أن تعكس المعلومة التي يقدمها الأداء او النتيجة التي ترغب في قياسها، وذلك بشكل دقيق وعلمي.
- **سرعة الحصول على المؤشر:** يتطلب وضع المؤشر المناسب الإهتمام بالجانب الزمني، وهذا يقتضي الحصول على المؤشر بأسرع وقت ممكن، ليضمن للمؤسسة القيام بالتصحيحات اللازمة وفي الوقت المناسب.
- **الشمولية** : تعني أن المؤشرات تغطي جميع جوانب المؤسسة وتسمح بتقديم صورة اجمالية عن مختلف جوانب نشاط المؤسسة، مثل مؤشرات الإنتاج، رقم الأعمال، القيمة المضافة للاستغلال، النتيجة الصافية.

ثانيا: تحليل التوازن بإستخدام مؤشرات التوازن المالي

1. رأس المال العامل (FRng)

يعرف رأس المال العامل قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة (الإستخدامات الدورية) بعبارة أخرى، يعرف رأس المال العامل بقسط الموارد (ذات درجة استحقاق ضعيفة) التي تخصص للتغطية المالية للأصول (ذات درجة سيولة مرتفعة) غير أن بفضل المساواة بين الأصول المالية والخصوم المالية. (شيحة، 2010، صفحة 70،71)

والذي يحسب على أساس العلاقتين التاليتين : (بوعريوة ، 2019/2018، صفحة 16)

- **من أعلى الميزانية المالية المحاسبية:**وبحسب بهذه الطريقة بالفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة.

راس المال ألعامل الموارد الدائمة (الاموال الخاصة و الخصوم غير جارية)-الأصول غير جارية (الثابتة).

- **من أسفل الميزانية:** وفي هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة الخصوم الجارية.

رأس المال العامل= الأصول الجارية– الخصوم الجارية.

1.1 الدلالة المالية لرأس المال العامل

يمكن تمييز ثلاثة حالات أساسية لرأس المال العامل يكون عليها هي كالتالي: (بوعريوة ، 2019/2018، صفحة 19)

- رأس المال العامل الموجب $FRng > 0$ يعبر عن ذلك أن الموارد الدائمة (الأموال الخاصة وخصوم غير جارية) استطاعت تمويل جميع أصولها الثابتة وحققت فائضا، وهذه الحالة تسمح للمؤسسة بالتسديد جميع التزاماتها في تاريخ الاستحقاق، وهي جيدة لها حالة وجود فائض معبر عنه بمبلغ ليس بكبير مقارنة بجموع أصولها (حالة تجميد السيولة)، ويرجع حدوث هذه الحالة إلى العديد من العوامل منها ارتفاع في الأصول الغير جارية مقارنة بالموارد الدائمة، نتيجة الرفع في رأس المال أو زيادة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، أو زيادة في معدلات الأرباح المحتجزة.

- رأس المال العامل السالب $FRng < 0$هذه الحالة عكس الحالة السابقة ويعبر عنها بأن الموارد الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة (غير الجارية)، مما يتوجب على المؤسسة لبحث عن مصادر تمويل طويلة الأجل لتغطية العجز المسجل (التوازن مالي)، وتتمحور مجالاتها في اللجوء إلى القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، أو تقليص حجم المخزون أو اجال الحقوق المستحقة على الزبائن أو تمديد أجال الموردين.

- رأس المال العامل معدوم $FRng=0$ هي حالة نادرة الوقوع في الجانب العملي، وتعني أن الخصوم الجارية تساوي الأموال الدائمة، وتمثل الحالة المثلى لتسيير عملية الاحتياجات المالية في المؤسسة.

2.1 أنواع أخرى لرأس المال العامل :

يمكن تمييز أنواع عديدة لرأس المال العامل من أهمها نذكر ما يلي: (بوعريوة ، 2019/2018، صفحة 17)

- رأس المال العامل الخاص : يعبر رأس المال الخاص بالجزء من الأموال الخاصة المخصص لتمويل الأصول غير الجارية ويحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الخاص=رؤوس الأموال الخاصة – الأصول غير جارية

- رأس المال العامل الاجنبي=مجموع الديون (طويلة الأجل +قصيرة الأجل)

- رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الاجمالي – راس المال العامل الخاص
- رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الأصول الجارية

3.1 التغيرات في صافي رأس المال العامل :

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى بالإيجاب او بالسلب لأجل ذلك ينبغي على ادارة المؤسسة من دراسة هذه المتغيرات و معرفة أسبابها وذلك من أجل رسم خططها وسياستها المستقبلية.

- اسباب نقص رأس المال العامل الصافي:

- النقص في قيمة الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال ، تسديد الديون طويلة الأجل ، توزيع جزء من الاحتياطات)
  - الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة.
  - الخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة وبالتالي الأموال الدائمة.
- أسباب زيادة رأس المال العامل الصافي

- الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطات).
  - التخلي و التنازل عن بعض التثبيتات غير الجارية بالبيع أو التنازل.
  - الأرباح المحققة وغير الموزعة.
  - مخصصات استهلاك الأصول (التثبيتات) الغير جارية أو الثابتة.

الجدول رقم (09): العوامل المؤثرة في رأس المال العامل.

العمليات التي تخفض رأس المال العامل	العمليات التي تزيد في رأس المال العامل
1.زيادة الأصول الثابتة :	**1 .زيادة الأموال الدائمة :**
قيم معنوية	زيادة الأموال الخاصة : زيادة رأس المال و الاحتياطات ، اعانات الاستثمار.....
قيم ثابتة	زيادة القروض الطويلة و المتوسطة الأجل
قيم أخرى	**2 .انخفاض الأصول الثابتة :**
2.انخفاض الأموال الدائمة :	التنازل عن الاستثمارات المعنوية ، الثابتة والأخرى.
نقص الأموال الخاصة	
توزيع الاحتياطات	
توزيع أرباح الأسهم	
اقتطاعات لفائدة المستغل	
تسديد القروض	

المصدر: (Josette p, 1999, p. 130)

4.1 عيوب رأس المال العامل :

ان الاعتماد على رأس المال العامل كمؤشر في التحليل غير كافي لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، نظرا لكونه مؤشر ساكنا لا يستجيب لمتطلبات التسيير الديناميكي، بحيث لا يأخذ بعين الاعتبار سرعة دوران كل من الأصول المتداولة وديون قصيرة الأجل، فيمكن أن نجد الوضعية المالية للمؤسسة لها رأس مال عامل سالب أو معدوم، أحسن من الوضعية المالية للمؤسسة لها رأس مال عامل موجب كون سرعة دوران الأصول المتداولة في المؤسسة الأولى أكبر من سرعة دوران الديون، الذي يسمح لها بتغطية مستحقاتها بالموارد المولدة من خلال دورة الاستغلال فلا تحتاج إلى الاحتفاظ برأس مال عامل (حالة المؤسسة التجارية)بينما نجد في المؤسسة صعوبة في الوفاء بالالتزامات في اجالها نتيجة لكون دوران المستحقات أسرع من دوران العناصر المولدة للسيولة.(رائد، 2013، صفحة 202)

2. **احتياج رأس المال العامل (BFR)**: تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة بمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية.(شعيب، 2015، صفحة 127)

ويحسب بالعلاقة التالية : (منير واخرون، 2005، صفحة 115.116)

احتياج رأس المال العامل (**BFR**) = احتياجات دورة الاستغلال – موارد دورة الاستغلال

1.2 الدلالات التي يعبر عنها احتياج رأس المال العامل :

يمكن تمييز الحالات الرئيسية التالية والتي يكون عليها احتياج رأس المال العامل، وهي:

- احتياج رأس المال العامل موجب BFR>0

تتحقق هذه الحالة ان احتياجات دورة الاستغلال أكبر من موارد دورة الاستغلال، وهذا على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل قصيرة الأجل لمواجهة هذا الاحتياج في دورة الاستغلال.

- احتياج رأس المال العامل سالب BFR<0

يعبر عن هذه الحالة أن المؤسسة استطاعت ان تلبي حاجياتها الاستغلالية من موارد الاستغلال، وهي ليست بحاجة إلى موارد أخرى، لذا يتوجب عليها استعمال هذا الفائض في تنشيط دورة الاستغلال، وهي ليست بحاجة إلى موارد أخرى.

- احتياج رأس المال العامل منعدم BFR=0

يعبر عن هذه الحالة أن موارد دورة الاستغلال تساوي احتياجات دورة الاستغلال وفي الواقع العلمي يصعب تحقيقها لأن المؤسسة التي تكون في حالة نشاط دائما في حالة احتياج لتمويل أنشطتها الرئيسية.

3.2 أنواع الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)

يمكننا تمييز نوعين لاحتياج رأس المال العامل هما كالتالي:(Biatrice , 2003, pp. 60-63)

- احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFRex) :

تتمثل في احتياجات التمويل الناشئة عن دورة الاستغلال مباشرة بفعل عدم التوازن سواء كانت مخزونات أو حقوق أو ديون وتحسب بالعلاقة التالية :

احتياج في أس المال العامل للاستغلال=موارد الاستغلال (مخزونات وحقوق) –استخدامات الاستغلال(ديون دورة الاستغلال)

- احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلالBFRhex

BFRex=Rex-Eex

يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات الاستثنائية وغير الرئيسية ويحسب بالعلاقة التالية :

احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال= موارد خارج دورة الاستغلال – استخدامات خارج دورة الاستغلال

BFRhex= Rhex-Ehex

- احتياج في رأس المال العامل الاجمالي (BFRg) :

يتشكل من مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن اجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الانشطة الرئيسية وغيرها ويحسب بالعلاقة التالية :

BFRg=BFRhex-BFRex

3. الخزينة (TR):

هي مجموعة الأموال التي هي في حوزة المؤسسة لمدة تقدر بدورة الاستغلال، بحيث يكون لديها القدرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها، وتشمل القيم الجاهزة التي هي تحت تصرف المؤسسة، وتستطيع إستخدامها فورا، وهذا ما يجعلها مؤشرا يسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في اجال استحقاقها. (رائد، 2013، صفحة 201)

1.3مكونات الخزينة: وتتمثل في (رائد، 2013، صفحة 201)

أ- عناصر الأصول

- **أوراق القبض (خصم الأوراق التجارية):** تستعمل المؤسسة هذا النوع من أجل تدعيم خزينتها بالأموال وذلك بالاتصال بالبنك الذي تتعامل معه المؤسسة، أو بالبنك المتعامل مع الزبون لخصمها وبالتالي تحصل على قيمة الورقة التجارية بدون عمولة البنك.

- **خصم غير مباشر:** وهي وسيلة لتمويل مشتريات الزبون نقدا، فيتم الاتصال بالبنك الذي تتعامل معه المؤسسة لخصم ورقته التجارية، أما عمولة البنك فيدفعها الزبون.

- سندات الخزينة تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك وتطرحها للاكتتاب وهذه السندات تسدد قبل تاريخ الاستحقاق الذي لا يزيد عن ثلاثة أشهر، وعند حلول ميعاد الاستحقاق فإنها تسدد للبنك قيمة السند مضافا اليه معدل الفائدة.

- **الحسابات الجارية** : وهي عبارة عن تلك الأموال التي هي تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مثل : الصندوق، البنك، الحسابات البريدية الجارية

ب_ عناصر الخصوم

في هذه الحالة يسمح البنك للمؤسسة بسحب الأموال حتى ولو لم يمكن لها أموال جاهزة في حساباتها وهذا حسب الاتفاق بين البنك والمؤسسة وتتمثل في ما يلي:

- **تسهيلات الخزينة:** عبارة عن مساعدة يقدمها البنك للمؤسسة حيث يتفق البنك مع المؤسسة على حجم هذه التسهيلات و العمولة التي تدفعها خلال هذه العملية.

- **تسهيلات البنكية:** هذا النوع من القروض يسمح لحساب مؤسسة أن يبقى في حالات مدينة بصفة أطول من الأولى، ومنح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحالة المؤسسة كما يطلب منها الضمانات في شكل أوراق مالية .

3.3 كيفية حساب الخزينة: هناك طريقتين لحساب الخزينة وهي: (زغبيب وبوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، 2010، صفحة 53)

الطريقة 01 :

الخزينة = رأس مال العامل الصافي- احتياجات رأس مال العامل

TR= FRNg-BFRg

الطريقة 02 :

الخزينة =قيم جاهزة – سلفيات مصرفية

4.3 الحالات التي تكون عليها الخزينة :

تكون الخزينة: (بن ساسي وقريشي، التسيير المالي (الاداة المالية) دروس وتطبيقات، 2006، صفحة 105)

- الخزينة موجبة تماما (TR>0): يعبر عنها بحالة وجود فائض في الخزينة، بمعنى أن رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل، وهي وضعية مالية جيدة للمؤسسة، لكن تتوقف على شروط منها أن لا تكون لفترة زمنية قصيرة، بالإضافة إلى ذلك أن لا يكون الفائض (قيمة المبلغ) بقيمة كبيرة ينجر عنها تجميد السيولة.
- الخزينة سالبة (TR<0): في هذه الحالة يكون هناك عجز على مستوى الخزينة بفعل أن الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، والمؤسسة هنا في حاجة إلى السيولة لأجل ذلك قد تلجأ هنا إلى طلب سلفيات أو تسبيقات للخزينة.
- الخزينة الصفرية(TR=0): يعبر عنها بحالة التوازن، الا أنه في الواقع العملي يصعب تحقيقها يكون على مستواها رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل.

4. **شروط التوازن المالي:** لكي يتحقق التوازن المالي يجب أن يتحقق ما يلي :(بن ساسي و قريشي، التسيير المالي (الاداة المالية) دروس و تطبيقات، 2006، الصفحات 86-87)

- الشرط الأول: رأس المال العامل الصافي الاجمالي موجبFRNG 0>ويتحقق ذلك اذا تمكنت المؤسسة من تمويل الإستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي أن تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا عللا الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في الأموال الجماعية والديون المتوسطة وطويلة الأجل.

- الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي أي أن FRNG>BFR، أذا أنه لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية دورة الاستغلال.

- الشرط الثالث: خزينة موجبة، أي أن TN>0 ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين ، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة إستخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

ثالثا: النسب المالية

تعتبر النسب المالية احدى طرق التحليل الأكثر شيوعا في الحياة المهنية، بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها. أساس هذا الأساليب ايجاد العلاقات بين بيانات القوائم المالية، شرط أن تكون هذه العلاقة ذات مدلول، مثل العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لبيان قابلية المؤسسة غلى سداد التزاماته في الأجل القصير أو الفترة المالية الجارية، إن إستخدام النسب المالية تتطلب قبل شيء معرفة طريقة اشتقاق هذه النسب والغاية من إستخدامها عن طريق ايجاد العلاقات السببية التي تقف وراء كل نسبة.

والنسبة المالية تعني رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم أخر من أرقام نفس القوائم المالية، أو من قائمة ثانية بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني بسطا. (الدهراوي ، 2007، صفحة 39)

وأدناه نوضح مجموعة من النسب المالية :

1. **نسب السيولة**:حيث نوضح تعريف نسب السيولة وأنواعها: (جميل، 1986، الصفحات 111-113)

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل، والتعرف على درجة تداول عناصره، والغرض الأساسي منة التحليل هو الحكم على مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية، ويجب دفع الالتزامات الجارية من الأصول النقدية، أو التدفق العادي للنقدية الناتج عن المبيعات النقدية و تحصيل الذمم ومن ثم يصبح من الضروري الاحتفاظ بمقادير كافية من الأصول سريعة التداول تفوق مقدار الخصوم المتداولة حيث أن الأمر يحتاج لفترة زمنية قد تطول لتحصيل الذمم وتحويل المخزون السلعي إلى نقدية.

- **نسبة التداول**: وهي عبارة عن نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة، وهي من أقدم النسب وأوسعها انتشارا، وتستخدم كاختبار أولى وجوهري لمقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماته الجارية بسرعة وبدون صعوبات.

نسبة التداول= الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

- **نسبة السيولة:** ويعني عن نسبة الأصول سريعة التداول إلى الخصوم المتداولة وبالوصول إلى هذه النسبة ينبغي تقسيم الأصول المتداولة إلى نوعين أصول سريعة التداول كالنقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم والنوع الثاني أصول متداولة أقل سيولة يمثلها المخزون السلعي.

نسبة السيولة= الأصول السريعة /الخصوم المتداولة

أو

نسبة السيولة=(الأصول المتداولة– المخزون السلعي) /الخصوم المتداولة

- **نسبة السيولة السريعة:** وهي عبارة عن نسبة النقدية وشبه النقدية (السندات الحكومية) إلى الخصوم المتداولة، وتقدم هذه النسبة مقياسا للسيولة لا يأخذ في الاعتبار الذمم والمخزون السلعي.

نسبة السيولة السريعة=(النقدية +شبه النقدية)/الخصوم المتداولة

- **نسب فترة الأمان (الفاصل الزمني الدفاعي):** هذه النسب تحدد فترة الأمان التي تستطيع المؤسسة فيها الاعتماد على الموجودات السائلة الموجودة لديها لمورد النقدية وفترة الأمان يقصد بها عدد الأسابيع التي يمكن للشركة خلالها أن تمول نفسها وتسدد مصروفات التشغيل اليومية من واقع موجوداتها السهلة التحويل إلى نقدية دون الاعتماد على مصادر خارجية أو الانتظار للمبيعات ومتحصلاتها، ولإيجاد هذه النسبة يتم قسمة الموجودات شديدة السيولة على مصروفات التشغيل اليومية المتوقعة.

2. نسب النشاط

تأتي هذه النسب لتكملة نسب التمويل والسيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوان باقي أصولها المتداولة. (لسلوس، 2012، صفحة 49)

وهي نسب تقيس مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها والتزاماتها، أي القدرة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات، أي أنها تعكس مدى كفاءتها في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الإستخدام الأمثل لهذه الموجودات، ولذلك سميت تسميتها بنسب التشغيل بحيث تهتم بتقييم كفاءة أداء المؤسسة على مختلف الأصعدة التشغيلية كإدارة المخزون، والذمم المدينة والأصول الثابتة وهي وسيلة لقياس المخاطرة. (سعيد السرطاوي وعادل، 2019، صفحة 156)

وتتألف من النسب التالية:(كمال، 2022/2021، الصفحات 59-60)

- **معدل دوران مجموع الأصول:** تبين هذه النسبة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال إجمالي أصول المؤسسة، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل، ولكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هذه النسبة قد تختلف من قطاع لآخر قطاع لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة، بينما تحتاج أنشطة أخرى إلى أصول متداولة كبيرة ويتم حساب معدل دوران الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول وبهذا فإنه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال تلك الأصول، وفق العلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي مايسمى بمعدل دوران من الأصول الثابتة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال وإستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات.

ويقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة و قدرتها على تحقيق الإيرادات (المبيعات) للمشروع وزيادة مساهمتها في النشاط وزيادة الطاقة الإستخدامية للأصول الثابتة وزيادة مساهمتها في النشاط التجاري للمؤسسة.

ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال/ الأصول الثابتة

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يقيس هدا المعدل مدى كفاءة إستخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، فيعني ذلك ارتفاع كفاءة الإرادة في استغلال أصولها المتداولة وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي.

- **معدل دوران المخزون:** يعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، فكلما كان هذا المعدل مرتفع دل ذلك على كفاءة المؤسسة، يتم حسابه وفق الصيغة التالية:

معدل دوران المخزون= تكلفة المبيعات/ متوسط المخزون

متوسط المخزون = (مخزون أول مدة+ مخزون أخر مدة)/2

- **معدل دوران الذمم المدينة:** يشير وجود الحسابات المدينة (العملاء+ أوراق القبض) في الميزانية إلى اعتماد الإدراة لسياسة البيع لأجل، وتلجأ إليه المؤسسة في حالة عدم قدرتها للبيع نقدا، ويشترط على المؤسسة الإهتمام في حصر العملاء الذين تتعامل معهم و كذلك تواريخ تحصيل قيم المبيعات، يمكن حساب هذا المعدل بواسطة العلاقة التالية:

معدل دوران الزبائن= رقم الأعمال السنوي/ الزبائن +أوراق القبض

يشير هذا المعدل على كفاءة الإدارة المالية، بشأن سياسة البيع بالأجل وكفاءتها في تحصيل ديونها في مواعيد استحقاقها، وفي القدرة على توليد النقد المتحقق من عملية التحصيل والذي يدعم ويغذي سيولة المؤسسة.

- **معدل دوران الدائنين:** تلجأ الحسابات الدائنة في المؤسسة بسبب لجوء إدارتها إلى عملية الشراء لأجل، وهو مؤشر من مؤشرات السيولة، لقدرته على تفسير كفاءة الإدارة في التسديد حيث يعتبر الارتفاع في معدل الحسابات الدائنة علامة من علامات التحسن في السيولة والسبب في ذلك قدرة الإدارة على تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل، أما الانخفاض فيعبر عن حالة الضعف في السيولة، وربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل، ويتم حساب معدل دوران الحسابات الدائنة وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الموردين = المشتريات / الموردين + أوراق الدفع

3. نسب الربحية

ان ربحية المؤسسة ماهي الا نتيجة لعدد كبير من السياسات المختلفة التي تتخذ في جميع نواحي المؤسسة. (جميل، 1986، صفحة 115)

وتقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على توليد أرباح من نشاطاتها المختلفة من بيع واستثمار في الأصول وعلى حقوق المالكين (عطاالله، 2010، صفحة 107)

وتتألف من مجموعة من النسب والجدول التالي يلخصها:

الجدول رقم (10): نسب الربحية.

النسبة	الصيغة الرياضية	مؤشرات الارتفاع و الانخفاض
1. نسب مجمل البح إلى المبيعات	مجمل الربح / صافي المبيعات	المؤشر العالي بين نجاح المؤسسة في تحقيق الأرباح اللازمة من النشاط الرئيسي بعد سيطرتها على عناصر كلفة المبيعات.
2. نسب المصاريف التشغيلية إلى المبيعات	مصاريف التشغيل / صافي المبيعات	المؤشر العالي يعبر عن مؤشر سلبيا على عدم قدة المؤسسة على السيطرة على مصاريف التشغيل.
3. نسب صافي الربح إلى المبيعات	صافي الربح / صافي المبيعات	يبين المؤشر المرتفع لهذه النسبة الأداء العام الجيد للمؤسسة في مجمل أنشطتها.
4. العائد على الأصول	صافي الربح / مجموع الأصول	أن الحصول على مؤشر مرتفع لهذه النسبة يبين الكفاءة التشغيلية لإدارة المؤسسة و نجاحها في إستخدام أصولها بكفاءة لتوليد الأرباح.
5.العائد على حقوق الملكية	صافي الملكية / حقوق الملكية	يوضح المؤشر العالي لهذه النسبة قدة ادارة المؤسسة على تعظيم العائد المستثمرين كما تبين نجاح هذه الادارة في إستخدام حقوق الملكية بشكل مربح.

المصدر:(عطاالله، 2010، الصفحات 120-121)

4.النسب الهيكل المالي (نسب التمويل والاستقلالية المالية):

يمكن تعريف نسب الهيكل المالي على أنها :" علاقة بين رقمين من ارقام الميزانية مرافقة بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى اعطاء نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة ". (عدون، 1998، صفحة 52)

ويمكن قياسها بالنسب التالية:

- **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية: (شنوف، 2004، صفحة 208)

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

اذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فان رأس المال العامل يكون سلبي ، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأصول قصيرة الأجل، أما اذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد هذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.

فإذا كانت هذه النسبة تساوي إلى الواحد الصحيح فان هذا يعني أن الأصول الثابتة ممولة بالكامل عن الأموال الدائمة وقيمة رأس المال العامل مساوية للصفر.

- **نسبة التمويل الخاص:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة وتحسب وفق العلاقة التالية: (العصار، 2009، صفحة 212)

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة

فكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية في تمويل استثماراتها.

- **نسبة الاستقلالية المالية** : تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها وتحسب كمايلي: (لسلوس مبارك، 2012، صفحة 46)

نسبة الاستقلالية المالية =الأموال الخاصة/ مجموع الديون

فكلما كانت هذه نسبة كبيرة استطاعت ان تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون، أما اذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني انها في وضعية مثقلة بالديون.

- **نسبة التمويل الخارجي:** حجم الديون الخارجية إلى أجمالي أصول المؤسسة.

وتحسب كما يلي: (الحناوي، 2005، صفحة 451)

التمويل الخارجي = اجمالي الأصول/مجموع الديون

وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أوفر في الحصول على ديون من الغير ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5 % كلما انخفضت هذه النسبة زاد هامش الأمان بالنسبة لدائنين في حالة افلاس المؤسسة وبيع أصولها .

4. نسب المردودية

هي ذلك العائد المحقق وراء توظيف الأموال واستثمارها، وتقاس مردودية المؤسسة بمدى قدرت هذه الأخيرة على تحقيق أرباح من خلال نشاطها للموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها، والمردودية بصفة عامة هي نسبة النتائج المحققة إلى الوسائل الموظفة، قسم المحللون الإقتصاديون المردودية إلى ثلاث أقسام هي: (يوسف، 2012، صفحة 103)

- **المردودية الاستغلالية (التجارية):** هي المردودية من وجهة نظر النشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة والمعبر عنها بالنسبة للمبيعات كما تعرف أيضا أنها معدل الربحية حيث يوضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من اجمالي المبيعات مما تساعد ادارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة. وهي تحسب كالتالي:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية/رقم الأعمال خارج الرسم

- **المردودية الإقتصادية:** وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من طرف المؤسسة لممارسة نشاطها وتستخدم لقياس الفعالية في إستخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، فمن أجل أن تحافظ المؤسسة على بقائها في نشاط معين عليها أن تكون فعالية تقنيا، بمعنى أن تكون كمية المدخلات أقل من كمية المخرجات وهذه النسبة توافق مع مفهوم تقني وهو الانتاجية تحسب بالعلاقة التالية :

المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية/مجموع الأصول

- **المردودية المالية:** وتفيد هذه النسبة في معرفة الربح المتحصل عليه في كل دينار مستعمل من الأموال الخاصة ،و يستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى تمكن المؤسسة من جذب أكبر عدد من المساهمين عند الحاجة. وتحسب كالتالي :(بن ساسي و قريشي، التسيير المالي (الاداة المالية) دروس و تطبيقات، 2006، صفحة 267)

المردودية المالية = نتيجة الصافية / الأموال الخاصة

5. نسب الرفع المالي

تقيس مجموع نسب الرفع المالي مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، ومدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات هذا الدين، ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة نظرا لان فشل المؤسسة في الوفاء بالفوائد المستحقة أو أقساط القروض عند حلول مواعيد الاستحقاق يعني افلاس المؤسسة.

وتتمثل أهم هذه النسب في: (الحناوي، 2005، صفحة 70)

- **نسبة القروض إلى حقوق الملكية:** وهي تعبر عن النسبة المئوية لإجمالي القروض إلى حقوق الملكية، وتتمثل القروض مجموعة القروض قصيرة وطويلة الأجل، وتتمثل حقوق الملكية كل من مجموعة رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة ،وتبعا لذلك تشير هذه النسبة إلى الوزن النسبي لكل من مصادر تمويل أنشطة المؤسسة، فإذا كانت النسبة تعادل 100%، فيؤدي ذلك تساوي الوزن النسبي للتمويل عن طريق أموال الملكية، بينما لو تجاوزت النسبة 100% فيعني ذلك ارتفاع الوزن النسبي للتمويل عن الاقتراض مقارنة بأموال الملكية.

نسبة القروض إلى حقوق الملكية = اجمالي القروض / حقوق الملكية

- **نسبة الدين او إجمالي الأصول (الاقتراض):** وتبين هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية إلى إجمالي الأصول ، وتعتبر مؤشر مهم لأنها تحدد هامش الأمان للمقرضين فهي تبين اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها. وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الديون / اجمالي الأصول

- **مضاعف حقوق الملكية:** يحسب مضاعف حقوق الملكية بقسمة اجمالي الأصول على قيمة حقوق الملكية، وتوضح هذه النسبة أيضا كيفية إستخدام المؤسسة للرفع المالي الكلي، وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية أصول المؤسسة لحقوق ملكيتها بدون تحمل أي التزامات ثابتة ،وتحسب العلاقة التالية :

مضاعف حقوق الملكية = اجمالي الأصول /حقوق الملكية

- **نسبة تغطية الفوائد:** تقيس هذه النسبة عدد المرات التي يمكن بها تغطية الفوائد المستحقة على القروض من الايرادات المتحققة قبل فائدة الضريبة ،وتحسب بالعلاقة التالية :

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مدفوعات الضرائب

رابعا: المؤشرات الحديثة في تحسين الأداء المالي :

من بين أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي الحديثة، والتي اعطت صيغة شاملة لمفهوم خلق القيمة، مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة، في هذا الجزء سنحاول التطرق لهذا المؤشر الذي لقي رواجا كبيرا واستعمالا واسعا في مجال علم التسيير.

قبل التطرق إلى مؤشرات تقييم الأداء المالي الحديثة لبدا من توضيح مفهوم خلق القيمة.

مفهوم خلق القيمة:

خلق القيمة هو من جهة زيادة انتاجية المؤسسة ومن جهة اخرى السعي لتحقيق نمو مستدام ومربح كما يمكن تقييم خلق القيمة من خلال قدرة المؤسسة على القيام بالاستثمارات أكثر وبأقل خطورة مع عائد أكبر من متوسط التكلفة المرجح لرأس المال ويتم خلق القيمة لصالح جميع المستثمرين والمساهمين والدائنين (لتحسين الهيكل المالي) للمجتمع.

ووفقا لما جاءت به نظرية الوكالة فان فكرة خلق القيمة تقوم على النهج التعاقدي، حيث يتم تكليف المديرين من طرف المساهمين لإدارة رأس المال المستثمر بهدف خلق القيمة أي تعظيم الثروة في الأجل القصير والطويل لصالح المساهمين، ويتحقق هذا الهدف عندما تكون ربحية المؤسسة اعلى من معدل العائد المطلوب على رأس المال، وبالتالي يكون هناك خلق للقيمة في حال كان العائد على الأصول الإقتصادية (العائد على رأس المال المستثمر) اعلى من تكلفة التمويل أي تكلفة الديون والأموال الخاصة.(عباسي، 2016، صفحة 13)

إلى جانب ذلك، يرتبط مستوى خلق القيمة بمدى قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها المالية وخلق فائض في القيمة، وهذا يعود إلى أن الكفاءة في تمويل الاحتياجات المالية مرتبط بالقدرة على تحويل الموارد المالية إلى إيرادات وتحدد ثروة المؤسسة بعد خصم التكاليف المختلفة. (صيفي، 2017/2016، الصفحات 23-24)

1. القيمة الإقتصادية المضافة (EVA):

يعد مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة من EVA من أهم المؤشرات الحديثة في قياس الأداء المالي للمؤسسة، وتعتبر القيمة الإقتصادية المضافة الشكل المطور لمفهوم "الربح المتبقي"، فهي لا تحمل اي جديد او ابداع على المستوى النظري، ذلك انها قدمت على ضوء القصور في استعمال مؤشر الربح المتبقي لتستجيب لواقع اخر للمؤسسات تتميز بالضغوط الممارسة من طرف الاسواق المالية، من خلال ايجاد وسائل اتصال تفيد بمعرفة أداء المؤسسات امام المساهمين.

ويعود فضل ابتكارها إلى المكتب الاستشاري الأمريكي STERN STEWART في الثمانينات وتعد من اشهر المؤشرات المستعملة في إتخاذ القرارات المتعقلة بالتسيير وكذلك في متابعة وتقييم الأداء. (يحياوي، 2010/2009، صفحة 227)

ويعود سبب طرح EVAإلى شمولية هذا المعيار لمتغيرات هامة تعكس الأداء، وبالشكل الذي يعظم من ثروة الملاك او ثروة حملة الأسهم ،واستحوذت على الإهتمام في الفترة الأخيرة كشكل جديد في قياس الأداء، لكونها تؤكد على ضرورة تحميل الاستثمار في صافي ربح التشغيلي الذي تم تحقيقه، وهذا ما أشار اليه Tully1993 فقد وصف في مجلة الثروة بأن EVAهي أسخن فكرة مالية لهذا اليوم- وتزداد سخونة.

وبرزت أهمية هذا المؤشر فيما يلي: (بوخلخال وبن ثابت، 2021، صفحة 148)

- يوضح المعيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين؛
- مقياس حقيقي للأداء التشغيلي والإداري؛
- معيار لنظم الحوافز والتعويضات لمدراء المؤسسات؛
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛
- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دوليا؛
- وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب إهتمامات المدراء وحملة الأسهم.

تعمل القيمة الإقتصادية المضافة EVAعلى تقييم الأداء المالي بالأخذ بعين حساب التكلفة الإجمالية لمصادر التمويل من ديون وأموال خاصة والتي تترجم بتكلفة المتوسطة المرجحة (WAACC).

وتعطى بالعلاقة التالية:

$$EVA = NOPAT - (CI \times WACC)$$

حيث أن:

- CI: (WACC× الأموال المستثمرة في الفترة t)؛
- WACC: التكلفة المتوسطة المرجحة راس المال خلال الفترة t؛
- NOPAT: وهي عبارة عن نتيجة الاستغلال بعد الضريبة وقبل المصاريف المالية ويطلق عليها صافي الربح الاستغلالي بعد الضريبة في الأدبيات الأنجلوساكسونية.

بالتالي تتمثل القيمة المضافة في الهامش الذي ينتج عن الفرق بين العائد الإقتصادي المحقق من طرف المؤسسة لفترة معينة وتكلفة الموارد المالية التي استخدمتها ،فإذا كانت EVA موجبة فان ذلك يعني أن المؤسسة ساهمت بشكل مباشر في التأثير على ثروة الملاك سببها اما زيادة أرباح التشغيل بعد الضرائب أو انخفاض تكلفة الاستثمار، أما اذا كانت EVA سالبة فذلك يعني أن المؤسسة تستهلك رأسمال المستثمر بأكبر من ربح العمليات التشغيلية مما يؤثر سلبا في ثروة الملاك.

تعتبر القيمة الإقتصادية المضافة مؤشرا لقياس الأداء وفي نفس الوقت طريقة للتسيير، كما انها طريقة للتحفيز اذ انها تقوم بقياس أداء مسيري المؤسسات امام المساهمين فبذلك تصبح وسيلة تدفع المسيرين لبدل مجهود نحو تحسين أداء مؤسساتهم ويصبح الأمر أكثر حينما يتم ربط نظام المكافآت والحوافز بهذا المؤشر ليصبح أداة للتحفيز وكونه وسيلة للتسيير فيتجسد في قدرته على ترشيد القرارات المتخذة من طرف المسيرين حيث يمكن إستخدامه في تقييم الاستراتيجية وتقييم المشاريع الاستثمارية ووضع أهدافا لأداء التسييري. (عجيلة، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المؤسسة، 2014/2013، صفحة 103)

2. القيمة السوقية المضافة:

تعتبر القيمة السوقية المضافة من بين أهم المداخل الحديثة التي أثارت إهتمامات المسيرين وأصحاب الاختصاص وأعطت صبغة شاملة لمفهوم خلق القيمة على الرغم من وجود عدد هائل من مؤشرات تقييم الأداء المالي، وتعتبر القيمة السوقية المضافة كذلك المقياس الثاني الذي تم تسويقه من طرف مؤسسة سترن ستيوارت "Sten Stewart" عام 1991 رفقة القيمة الإقتصادية المضافة. (غانم، 2022/2021، صفحة 126)

تعرف على أنها الكفاءة التي تتمتع بها المؤسسة في ادارة مواردها لتحقيق هدفها وهو تعظيم ثروة المساهمين، وكذلك يقصد بالقيمة السوقية على أنها الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة و رأس المال المستثمر من قبل المالكين والمقرضين في حين يرى البعض أن القيمة السوقية المضافة هي الفرق بين القيمة السوقية لأسهم المؤسسة القيمة الدفترية لحقوق المالكين ،وبالتالي يتضح مما تقدم أن القيمة السوقية المضافة وفقا للمؤسسة المسوقة تمثل إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، ولذلك فان هذا المعيار مقياس للمؤسسات الناجحة التي تحقق قيمة سوقية مضافة موجبة، كونها مقياس جوهري يلخص الأداء الاداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على ادارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين . (العثماني، 2015/2014، صفحة 93)

ويمكن التمييز بين مضمون المؤشرين القيمة السوقية المضافة والقيمة القيمة الإقتصادية المضافة حيث ان المعيار الأخير EVA يشكل نمطا ومنهاجا لتقييم الأداء الداخلي في حين تعرض معيار القيمة السوقية المضافة تقييم للأداء الخارجي وبالتالي فان معيار القيمة السوقية المضافة MVA ثروة حملة الأسهم فحسب بل يعكس أيضا تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للمؤسسة بمعنى أن القيمة الإقتصادية المضافة تظهر تقييم السوق لصالح القيمة الحالية للمشروعات الاستثمارية القائمة والمتوقعة للمؤسسة.

1.2 طرق حساب القيمة السوقية المضافة :

هناك طرق متعددة لحساب القيمة السوقية المضافة واختلاف الطرق يعتمد على افتراضات المعتمدة في قياس MVA، كما أن اختيار الطريقة المناسبة يعتمد بشكل أساسي على أهداف المستثمرين ومحللي الأوراق المالية و وفق التالي:

- **طريقة صافي حقوق المالكين:**

يستند حساب القيمة السوقية بموجب هذه الطريقة على افتراض ثبات القيمة السوقية للديون طويلة الأجل وتكون مساوية لقيمتها الدفترية، وعليه فان MVA تكون مساوية إلى الفرق بين القيمة السوقية لأسهم المؤسسة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين:

$$MVA = MVE - BVE$$

حيث أن:

- MVA = القيمة السوقية المضافة.
- MVE =القيمة السوقية لأسهم المؤسسة (عدد الأسهم × سعر السهم).
- BVE =القيمة الدفترية لحقوق المالكين وكما تظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة.

وطبقا لهذه الصيغة فان MVA موجبة تعني أن المؤسسة تخلق القيمة، وتساعد على زيادة ثروة المساهمين وبالتالي زيادة قيمة رأسمال المستثمر، في حين MVA السالبة تعني فشل المؤسسة في زيادة ثروة المساهمين وبذلك سوف تنخفض قيمة رأسمال المستثمر. (عجيلة، 2012/2013، الصفحات 104-105)

- **طريقة خصم القيمة الإقتصادية المضافة المتوقعة:**

تحقق المؤسسة زيادة في ثروة المساهمين عندما يكون معدل العائد المحقق أكبر من كلفة رأس المال، وكذا على أساس مختلف الأوزان المحدد لمصادره بحيث أن المؤسسة التي يباع سهمها في السوق بفائدة يكون لها قيمة سوقية موجبة، والعكس صحيح لما تباع الأسهم بخسارة حيث أن القيمة السوقية المضافة تكون سالبة.

ان المؤسسة التي لها قيمة اقتصادية مضافة موجبة، يكون لها قيمة سوقية مضافة موجبة والعكس صحيح، لذا نجد أن القيمة السوقية المضافة هي القيمة الحالية للقيمة الإقتصادية المضافة للمؤسسة والمتوقعة مستقبلا حيث يتم خصم التدفق النقدي المتحقق من القيمة الإقتصادية المضافة بمعدل خصم مساوي لمتوسط الأوزان لكلفة رأس المال، وذلك وفقا للمعادلة التالية :

$$MVA = EVA1/(1+WACC) + EVA2/(1+WACC)$$

وكنتيجة للعلاقة السابقة تم وضع علاقة اخرى تجمع ما بين القيمة الإقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة تقوم بإعادة ترتيب معادلة صافي حقوق الملكية مع طريقة خصم القيمة المضافة ،بحيث تكون القيمة السوقية لحقوق المالكين تعتمد بشكل أساسي على القيمة الحالية للقيمة الإقتصادية المضافة، ما يجعل المستثمرين يدفعون سعر أسهم المؤسسة وفقا للعلاوة أو للخصم الذي تحققه القيمة الإقتصادية المضافة على القيمة الدفترية لحقوق الملكية ،وذلك وفقا للمعادلة التالية :(معوج ، 2016/2015، صفحة 106)

$$MVA = BVE + PVEVA$$

2.2 العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة

تتأثر القيمة السوقية المضافة بعدد من العوامل الرئيسية بعضها يؤثر بالزيادة والأخر بالنقصان، ومن هذه العوامل ما يلي: (الزبيدي، 2004، صفحة 261)

- **معدل النمو**: ويقصد بها العلاقة بين النمو في الايرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر في المؤسسة، فيجب أن يكون هناك نموا في الايرادات وصافي الأرباح التشغيلية تفوق كلفة رأس المال المستثمر لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة.
- **كثافة رأس المال المستثمر**: ويقصد به مقدار رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات، أي كلما قل رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات كلما زادت القيمة السوقية المضافة نظرا لانخفاض كلفة رأس المال.
- **قيمة هامش الربح**: يقصد بهذه القيمة الحد الأدنى من هامش الربح اللازم لتحقيق وزيادة قيمة حقوق المساهمين أي أنه كلما قل الحد الأدنى لهامش الربح اللازم لتحقيق زيادة في قيمة حقوق الملكية كلما زادت القيمة السوقية المضافة.

3. القيمة المضافة للمساهم SVA (Shareholder Value Added):

ترتبط المعايير والمقاييس الجديدة للأداء ارتباطا وثيقا بقيمة حقوق المساهمين ولقد ظهرت المقاييس المبنية على القيمة لتحسين معايير الأداء الشاملة والتقييم في حساب تكلفة رأس المال، ومن بين هذه المقاييس الحديثة نجد نموذج القيمة المضافة

للمساهم(SAV) والتي وصفها Rappaport على أنها اجراء لقياس قيمة حقوق المساهمين، وتعتبر أداة لتقييم أداء الادارة على أساس القيمة وهي مرتبطة بإستخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة.

وفي ظل البيئة التنافسية أصبحت المؤسسة تسعى إلى تعظيم تدفقاتها النقدية وخلق قيمة من خلال الإستخدام الكف للموارد والحفاظ على مصادرها المختلفة ،وذلك من خلال وضع استراتيجية تسمح لها بتحقيق ذلك.

إلى جانب ذلك ،فان تعظيم المؤسسة لقيمتها يؤدي لخلق قيمة للمساهمين وهذا يظهر من خلال قدرتها على تنفيذ استراتيجيتها مع التحكم في المخاطر المرتبطة بها ،وهناك طريقتان يمكن للمؤسسة من خلالها خلق قيمة للمساهمين.

- الإستخدام الكفء للأصول؛
- النمو من خلال الاستثمار في المؤسسات التي تتوقع أن تحقق عائد يزيد عن تكلفة رأس المال؛ (صيفي، 2017/2016، صفحة 20)

" تمثل الأرباح الإقتصادية الناتجة عن الأعمال التجارية التي تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من العائد، من قبل مقدمي رأس امال ،والقيمة المضافة تعني أن يكون صافي التدفقات النقدية يتجاوز التكلفة الإقتصادية لرأس المال وإنتاج أرباح تشغيلية". (عباسي، 2016/2015، صفحة 21)

$$SVA= [[(ROE\ CPn-1)-(Kcp\ Cpn-1)]/(kcp-g)]+Cpn-1+VD$$

- ROE: عائد على حقوق المساهمين
- Cpn-1: الأموال الخاصة قبل نهاية السنة
- Kcp: تكلفة الأموال الخاصة
- G: معدل نمو ثابت
- VD: الاستدانة الصافية

وتحسب القيمة المضافة للمساهمSVAtللفترة tبالفرق ما بين القيمة في نهاية الفترة (SHVt+1)وفي بداية (SHVt)الفترة وفق العلاقة التالية:

$$SVAt= SHVt+1-SHVt$$

4. **القيمة النقدية المضافة:** تم تطوير القيمة النقدية المضافة من قبل ابريك اوتسون وفريديركفايسنزيدز في عام 1996، ثم تبنته مجموعة بوسطن الإستشارية كتطوير لمفهوم عائد التدفق النقدي على الإستثمار. القيمة النقدية المضافة هي نموذج صافي القيمة الحالية التي يقوم بتدوير حسابات صافي القيمة الحالية ويصنف الإستثمارات إلى فئتين إستثمارات إستراتيجية وغير إستراتيجية، يشمل مقياس القيمة النقدية المضافة البنود النقدية فقط أي الأرباح قبل الإهتلاكات والفوائد والضرائب المعدلة، حركة رأس المال العامل والإستثمارات غير الإستراتيجية.

تقيس القيمة النقدية المضافة قدرة المؤسسة على توليد التدفق النقدي تكلفة رأس المال، أي تشير إرتفاع القيمة المضافة إلى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح سائلة (النقدية) من فترة مالية إلى أخرى. ثم حساب القية النقدية المضافة وفقا لطريقتين المباشرة وغير المباشرة: (فلاحي، 2022/2021، صفحة 45)

CVA = التدفق النقدي الإجمالي – الإستهلاك الإقتصادي – تكلفة رأس المال

حيث:

CVA: القيمة النقدية المضافة.

Capital charge: تكلفة رأس المال * إجمالي الإستثمار.

ب. **الطريقة الغير المباشرة:** ويتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

CVA= (عائد التدفق النقدي على الإستثمار– تكلفة رأس المال)*الإستثمار الإجمالي

المطلب الثالث: نظام المعلومات المحاسبي ومساهمته في تحسين الأداء المالي

تقوم مختلف المؤسسات بتقييم أدائها المالي وبشكل أساسي على القوائم المالية وذلك بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في التقييم، واستخراج نقاط القوة والضعف وتحليلها ومن ثم إتخاذ القرارات الملائمة والتي تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

1. محددات القوائم المالية

إن القوائم المالية تعتبر مصدر هام و رئيسي للمعلومات المحاسبية لكافة الاطراف المستخدمة لها سواء الداخلين أو الخارجيين، إلا أن هذه القوائم المالية تتميز بمجموعة من المحددات التي تأثر على فائدتها لذا يجب أخذها بعين الاعتبار عند استخدامها، ومن أهم هذه المحددات نذكر:

- **التسجيل التاريخي:** توحيد القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لتسجيل الأحداث العمليات التي تحدث خلال الفترة المالية.

- **افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد:** تعد القوائم المالية وفقا لمبدأ افتراض ثبات وحدة النقد إلا أنه في الحقيقة نجدها متغيرة بمرور الوقت بسبب تغير الأسعار على القوائم.

- **مرونة اختيار الطرق والأساليب المحاسبية:** أثناء المعالجة المحاسبية يواجه المحاسب العديد من الطرق والأساليب التي تلغي القبول العام سواء من الناحية العلمية والعملية والذي يختار بينها ما يناسب الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تمر بها أي مؤسسة.

- **الحكم وتقدير الشخصي:** للتوصل الى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مؤسسة من ربح أو خسارة، فإن الأمر يتطلب الانتظار كذلك المؤسسة، مع افتراضية تقسيم عبر الفترات مالية معينة وعادة ما تكون هذه الفترة سنة وعلى الرغم من الدقة الظاهرة في القوائم المالية، إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة وغير نهائية وتتطلب المزيد من التحكم الشخصي.

- **قدرة الإدارة في التأثير على محتوى القوائم المالية:** إن الإدارة قادرة على التأثير على محتوى القوائم المالية في حدود معينة ويتم ذلك من خلال مزاولة أنشطة معينة قبل الفترة التي يتم إعداد القوائم عنها والذي يؤثر على بعض العناصر الموجودة في التقارير المالية.

- **البنود التي يصعب تسجيلها محاسبيا:** لا يمكن للنظام المحاسبي تسجيل جميع نشاطات المؤسسة والتي يمكن أن تمثل أحد أهم العوامل لنجاحها وتطورها، وتعد الموارد البشرية من تلك العوامل الهامة لنجاح المؤسسة ولكن القوائم التالية تنحصر في التسجيل المحاسبي للعناصر الكمية وفق متطلبات المحاسبة ولهذا ينظر الى القوائم المالية على أنها جزء وليس كل المعلومات والعوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة.

إن هذه القيود والمحددات سالفة الذكر ينجر عنها أثار على جودة القوائم ومن أجل التغلب على هذه المحددات، تبذل المؤسسات المهنية في الوقت الحاضر جهودا مستمرة هدفها تحسين جودة القوائم المالية. (عجيلة، 2012/2013، الصفحات 113-114)

2.دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي

يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى تقديم معلومات جيدة ذات أهمية وملائمة لمستخدميها خاصة الادارة التي تستغلها في تحسين وتقييم اداها المالي ، وتعتبر القوائم المالية مصدر هام ورئيسي للمعلومات المحاسبية لكافة الاطراف المستخدمة لها سواء الداخلين او الخارجيين.

بحيث يعتمد تقييم الأداء المالي أساسا على القوائم المالية التي تعد وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فتوفر معلومات ذات جودة تساعد في تحليل وضعية المؤسسة والتنبؤ بالوضعية المستقبلية والتقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة وهذا ما يجعلها ذات أهمية فهي تساعد الادارة في إتخاذ القرارات خاصة المالية سواء كانت تشغيلية، تمويلية او استثمارية ما يؤثر على رفع الأداء وزيادة القيمة التنافسية ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين. (بزقراري، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، 2011/2010، صفحة 81)

ان تقييم الأداء المالي يعتمد على القوائم المالية والأكيد انه لا يتم فقط معرفة الوضعية الحالية للمؤسسة بل ان الادارة ستسعى إلى تصحيح الاختلالات ومحاولة تحسينها اعتمادا على المعلومات الواردة في القوائم المالية، فهذه المعلومات تصبح ذات أهمية اذا تم استغلالها جيدا فهي لديها خاصية تنبؤيه تساعد الادارة في ذلك.

فالميزانية توفر معلومات بشكل رئيسي حول المركز المالي هذا الاخير يتأثر بالموارد الإقتصادية التي تسيطر عليها، الهيكل المالي، السيولة والقدرة على السداد والاستجابة لتغيرات البيئة التي تعمل فيها.(شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية، 2008، صفحة 153)

فالمعلومات حول الهيكل المالي مفيدة في التنبؤ بالقروض المستقبلية كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، اما المعلومات حول السيولة والقدرة على السداد فتبين قدرة المؤسسة علة مواجهة الالتزامات المالية، اما جدول حسابات النتائج فيعطي معلومات عن الربحية بشكل خاص من اجل تقييم التغييرات المحتملة في الموارد الإقتصادية ما تساعد في تقييم الانشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية بالإضافة إلى القائمتين السابقتين هناك قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) الذي أصبح يعطي صورة اوضح عن التدفقات النقدية وتقييم قدرة المؤسسة على توفير النقدية ام ما يعادلها وكذلك تقييم توقيت الحصول على تلك النقدية ودرجة التأكد المرتبطة بها، وتحدد تلك المقدرة في النهاية امكانية قيام المؤسسة بدفع الرواتب للموظفين وسداد مستحقات الموردين وسداد الفوائد وتسديد القروض ودفع ارباح الاسهم إلى المساهمين.

وبالرغم من ان كل قائمة تعطي معلومات حول شيء معين إلا انه لا يمكن إستخدام قائمة واحدة بمفردها بل يتم إستخدامها بالاشتراك مع القوائم الاخرى لإعطاء صورة كاملة عن الأداء. (بزقراري، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، 2011/2010، صفحة 82)

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل والذي تطرقت فيه الدراسة الى الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث تم التعرف على بعض المفاهيم الأساسية التي تتمثل في المفهوم والمكونات وأهداف ووظائف وبالإضافة إلى التعرف على الأداء والأداء المالي وكذا تقييم الأداء المالي ومؤشراته والنسب المالية ودوافع تحسين أداء المؤسسة وصولا الى العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية وأداء المؤسسة الإقتصادية.

وأخيرا إستخلصنا أن نظام المعلومات المحاسبية يمثل ذلك الجزء الأساسي والهام في المؤسسات الاقتصادية بحيث يقوم بدوره بتجميع البيانات المالية من مصادر مختلفة ثم يقوم بمعالجة هذه البيانات لإخراجها على شكل بيانات ومعلومات محاسبية قيمة ومفيدة لكافة مستخدميها التى بدورها تعتبر كأداة فعالة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال تقييم الأداء المالي بواسطة مجموعة من مؤشرات مالية منها مؤشرات التوازن المالي التقليدية وأخرى حديثة والنسب المالية.

الفصل الثاني:

واقع دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي بمجمع صيدال للفترة (2019-2021)

تمهيد:

بعد دراسة كل من نظام المعلومات المحاسبي والأداء المالي من الناحية النظرية سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط المعارف النظرية على الجانب الميداني مما يعطيها أكثر موضوعية.

قمنا باختيار مجمع صيدال باعتباره أحد المجمعات الكبرى الجزائرية الناشطة اقتصاديا ودوليا والمدرجة في بورصة الجزائر، حيث حاولنا دراسة الوضعية المالية للمجمع والتركيز على القوائم المالية باعتبارها أهم مصادر تقييم وتحسين الأداء المالي وذلك من خلال التطرق للمؤشرات التقليدية والحديثة، وينقسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال.

المبحث الثاني: مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي مجمع صيدال.

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال

سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بمجمع صيدال من خلال ثالث مطالب، تناولنا في المطلب الأول تقديم عام لمجمع صيدال، من خلال عرض موجز ألهم المراحل التي مر بها وتعريفه، بالإضافة إلى إبراز مختلف المهام والأهداف التي أنشأ من أجلها، وأخيرا الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال.

المطلب الأول: نشأة مجمع صيدال وتعريفه

يعتبر مجمع صيدال المؤسسة الوطنية المنبثقة عن اعادة الهيكلة الصيدلية المركزية نموذجا لمستقبل صناعة الدواء في الجزائر باعتبارها التواجد العمومي الوحيد في سوق الدواء الجزائري.

أولا: نشأة مجمع صيدال

عرف مجمع صيدال عدة تطورات منذ إنشائه حتى اليوم، ويعتبر إنشاء الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) سنة 1969 بموجب مرسوم رئاسي والذي حدد مهمتها في استراد وتصنيع المنتجات ذات الاستعمال الإنساني أول مراحل إنشائه.

أنشأ المرسوم رقم 161/82المؤرخ 24 أفريل 1982 الوكالة الوطنية للإنتاج الصيدلاني، وفي عام 1985 تم تغيير إسم الوكالة الوطنية للإنتاج الدوائي، إلى صيدالSAIDA، وفي شهر أفريل من سنة، 1987 ادمج المركب المخصص لإنتاج المضادات الحيوية بالمدية مع مؤسسة تطوير الصناعات الكيمياوية، وبعد هذه الفترة مر المجمع بالمراحل التالية:(بنية، 2018/2017، صفحة 238)

فيفري 1989: مثل باقي المؤسسات الوطنية خطى صيدال خطوة نحو الاستقلال الذاتي، وبعد ذلك إختار أن يصبح من أوائل المؤسسات ذات المساهمة بهدف احتكار توزيع الأدوية والمنتجات المماثلة وتوفيرها للسوق الجزائري بشكل كافي.

سنة 1993: حدثت عدة تغييرات على نظام المؤسسة مما أتاح بالمشاركة في جميع العمليات الصناعية والتجارية، والسماح بإنشاء فروع جديدة.

سنة 1996: تم تأسيس القابضة العمومية(كيمياء / صيدلة) والذي يتكون رأس مالها 100 % من رأسمال صيدال.

02 فيفري1998: تم إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الاقتصادية صيدال (شركة ذات أسهم)، ونتج عنها المجمع الصناعي صيدال، وقد نشأت هذه المؤسسة العمومية بدورها عن مجمع صيدلاني وتم تسميته بمجمع صيدال.

11 فيفري 1998: وقعت مجموعة صيدال اتفاقية مع لجنة الإشراف والرقابة على عمليات البورصة وقدمت المجموعة طلبا للحصول على جزء من رأس المال عن طريق العرض العمومي للبيع.

24 ديسمبر 1989: بعد استفاء جميع الشروط المطلوبة منحت لجنة الإشراف على عمليات البورصة تأشيرة لمجمع صيدال تحت رقم 04/94 ، و بذلك حصل مجمع صيدال على رأس مال اجتماعي بنسبة 20% أي ما يعادله 500 مليون دج موزعة على أكثر من 2 مليون (2.000.000) سهم بقيمة إسمية تقدر ب 250 دج للسهم الواحد، وبالتالي تبقى مساهمة الدولة من خلال المؤسسة القابضة للكيمياء و صيدلة تساوي 80% من رأس المال.

15 فيفري 1999: بعد تحول صيدال من مؤسسة اقتصادية عامة إلى مجمع صناعي بهدف تطوير وتحديث الوحدات الإنتاجية للفروع الثلاثة للمجمع، دخلت عالم البورصة وقدمت بعد ذلك 2 مليون سهم للبيع في صالة المحاضرات بالفندق الدولي وهذا بحضور مجموعة من الوزراء على رأسهم وزير المالية.

سبتمبر 1999: بعد استفاء شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية في البورصة، تم ادراج سند رأس المال لمجمع صيدال في جدول التسعيرة الرسمية وقد بلغ مبلغ الإدراج ب 800 دج للسهم.

- مجمع صيدال يقرر رفع حصته في رأس المال سوميدال SOMEDIALإلى% 59.
- مجمع صيدال يرفع حصته في TAPHCOإلى%44.51ثم تم شراء% 20من رأس مال.IBERAL.
- مجمع صيدال يرفع حصته فيIBIRALإلى% 60.

جانفي 2014: مجمع صيدال يشرع في ضم فروعه انتيبيوتيكال فارمال بيوتيك عن طريق الإمتصاص.

ومنه نستخلص مراحل تطور ونشأة المجمع في الفترة 1969-1989 من خلال الشكل الأتي:

الشكل رقم(12): مراحل تطور مجمع صيدال

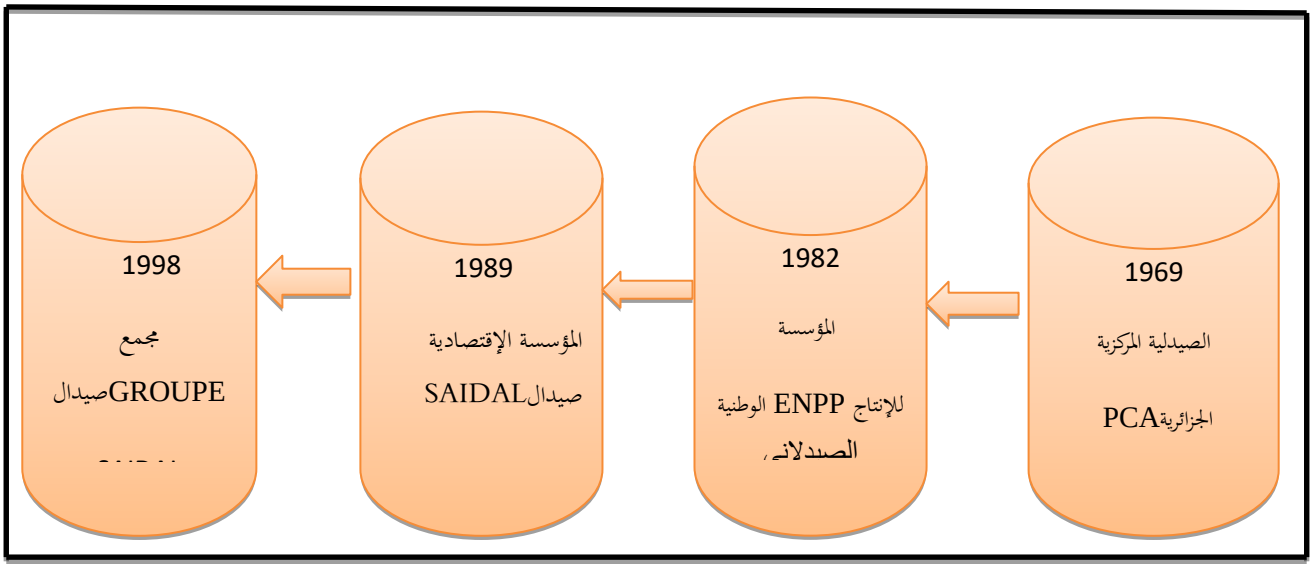

المصدر: (بنية، 2018/2017، صفحة 240)**بتصرف**

ثانيا: تعريف مجمع صيدال

يعتبر المجمع الصناعي صيدال مؤسسة ذات أسهم يقدر رأس مالها ب 2.500.000.000دج، ويتكون من عدة مديريات مركزية وثلاثة فروع إضافة إلى مركز البحث والتطوير وثلاثة وحدات توزيع ومديرية التسويق والمبيعات.

ويحترف المجمع الصناعي صيدال في ميدان صناعة المواد والمنتجات الصيدلانية، حيث تتمثل المهمة الرئيسية له في تطوير إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجه للإستطباب البشري البيطري.(https:sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=28)

الشكل رقم (13): البطاقة الفنية لمجمع صيدال

الإسم	البيان
الجنسية	الجزائر
التأسيس	1984
النوع	شركة عمومية
الشكل القانوني	شركة مساهمة
المقر الرئيسي	عنابة
موقع الويب	Saidalgroup.dz
الصناعة	صيدلانية
العلامة التجارية	صيدال SAIDAL
رأس المال	2.500.000.000دج
طبيعة الأسهم	أسهم إسمية
عدد المساهمين الجدد	19288مساهم جديد
تاريخ الدخول إلى البورصة	17 جويلية 1999 م

المصدر: (www.groupesaidal.com, 2019)

المطلب الثاني: مهام وأهداف مجمع صيدال

أولا: مهام مجمع صيدال

يمكن تقسيم مهام المجمع إلى مهام أساسية وأخرى ثانوية، حيث تتمثل المهام الرئيسية في:

- إنتاج مواد مخصصة لصناعة الدواء.
- إهتمام أكثر بالمهام التجارية، التوزيع والتسويق لمنتجات المجمع عبر كامل التراب الوطني لتغطية السوق الوطنية والسعي لاختراق الأسواق الدولية.
- تسيير المحفظة المالية الخاصة بالمجمع الصناعي صيدال.
- إنتاج الأساسي الفعال للمضادات الحيوية.
- تأمين الجودة و مراقبة تحليل و تركيب الدواء.
- المراقبة الإستراتيجية لجميع الفروع والتكيف معها.
- تحديد استراتيجيات عمليات الإنتاج، تطوير المنتجات الجديدة والاتصال الطبي والتسويق.

بينما تتمثل المهام الثانوية في الأتي:

- إنتاج منتجات التعبئة والتغليف.
- عبور ونقل السلع.
- صيانة ذاتية لتجهيزات الإنتاج والعمل على تطوير التقنيات المستعملة في الإنتاج من أجل ضمان النوعية ورفع الطاقة الإنتاجية.
- تقديم الخدمات والتشكيل والتركيب fasonnag والتحليل.
- ويعتبر الوفاء، الإلتزام، الدقة والانضباط من قيم المجمع.

ثانيا: أهداف مجمع صيدال

يطمح مجمع صيدال الرائد في انتاج الأدوية، والمنتجات المشابهة في السوق الجزائرية إلى تعزيز وضعيته في السوق المحلى، والعمل على ترقيتها إلى المستوى الدولي، وذلك من خلال السعي نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية (https://www.saidalgroup.dz/ar/مجمع صيدال):

- تحقيق الأمن الدوائيassurance médicale.
- ضمان موقع فعال على المستوى الوطني الاقليمي وكذا اختراق السوق العالمية.
- الإرضاء الكلي والدائم للزبون وهذا يوضح سياسة تسيير للنوعية والجودة تدريجيا.
- تنويع قائمة المنتجات، حيث وضعت سياسة بحث وتطوير جديدة للأدوية الجنسية على أشكال جالونسية لأجيال جديدة وبتكنولوجيا متطورة.
- تطوير الشراكة من خلال المشاريع مع مخاب ذات سمعة عالية سواء عن طريق عقود شراكة او اتفاقيات التصنيع، الانتاج، الاستيراد، التصدير، تسويق المنتجات الصيدلانية والمواد الكيميائية على شكل مواد أولية أو منتجات نصف مصنعة أو منتجات تامة الصنع موجهة للاستغلال البشري والبيطري.
- تقديم أدوية منافسة من حيث الجودة والسعر، وترقية نشاطاته بما فيها التسويق وضمان الجودة.
- المشاركة في كل العمليات الصناعية والتجارية والتي يمكن ربطها بهدف المجمع عن طريق إنشاء منظمات جديدة أو فروع لخلق مناصب شغل.
- الحفاظ والرفع من حصص السوق الوطنية لضمان استمرارية المجمع الذي يضمن له الدخول إلى الأسواق الخارجية والبحث الدائم على النمو الإقتصادي والمالي.
- تقليص فاتورة استيراد الأدوية التي تقارب ما قيمته 600مليون دولار سنويا.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي

لا يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمؤسسة صيدال إلا عن طريق حكومة جديدة، وهو ما يتطلب تكييف التنظيم وفقا لبرنامج توسع المجمع، وقام مجمع صيدال بتغيير الهيكل التنظيمي في مرحلة أولى في جوان 2010 بوضع تنظيم مرحلي يهدف أساسا إلى حذف الاختلالات الوظيفية، ومن هذا التغيير الهيكلي أولا مركز الادارة العامة للمجمع وذلك بهدف الإستخدام

العقلاني للعمال، توضيح سلطات ومسؤوليات مختلف مستويات التسلسلية والوظيفية، وفي مرحلة ثانية تم إنشاء الفرع التجاري الذي يضم الوحدات التجارية الجهوية وثلاث إدارات في 2جانفي 2011.

ونتيجة لذلك فانه تم تخفيض المستويات الهرمية للسلطة التابعة للمدير العام 15إلى 7، ومن المتوقع أن يتم وضع في المرحلة الثالثة (سنة 2012) هيكل تنظيمي يتوافق مع استراتيجية وخطة تطور المجتمع.

في جانفي 2014، شرع مجمع صيدال في ادماج فروع الاتي ذكرها عن طريق الامتصاص: انتيبيوتيكال، فارمال وبيوتيك.

أدي هذا القرار الذي تمت الموافقة عليه من قبل هيئاته الادارية إلى تنظيم جديد سنة 2014، يظهر الهيكل التنظيمي للمجمع في الشكل التالي:

الشكل رقم (14):الهيكل التنظيمي للمجمع الصناعي لمجمع صيدال

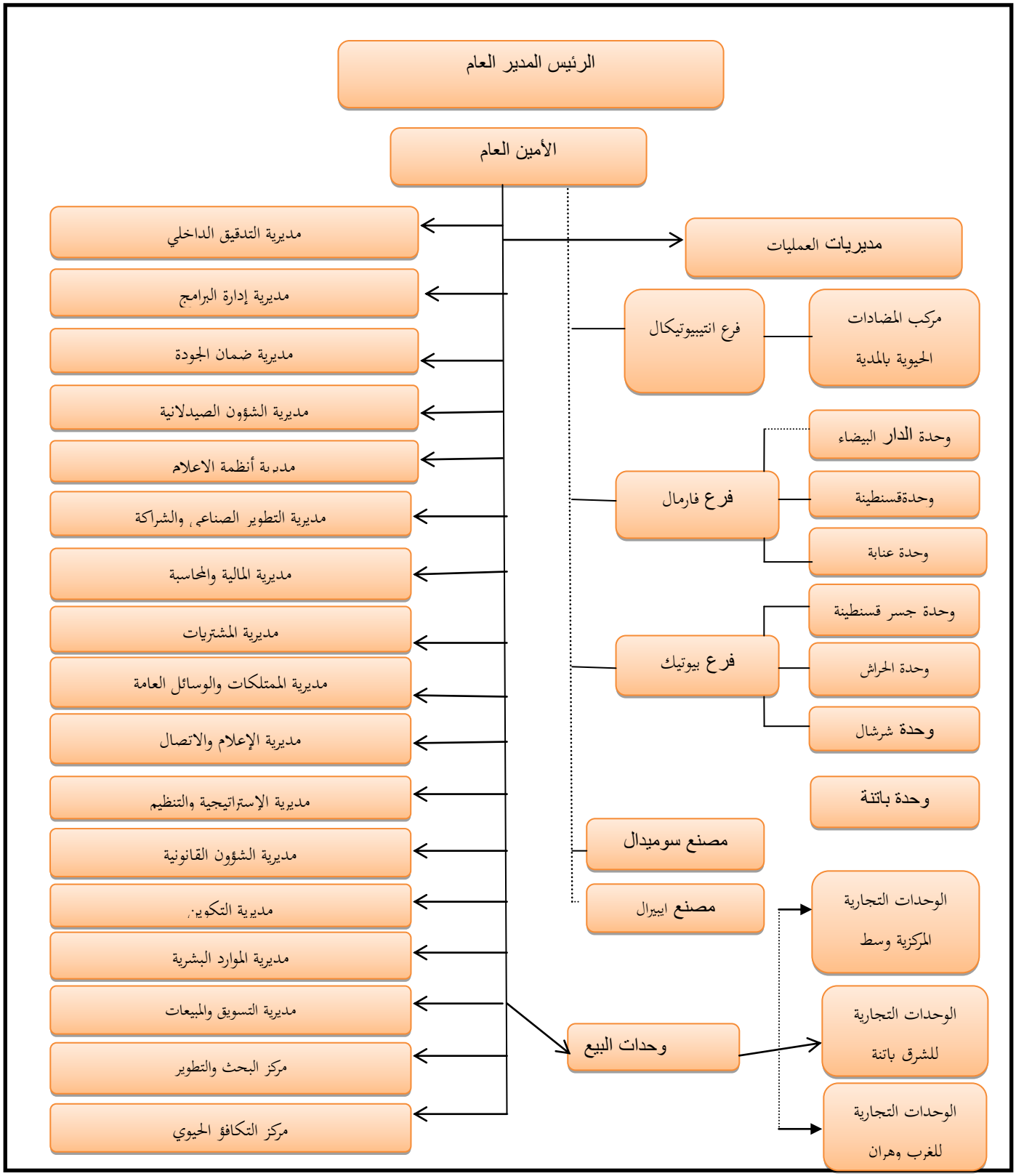

المصدر: (بوزناق، 2020-2021، صفحة 227)

و نستطيع توضيح الشكل أعلاه من خلال ما يلي:

- **المؤسسة الأم La société Mère**: وهي تشمل الإدارة العامة للمجمع، الفروع الانتاجية وأهم مساهمات المجمع، والوحدة التجارية للوسط، مركز التوزيع بباتنة ووهران، مركز البحث والتطوير ومركز التكافؤ الحيوي، ويمكن تعريف هذه المديريات والمراكز فيما يلي:

➢ **الرئيس المدير العام**: يوجد في أعلى الهرم المجمع وهو الذي يباشر عملية تسييره، إذ يقوم بإعطاء اللوائح والقرارات إلى المديرين المركزيين كما يقوم بالاجتماع معهم للنظر في التطورات الجارية على مستوى المجمع، كما يجتمع الرئيس المدير العام بمجلس الإدارة حسب الضرورة الملحة لدراسة المشاكل والحلول المترتبة عن سير المجمع، ومن بين المهام الرئيس المدير العام ما يلي:

- تمثيل مجمع صيدال داخليا وخارجيا.
- وضع السياسة العامة للمجتمع وتحديد الإستراتيجية الشاملة.

➢ **الأمين العام**: يمثل الهيئة الاستشارية التي تتولى مهمة التنسيق والمساعدة في عملية إتخاذ القرارات، له تقريبا نفس الصلاحيات للرئيس المدير العام فقط وأن الفرق بينهما هو أن الرئيس المدير العام هو الذي يترأس مجلس الإدارة للمجمع في كل قراراته، أما الأمين العام يعتبر كمحرك للمجمع لديه صلاحيات خاصة بالتسيير الداخلي للمجمع.

➢ **المصالح الوظيفية**: والمتمثلة في

- **مديرية التدقيق الداخلي**: تتمثل مهمتها أساسا في مراقبة التسيير، والمراجعة الداخلية لجميع حسابات المجمع وكذا عمليات التحليل المالي.
- **مديرية إدارة البرامج**: مهمتها إعداد دفاتر شروط المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى وضع الخطط لتأهيل الوحدات الانتاجية.
- **مديرية ضمان الجودة**: تتمثل مهمتها في مراقبة مدى تطابق المواد المنتجة في صيدال مع المواد الأصلية وكذا العمل على ترقية الجودة، كما تعمل على وضع وتنفيذ خطط تحسين النوعية وبالتالي تحقيق الجودة في المنتجات والنشاطات في صناعة الأدوية.
- **مديرية الشؤون الصيدلانية**: تعتبر همزة وصل بين مجمع صيدال ووزارة الصحة، تتولى مهمة الإعلام الطبي، ومراجعة ملفات صنع الأدوية، تمتلك فريق مختص في التسويق الطبي وشبكة من المندوبين الطبيين تغطي معظم التراب الوطني، مع تقديم مختلف دعائم التكوين والمعلومات الطبية، كما تعمل على التأكيد من مدى المطابقة بين ما تم إنجازه وبين ملفات الدواء،

بالإضافة إلى قيامها بدراسة الملفات التقنية والصيدلية، ويعتبر إنشاء هذه المديرية كرد فعل للمنافسة التجارية التي أدت إلى الإهتمام بالتسويق الصيدلاني.

- **مديرية أنظمة الإعلام:** تقوم بإعداد الخطط والسياسات في مجال أنظمة الإعلام الآلي، إعداد البرمجيات، كما تسهر على برمجة الوثائق وصيانة الهيكل القاعدي للمعالجة والاتصال وربط مختلف الوحدات التنظيمية بشبكة الاتصالات عبر الانترنيت، لتسهيل وصول المعلومات والعمل على توحيد البرامج وإعدادها وفق الهيكل التنظيمي الجديد.

- **مديرية التطوير الصناعي والشراكة:** مهمتها السهر على تطوير أساليب الإنتاج بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وكذا ترقية الشراكة مع المخابر العلمية، وتهتم بالاستثمار خاصة في مجال الشراكة سواء مع المحليين أو الأجانب من أجل تعزيز المكانة الدولية للمجمع في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تحديد مشاريع التحالفات الاستراتيجية.

- **مديرية المالية والمحاسبة:** تتمثل المهام الأساسية لهذه المديرية، في تسيير وضع الاستراتيجيات المالية، وكذا تسيير الميزانية، المحاسبة والمالية والعمليات التمويلية على المدى المتوسط والطويل، وكذا المساهمة في تسيير الموازنة ومتابعة محفظة الأوراق المالية عبر السوق الثانوية (البورصة)، وإعداد جدول النتائج والحسابات.

- **مديرية المشتريات:** مهمتها إدارة عمليات الشراء من خلال توفير مستلزمات العمليات الإنتاجية وكذا مختلف احتياجات المجمع بالشكل المناسب وفقا للأنظمة والإجراءات المعتمدة.

- **مديرية الممتلكات والوسائل العامة:** مهمتها تسيير الوسائل المالية والمادية، وإعداد تقديرات ميزانية المجمع، كما تعمل على تطبيق الميزانيات الممنوحة للمصالح الخارجية وضمان متابعتها وتقييمها، وكذا تسيير وصيانة العتاد والممتلكات العامة للمجمع.

- **مديرية الاعلام والاتصال:** تعمل على تطوير التقنيات الجديدة الخاصة بالإعلام والاتصال لكل نشاطات المجمع، كما تهتم بإعداد النشرات الداخلية التي تهتم بكل نشاطات المجمع بالإضافة إلى مهمة إصدار المجلات التالية: Info saidalو"صيدال للصحة"saidal santeو"صدى صيدال saidal echo،وكذا أنشاء موقع الأنترنيت: : site web www.saidalGroup.dz

- **مديرية الاستراتيجية والتنظيم:** مهمتها إعداد الدراسات المرتبطة بتحديد الأهداف الاستراتيجية للمجمع والسهر على متابعتها وتنفيذها، وتأمين دخول المجمع في السوق النحلية والدولية، من خلال وضع استراتيجية ترتكز على اتفاقيات الشراكة واستحداث وحدات إنتاجية أو الحصول على رخص الانتاج والتصنيع.

- **مديرية الشؤون القانونية:** تهتم بكل القضايا القانونية التي تهم المجمع، وضمان المساعدة القانونية لجميع هياكله، إضافة إلى إعداد النصوص التنظيمية والقانونية التي تساهم في تنقيذ البرامج العمل، ومتابعة مختلف النزعات التي يكون فيها المجمع طرفا فيها ،ودراسة مختلف عقود الشراكة.

- **مديرية التكوين:** مهمتها إعداد الاحتياجات التكوينية ووضع وتنفيذ برامج تكوين الأفراد العاملين والمخصصة لتنمية معارفهم وتحسين مستوياتهم.

- **مديرية الموارد البشرية:** وهي التي تتولى تسيير الموارد البشرية، وتعتبر من أهم المديريات في المجمع كونها همزة وصل بين إدارة المجمع والأفراد العاملين من جهة وبين الإدارة والنقابة من جهة أخرى. لم تعد مديرية الموارد البشرية مسؤولة عن الأعمال الروتينية كضبط تعداد المستخدمين وتصرفاتهم وحفظ الملفات والمحلات الخاصة بالأفراد فقط بل أصبحت تعنى باستقطاب وتوظيف الكفاءات البشرية وتسيير الأفراد والمستخدمين، الأجور وتطوير الموارد البشرية والتكوين، تقييم الأداء ...وغيرها.

وتعمل هذه المديرية على تسيير الحياة المهنية للأفراد العاملين منذ بداية العمل حتى نهاية الخدمة سواء بالتعاقد أو الوفاة أو التسريح، كما تعتبر المسؤولة عن توفير واستقطاب الكفاءات المناسبة ووضعها في المكان المناسب ،وهذا من خلال إيداع المترشحين للطلبات وملفات العمل لديها من طرف المصالح والمديريات الاخرى.

- **مديرية التسويق والمبيعات:** وهي التي تتولى مهام التسويق بالدرجة الاولى كما تعمل على دراسة السوق قصد إدخال تحديث على منتجات المجمع، وتوجيه المجمع في سياسته الانتاجية والبيعية، إعداد مخطط تسويقي يهدف إلى التعريفات بمنتجات المجمع، وتطوير صورته وحصته السوقية، من خلال إعلام الصيادلة والأطباء بالمنتجات التي يقدمها المجمع والترويج لها، وتدعيم ركائز مراقبة الجودة، إنشاء شبكة للمندوبين الطبيين عبر كامل التراب الوطني.

- **مديرية العمليات:** مهمتها التنسيق بين مختلف الوحدات والمصانع الانتاجية للمجمع، ولها علاقة مع مديرية المشتريات ومديرية التسويق والمبيعات، باعتبارها المكلفة بكل عمليات الإمداد واللوجستيك من استقبال الموارد الأولية، الانتاج وكذا التوزيع بالنسبة لكل المصانع الانتاجية للمجمع.

➢ **فروع ووحدات مجمع صيدال:**

يتكون مجمع صيدال من ثلاث فروع انتاجية تتمثل في : Antibiotical و Pharmal وBioti، كما يشمل ثلاث وحدات تجارية ومركز هام للبحث والتطوير وهي كالتالي :

أ.فروع مجمع صيدال :

- **فرع اتنيبيوتيكال:** يتواجد الفرع في ولاية المدية على بعد 80 كلم جنوب الجزائر العاصمة، ويقدر رأسماله ب 950 مليون دج، ويتربع على مساحة قدرها 25 هكتار ،انطلق المركب في الانتاج منذ أفريل 1988ويختص في إنتاج المضادات الحيوية من النوع البنيسيلينية وغيرها بالإضافة الة منتجات تامة الصنع ومواد أولية، ومجهز بجميع التجهيزات اللازمة لصناعة الادوية ابتداء من الحيازة على المواد الأولية الفعالة إلى غاية تشكيل النوع الصيدلاني للمنتج ويضم:

1. **وحدة إنتاج المادة الفعالة البنسيلينية وغير البنسيلينية:** ويتم بواسطة عمليتي التخمير ونصف التحليل.
2. **وحدة إنتاج مواد التخصصات الصيدلانية:** تحتوى على بنايتين منفصلتين، الاولى لإنتاج الأدوية البنسيلينية والثانية غير البنسيلينية، بطاقة إنتاج تصل إلى 60 مليون وحدة سنويا.
3. **المطبعة:** ذات قدرة إنتاج تفوق 80 مليون علبة و140 مليون وصفة سنويا، تغطي مطبعة أنتيبيوتيكال 100 %من احتياجاتها، و30 %من احتياجات فروع صيدال الأخرى.
4. **مخابر لمراقبة النوعية:** مهمتها ضمان جودة المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة والمنتجات التامةالبحث والتطوير الصيدلاني، دراسة ومتابعة مختلف مراحل التخمير.
5. **وحدة للصيانة ووحدات الخدمات الثانوية:** تقومان بمختلف أشغال الصيانة وتموين جميع الوحدات بمختلف الاحتياجات لتشغيل المركب، والمتمثلة في الطاقة الكهربائية، البخار ومختلف أنواع المياه (عادي، مقطر وملصق).
6. **معالجة المياه الملوثة:** تقوم بمعالجة المواد الصلبة والسائلة حسب المعايير المتفق عليها للمحافظة على البيئة والمحيط، فالمواد الصلبة كالأوحال والمواد الفعالة، يتم حرقها في فرن بدرجة حرارته 1200°م، تتحول بعدها إلى مواد لا ضرر لها على الإنسان ولا على المحيط.

- **فرع فارمال:** تأسس هذا الفرع في 2 فيفري 1998 مقره الدار البيضاء الجزائر العاصمة، يقدر رأس مال هذا الفرع ب 200 مليون دج، ويتكون من ثلاث مصانع انتاجية ومخبر لمراقبة الجودة والنوعية لمنتجات مصانع الفرع وكذلك بعض المؤسسات الوطنية للتموين بالمواد الصيدلانية سابقا وهي كالتالي:

1. **وحدة الدار البيضاء:** وهي أقدم وحدات الفرع التي تعود نشأتها إلى سنة 1958 حيث كانت تابعة للمخبر الفرنسي قبل تأميمها، وتقوم حاليا بصناعة العديد من الادوية ذات الصنع المختلفة (أقراص، أشربة، محاليل العسل،

محاليل الشرب، مراهم وغيرها)، حيث قدرتها الانتاجية تفوق 40 مليون وحدة بيع لكل الأشكال وهي مزودة بمخبر لمراقبة الجودة.

2. **وحدة قسنطينة:** تم تحويلها إلى وحدة فارمال في 1998 تقع في المنطقة الصناعية بقسنطينة، وهي متخصصة في صناعة الأشكال السائلة من أشربة ومحاليل بقدرة إنتاجية تصل إلى 05 مليون وحدة في السنة، كما أنها تحتوي على مخبر لمراقبة الجودة يضم تقديم خدمات للهيئات العمومية والخاصة.

3. **وحدة عنابة:** وتختص في انتاج الأشكال الجافة من أقراص وكبسولات بقدرة إنتاجية تتجاوز 07 مليون وحدة بيع.

- **فرع بيوتيك:** تم تأسيسه في 1998/02/02 برأس مال 250 مليون دج، مقره الاجتماعي بالمحمدية "الحراش" ويشتمل أربع وحدات انتاجية هي:

1. **وحدة جسر قسنطينة:** حيث تفوق طاقة إنتاجها 20 مليون وحدة بيع، وهي الوحيدة على مستوى الوطني المتخصصة في انتاج المحاليل المكثفة على شكل قارورات أكياس بتكنولوجيا عالية، يتألف المصنع من خمسة ورشات إنتاج متخصصة في صناعة الأنواع الجالونيسية وهي:

   - ورشة التحميلات.
   - ورشة الاقراص.
   - ورشة المحاليل المكثفة على شكل أكياس.
   - ورشة المحاليل المكثفة على شكل قارورات.
   - ورشة الأمبولات.

2. **وحدة الحراش:** تأسست سنة1971 وهي مختصة في إنتاج المراهم، الأشربة، التحاميل الأقراص والملبسات، بطاقة انتاجية تقدر ب 20 مليون وحدة سنويا، كما تحتوي الوحدة على مخبر لمراقبة الجودة.

3. **وحدة شرشال:** تقع بالمنطقة الصناعية واد بلاح بشر شال تتربع على مساحة 3120 متر مربع.

4. **وحدة باتنة:** وهو مصنع حديث النشأة يختص في انتاج التحاميل.

- **فرع سوميديال:** يقع في المنطقة الصناعية واد السمار، سوميديال هو ناتج شراكة بين مجمع صيدال 59% والمجمع الصيدلاني الأوربي 36.55% وفينا لب.55%، وهي تتضمن وحدة الإنتاج سوميديال ثلاثة أقسام:

1. قسم مخصص لإنتاج المنتجات الهرمونية.
2. قسم لصناعة السوائل (شراب ومحاليل عن طريق الفم).
3. قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص).

ب. الوحدات التجارية:

يتكون المجمع من ثلاث وحدات تجارية:

- **الوحدة التجارية المركزية UCC.**
- **الوحدة التجارية للشرق UCE.**
- **الوحدة التجارية للغرب UCO.**

المبحث الثاني: مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي مجمع صيدال.

يعتمد مجمع صيدال على مجموعة من الأدوات في دراسة وتحليل وتقييم الأداء المالي للمجمع، وسنقوم في هذا المبحث بتطبيق بعض الأدوات التقليدية والحديثة على البيانات المالية لمجمع صيدال من أجل الوصول إلى معلومات صادقة ودقي

المطلب الأول: إستخدام أساليب التحليل المالي التقليدية في تحسين الأداء المالي

سنقوم من خلال هذا المطلب عرض القوائم المالية للمجمع وتحليلها والمتمثلة في الميزانية المالية، جدول الحسابات، جدول التدفقات النقدية.

أولا: عرض وتحليل القوائم المالية لمجمع صيدال.

1.عرض وتحليل الميزانية المالية.

1.1 عرض أصول ميزانية مجمع صيدال: من خلال ما يلي سنعرض جانب الأصول لميزانية مجمع صيدال للفترة (2019_2021) أنظر إلى الملحق رقم (1)و(2)

الجدول رقم(11): أصول ميزانية مجمع صيدال للفترة (2019_2021) **الوحدة: دج**

الأصول	2019/12/31	2020/12/31	2021/12/31
أصول غير جارية			
شهرة	141648564.00	141648564.00	141648564.00
أصول غير ملموسة	174057244.76	125327090.76	74170413.602
أصول ملموسة			
أراضي	3805721423.42	4398481823.42	4398481823.42
مباني	7492164949.94	7417264109.47	7342094769.19
أصول ثابتة أخرى ملموسة	5632128168.46	5416183100.77	5503675138.29
أصول أخرى بامتياز	0.00	0.00	322740000.00
أصول تحت الإنشاء	3580260802.98	3523900855.21	3850372946.09
أصول مالية			
أوراق مالية مرتبطة بشركات زميلة	2960993718.84	2134015175.22	2418381302.29
مصالح مشاركة أخرى وذمم ذات صلة	48760055.87	276523546.57	44667575.00
أصول ثابتة أخرى	2500000000.00	2002300000.00	2001000000.00
القروض والأصول المالية غير	107512187.56	14614749.45	51251159.52

متداولة			
ضرائب مؤجلة الأصول	329960563.53	352717927.73	24489979.64
مجموع أصول غير جارية	26773207679.36	25802976942.60	26393386486.04
أصول جارية			
مخزون	6887530621.19	6550453532.15	9804951484.95
مستحقات وظائف ذات صلة			
زبائن	31778533740.40	4024729980.18	3350908815.99
مدينون أخرون	1436859091.79	1316376598.39	1302856167.38
ضرائب	.222336344.36	188887081.60	170411184.88
أصول أخرى جارية	0.00	0.00	0.00
النقديات			
استثمارات وأصول مالية أخرى	18559989.19	18559989.19	18559989.19
الخزينة	1918151410.71	2785566352.32	3770411504.24
مجموع أصول الجارية	13660971197.91	14884573533.83	18418099146.63
المجموع العام للأصول	40434178877.27	40687550476.43	44811485632.67

المصدر: من إعداد الطالبتين (Rapport du conseil dadministration de saidal، 2019-2021)

- **عرض الميزانية المختصرة لأصول ميزانية مجمع صيدال**

الجدول رقم(12): الميزانية المختصرة لمجمع صيدال الوحدة: دج

البيان	2019	2020	2021
مجموع أصول غير جارية	26773207679.36	25802976942.60	26393386486.04
قيم الاستغلال	688753062.19	6550453532.15	9804951484.95
قيم قابلة لتحقق	4855289166.01	5548553649.36	10658974535.32
قيم جاهزة	1918151410.71	2785566352.32	3770411504.24
مجموع أصول جارية	13660971197.91	14884573533.83	18418099146.63
المجموع العام للأصول	40434178877.27	40687550476.43	44811485632.67

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (Rapport du conseil dadministration de saidal، 2019-2021)

- حيث نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- **الأصول غير الجارية:** نلاحظ ان الأصول غير الجارية للمؤسسة في حالة تذبذبا خلال فترة الدراسة، فمن26773207679.36دج سنة 2019 انخفضت إلى25802976942.60 دج سنة 2020 ومن ثم زادت

بقيمة معتبرة ب 26393386486.04دج خلال سنة 2021، وبالتالي نلاحظ أن هناك انخفاض في قيمة الأصول الغبر جارية سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وكذلك هناك زيادة في قيمة الأصول الغير الجارية سنة 2021 مقارنة بسنة 2020،وسبب هذا التذبذب راجع إلى انخفاض في قيمة المباني فمن مبلغ7492164949.94 دج سنة 2019 انخفضت إلى 7417264109.47دج سنة 2020 وبعده سجلت تزايد طفيف قدر ب 7342094769.19 دج سنة 2021.

- **الأصول الجارية:** تلاحظ أن الأصول الجارية في حالة زيادة، حيث ارتفعت من 13660971197.91دج سنة 2019 إلى 14884573533.83 دج سنة 2020ثم ارتفعت إلى18418099146.63 دج سنة2021، وبالتالي نلاحظ أن هناك ارتفاع في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 كما نلاحظ أيضا أن هناك زيادة في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، و هذا راجع إلى قيمة الخزينة فمن مبلغ 1918151410.71 دج سنة 2019 سجلت ارتفاع إلى 2785566352.32 دج سنة 2020 ومن ثم واصلت الزيادة إلى 3770411501.21دج سنة 2021.

إذن نلاحظ أن مجموع أصول الميزانية ارتفاع وهذا راجع إلى زيادة التي سجلتها الأصول الجارية خلال فترات الدراسة.

2.1 عرض {خصوم}ميزانية مجمع صيدال: يوضح الجدول التالي جانب الخصوم لميزانية مجمع صيدال للفترة(2021/2019) ، أنظر إلى الملحق رقم (3) و(4)

الجدول رقم(13): جانب الخصوم لميزانية مجمع صيدال خلال الفترة(2019_ 2021)الوحدة :دج

الخصوم	2019/12/31	2020/12/31	2021/2/31
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر	2500000000.00	2500000000.00	2500000000.00
وقف الدولة	0.00	0.00	411677000.00
حقوق ملكية أخرى	411677000.00	411677000.00	0.00
احتياطات موحدة_ علاوة واحتياطات	14047153641.63	14634151624.90	15318040327.17
فرق التقييم	2686752011.21	30634297110.86	3055720451.96
إعادة التقييم	1905284336.88	1408146175.93	1838063594.82
نتيجة صافية	793514004.08	189936341.33	48694704.82
حقوق ملكية أخرى	1178074235.34	797268702.03-	1097023529.49-
فوائد الأقلية	609971657.90	824482635.96	837395665.76
مجموع رأس المال الخاص	21776278416.42	22234554786.95	22912568215.05
خصوم غير جارية			
قروض و ديون مالية	10403266267.81	104044842508.14	13825430092.80

ضرائب مؤجلة خصوم	21011203.32	24094670.27	7112411.32
ديون أخرى غير جارية	593645268.24	0.00	322740000.00
المخصصات والدخل المدفوع مقدما	1446788017.73	1626040712.04	1021362673.15
مجموع خصوم غ جارية	12464710757.10	12054977890.45	15176645177.27
خصوم جارية			
موردون وحسابات ذات صلة	1556885668.31	1247407073.70	2207198255.47
ضرائب	116625268.50	175915917.23	121945175.14
ديون أخرى	3708972235.69	4052684542.80	4038233979.11
خزينة خصوم	810706531.25	922010265.30	354894830.63
مجموع خصوم جارية	6193189703.75	6398017799.03	6722272240.35
مجموع العام للخصوم	40434178877.27	40687550476.43	44811485632.67

المصدر: من إعداد الطالبتين(Rapport du conseil dadministration de saidal، 2019-2021)

- **عرض الميزانية المختصرة لخصوم ميزانية مجمع صيدال**

جدول رقم (14):الميزانية المختصرة لخصوم ميزانية مجمع صيدالالوحدة: دج

البيان	2019	2020	2021
رؤوس الأموال الخاصة	21776278116.42	22234554786.95	22912568215.05
مجموع خصوم غير جارية	12464710757.10	12054977890.45	15176645177.27
مجموع خصوم جارية	6193189703.75	6398017799.03	6722272240.35
مجموع الخصوم	40434178877.27	40687550476.43	44811485632.67

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (Rapport du conseil dadministration de saidal، 2019-2021)

- من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- **الأموال الخاصة:** سجلت الأموال الخاصة ارتفاعا من 21776278116.42 دج سنة 2019 إلى 22234554786.95دج سنة 2020 إلى 22912568215.05 دج سنة 2021 وترجع هذه الزيادة إلى زيادة الاحتياطات الموحدة وانخفاض في حقوق الملكية.
- **خصوم غير جارية:** نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الديون في حالة تذبذب خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت من 12464710757.10دج سنة 2019 إلى12054977890.4 دج سنة 2020 لتواصل انخفاضها إلى 15176645177.27 دج سنة 2021 وهذا راجع إلى أن مجمع صيدال قام بتسديد جزء من ديونه.
- **خصوم جارية:** نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الأصول الجارية في حالة زيادة حلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 6193189703.75 دج سنة 2019 إلى6398017799.03 دج سنة 2020 لتواصل ارتفاعا طفيف

سنة 2021 إلى 6722722240.35 دج ، وتعود سبب هذه الزيادة إلى حصول المجمع على قروض جديدة وزيادة في قيمة الموردون وحسابات ذات صلة.

2. عرض وتحليل جدول حسابات النتائج

الجدول رقم(15): جدول حساب النتائج لمجمع صيدال خلال الفترة (2019–2021) الوحدة: دج

البيان	2019	2020	2021
رقم الأعمال	9392750935.10	9809929760.98	10211439983.73
الانتاج المخزن	1085935007.08	264531468.40	997900766.87
الإنتاج المثبت	–	–	–
اعانات الاستغلال	–	–	–
1.إنتاج السنة المالية	**10478685942.18**	**10074461229.38**	**11209340750.60**
المشتريات المستهلكة	-4577729592.68	-4245356684.94	-4999154719.75
الخدمات الخارجية وخدمات الخارجية الاخرى	-1113922480.89	-910765524.13	-1067885794.68
2.استهلاك السنة المالية	**-5691652073.57**	**-5156122209.07**	**-6067040514.43**
3.**القيمة المضافة للاستغلال(1–2)**	**47877033868.61**	**4918339020.31**	**5142300236.17**
أعباء المستخدمين	-3514951683.35	-3609396024.60	-3944240090.42
الضرائب والرسوم	-154310399.06	-201768850.04	-162116139.62
4.**إجمالي فائض الاستغلال**	**1117771786.20**	**1107174145.67**	**1035944006.13**
المنتجات العملياتية	687941345.58	205038628.28	175408940.73
الاعباء العملياتية اخرى	-75628723.04	-109057603.07	-75130256.23
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	-1399508839.03	-1088338701.82	-1036215417.74
استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	664533494.03	214605132.08	326911529.02
5.**النتيجة العملياتية**	**995109063.74**	**329421601.86**	**426918801.91**

المنتوجات المالية	15296830.58	129016705.12	177090776.00
الأعباء المالية	-154762522.08	154762522.08	-105692416.20
6.النتيجة المالية	**-190154797.33**	**-25745816.96**	**71398359.80**
7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**804954266.41**	**303675784.90**	**498317161.71**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-77823533.00	-88374651.00	-100897797.00
ضرائب مؤجلة عن النتائج العادية	5579922.73	-19069142.98	25670878.24
مجموع منتجات الانشطة العادية	11984129083.37	10623121695.58	11888751996.35
مجموع أعباء الانشطة العادية	-11262578272.69	-10388751418.70	-11517003509.88
8.النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**721550810.68**	**234370276.88**	**371748489.47**
- منتوجات الأنشطة غير العادية	-	-	-
- أعباء الأنشطة غير العادية	-	-	-
9.النتيجة الصافية للأنشطة غير العادية	-	-	-
10. النتيجة الصافية للسنة المالية	**721550810.68**	**234370276.88**	**371748486.47**
نتائج الأقليات	19736411.44	-592234.84	19855956.80
حصة في نتيجة الشركات الزميلة	52226781.96	-43841600.71	-342909738.46
النتيجة الصافية	**793514004.08**	**189936341.33**	**48694704.82**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد (Rapport du conseil dadministration de saidal، 2019-2021)

- نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال ما يلي:

- **رقم الاعمال**: نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن رقم الأعمال لمجمع صيدال متزايد خلال سنوات المدروسة حيث بلغت قيمته خلال سنة 2019 ب 9392750935.10دج، وفي سنة 2020 إلى 9809929760.98 إلى10211439983.73سنة 2021 ويعود سبب الارتفاع إلى الزيادة في قيمة مبيعاته فقد استطاع اكتساح سوق الأدوية الجزائرية ،والقيمة المضافة أيضا في تزايد وهذا راجع إلى ارتفاع رقم الأعمال مقارنة باستهلاك السنة المالية.

- **اجمالي فائض الاستغلال:** نلاحظ أن إجمالي فائض الاستغلال في تناقص مستمر فمن 1117771786.20 سنة 2019 إلى 1107174145.67 سنة 2020 إلى 1035944006.13 سنة 2021 وهذا ناتج عن زيادة في قيمة أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم.
- **النتيجة العملياتية:** نلاحظ أن النتيجة العملياتية في تناقص مستمر فمن 995109063.74 سنة 2019 إلى 329421601.86 سنة 2020 إلى 426918801.91 سنة 2021 وهذا راجع لنقصان في إجمالي فائض الاستغلال.
- **صافي النتيجة:** نلاحظ من خلال الجدول أن صافي نتيجة السنة المالية في سنة 2019 كان 190154797.33- وفي سنة 2020 25745816.96- وفي سنة 2021 ارتفع 71398359.80 ودل هذا الارتفاع في سنة 2021 على تحسن وضعية المجمع وحقق ربحا.

3. عرض وتحليل جدول التدفقات النقدية

الجدول رقم (16): جدول التدفقات النقدية لمجمع صيدال للفترة(2020-2021) **الوحدة: دج**

البيان	2020	2021
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الانشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	10730702771.99	9390786714.93
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-11216895447.63	-8538534497.81
الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة	-413628092.97	-138474754.35
الضرائب على النتائج المدفوعة	-122858267.04	-75573533.00
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	**656429815.37**	**-1395218322.28**
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية		
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(01)	**656429815.37**	**-1395218322.28**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	-	-
المحسوبات عن اقتناء تثبيتات عينية ومعنوية	-166695000.24	-198592706.71
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	1302925.00	12689717.30
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	-1002300000.00	-1000000.00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية	1500000000.00	2300000.00
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	66187500.00	83015000.00
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	31281518.79	10559582.00

صافي تدفقات الأموال المتأتية من أنشطة الاستثمار(02)	**429776943.55**	**-91028407.41**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	0.00	0.00
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-52434670.50	-13820340.50
التحصيلات المتأتية من القروض	240697983.98	3425126471.17
تسديدات القروض أو الديون الاخرى المماثلة	-530329328.35	-437009921.12
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (03)	**342066014.87**	**2974296209.55**
تأثير تغيرات أسعار الصرف على السيولات وشبه السيولات	25085.93	10818.91
تغيرات أموال الخزينة في الفترة (01)+(02)+(03)	**744165829.98**	**1488060298.77**
أموال الخزينة ومعادلاتها عن افتتاح السنة المالية	1265726211.22	2009892041.20
أموال الخزينة ومعادلاتها عند اختتام السنة المالية	2009892041.20	3497952339.97
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	**554229488.65**	**1439365593.95**

المصدر:(Rapport du conseil dadministration de saidal، 2019-2021)

- من خلال الجدول نلاحظ

- **تحليل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (العملياتية):**تمثل أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المجمع وغيرها من الأنشطة الغير مرتبطة بالاستثمار والتمويل، من خلال الجدول نلاحظ أن هناك انخفاض في صافي تدفقات الخزينة من الأنشطة العملياتية، خلال لسنتين محل الدراسة، حيث قدرت في 2020 بـ 656429815.37، وفي 2021، انخفضت لتصبح (1395218322.28)، وذلك راجع للعجز في سياسة الائتمان التي تتبعها في تحصيل حقوقها من الزبائن والمدينين الاخرين.
- **تحليل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** تشمل الأنشطة الاستثمارية عملية تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار، وكذا تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل، نلاحظ من خلال الجدول أن هناك انخفاض في التدفقات النقدية الاستثمارية حيث قدرت قيمتها في 2020 بـ 429776943.55دج، إلا أنها خلال 2021 سجلت انخفاضا لتصبح (91028407.41)، وذلك يعود إلى أن تحصيلات التنازل التثبيتات المالية انخفضت بشكل ملحوظ حيث كانت في سنة 2020، تقدر ب 1500000000.00 أما في سنة 2021، قدرت ب 2300000.00.
- **تحليل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** تشمل أنشطة التمويلية الأنشطة التي تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض، نلاحظ من خلال جدول التدفقات الخزينة أن هناك انخفاض في صافي تدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، حيث كانت قيمتها خلال2020 تقدر بـ 342066014.87دج أما في 2021، فقد انخفضت 297429609.55دج، ومن الأسباب نذكر قيام المجمع بتوزيع الأرباح على المساهمين.

- **تحليل تغيرات أموال الخزينة:** من خلال قائمة التدفقات النقدية لمجمع صيدال ، نلاحظ أن التدفقات النقدية موجبة خلال السنوات 2020 و 2021، ومنه نستنتج أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كانت كافية لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل.

ثانيا: تقييم وقياس الأداء بإستخدام مؤشرات التوازن المالي لمجمع صيدال.

يستخدم المحلل المالي مجموعة من مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في أرس المال العامل، والإحتياج في أرس المال العامل والخزينة الصافية لتقييم أدائه.

1. **الميزانية الوظيفية:** لتحليل الميزانية المالية لمجمع صيدال لا بد من تحويلها لميزانية وظيفية وفق ما يلي:

1.1 جانب الإستخدامات

الجدول رقم(17): الميزانية الوظيفية لمجمع صيدال (جانب الإستخدامات) **الوحدة: دج**

الإستخدامات	2019	2020	2021
إستخدامات ثابتة			
شهرة المحل	141648564.00	141648564.00	141648564.00
أصول ملموسة	174057244.76	125327090.76	74170413.602
أراضي	3805721423.42	4398481823.42	4398481823.42
مباني	7492164949.94	7417264109.47	7342094769.19
أصول ثابتة أخرى ملموسة	5632128168.46	5416183100.77	5503675138.29
أصول أخرى بامتياز	0.00	0.00	322740000.00
أصول تحت الإنشاء	3580260802.98	3523900855.21	3850372946.09
أصول مالية			

أوراق مالية مرتبطة بالمؤسسة الزميلة	2960993718.84	2134015175.22	2418381302.29
مصالح مشاركة أخرى وذمم ذات صلة	48760055.87	276523546.57	44667575.00
أصول ثابتة أخرى	2500000000.00	2002300000.00	2001000000.00
القروض وأصول مالية غير متداولة	107512187.56	14614749.45	51251159.52
ضرائب مؤجلة الأصول	329960563.53	352717927.73	24489979.64
مجموع إستخدامات ثابتة	**26773207679.36**	**25802976942.60**	**26393386486.04**
إستخدامات الاستغلال			
مخزون	6887530621.19	6550453532.15	9804951484.95
مستحقات ووظائف ذات صلة			
الزبائن	3177533740.40	4024729980.18	3350908815.99
ضرائب	222336344.63	188887081.60	170411184.88
مجموع إستخدامات الاستغلال	**10287400706.22**	**10764070593.93**	**13326271485.82**
إستخدامات خارج الاستغلال			
مدينون أخرون	1436859091.79	1316376598.39	1302856167.38
مجموع إستخدامات خارج الاستغلال	**1436859091.79**	**1316376598.39**	**1302856167.38**
إستخدامات الخزينة			
الخزينة	1918151410.71	2785566352.32	3770411504.24
الاستثمارات وأصول أخرى	18559989.19	18559989.19	18559989.19

مجموع إستخدامات الخزينة	1963711399.9	2804126341.51	3788971490.4
مجموع الإستخدامات	40434178877.27	40687550476.43	44811485632.67

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجمع صيدال

2.1 جانب الموارد

الجدول رقم (18): الميزانية الوظيفية لمجمع صيدال (جانب الموارد)الوحدة: دج

المواد	2019	2020	2021
الموارد دائمة			
رأس المال الصادر	2500000000.00	2500000000.00	2500000000.00
وقف الدولة	0.00	0.00	411677000.00
حقوق الملكية الأخرى	411677000.00	411677000.00	0.00
علاوة واحتياطات	14047153641.63	14634151624.90	15318040327.17
أعادة تقييم	2686752011.21	1408146175.93	1838063594.82
فارق المعادلة	1905284336.88	30634297110.86	3055720451.96
نتيجة صافية	793514004.08	189936341.33	48694704.82
حقوق الملكية الأخرى	1178074235.34	797268702.03-	1097023529.49-
فوائد الأقلية	609971657.90	824482635.96	837395665.76
ديون أخرى غير جارية	593645268.24	0.00	322740000.00
قروض وديون مالية	10403266267.81	104044842508.14	13825430092.80
ضرائب مؤجلة خصوم	21011203.32	24094670.27	7112411.32
المخصصات	1446788017.73	1626040712.04	1021362673.15

مجموع الموارد الدائمة	**34240988873.52**	**34289532677.4**	**38089213392.32**
موارد الاستغلال			
الموردون والحسابات ذات صلة	1556885668.31	1247407073.70	2207198255.47
ضرائب	116625268.50	175915917.23	121945175.14
مجموع موارد الاستغلال	**1673510936.81**	**1423322990.93**	**2329143430.61**
موارد خارج الاستغلال			
ديون أخرى	3708972235.69	4052684542.80	4038233979.11
مجموع موارد خارج الاستغلال	**3708972235.69**	**4052684542.80**	**4038233979.11**
موارد الخزينة			
خزينة الخصوم	810706531.25	922010265.30	354894830.63
مجموع موارد الخزينة	**810706531.25**	**922010265.30**	**354894830.63**
مجموع الموارد	**40434178877.27**	**40687550476.43**	**44811485632.67**

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجمع صيدال

2. رأس المال العامل الصافي: يمكن حساب رأس مال العامل الصافي بطريقتين وفق ما يلي:

1.2 من أعلى الميزانية: ويتم حسابه وفق الطريقة التالية:

رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

والجدول التالي يوضح حساب رأس المال العامل الصافي لمجمع صيدال من أعلى الميزانية:

الجدول رقم(19): حساب رأس المال العامل لمجمع صيدال من أعلى الميزانية خلال الفترة(2019_2021) الوحدة: دج

البيان	2019	2020	2021
الأموال الدائمة	34240989173.52	34289532677.40	38089213392.32
الأصول الثابتة	26773207679.36	25802976942.60	26393386486.04

رأس مال العامل الصافي	7467781494.16	8486555734.80	11695826906.28

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجمع صيدال

2 .2 من أسفل الميزانية: ويتم حسابه وفق الطريقة التالية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية – خصوم جارية

والجدول التالي يوضح حساب رأس المال العامل الصافي لمجمع صيدال من أسفل الميزانية:

الجدول رقم (20): حساب رأس المال العامل لمجمع صيدال من أسفل الميزانية 2019_2021الوحدة: دج

البيان	2019	2020	2021
الأصول الجارية	13660971197.91	14884573533.83	18418099146.63
الخصوم الجارية	6193189703.75	6398017799.03	6722272240.35
رأس المال العامل الصافي	**7467781494.16**	**8486555734.80**	**11695826906.28**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجمع صيدال

- من خلال الجدولين نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي للمجمع موجب خلال فترة الدراسة حيث سجل ارتفاعا من سنة 2019 إلى سنة 2021، وهذا راجع إلى أن مجمع صيدال يستطيع تمويل استثماراته واحتياجاته المالية بإستخدام موارده المالية الدائمة.

3. احتياج في رأس المال العامل الإجمالي: يتم حسابه بإستخدام احتياج رأس المال العامل للاستغلال إضافة إلى ذلك احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال ونفصل حسابه بطريقة الأتية:

1.3 احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال

الجدول رقم(21): احتياج رأس المال العامل للاستغلال الوحدة: دج

البيان	2019	2020	2021
إستخدامات الاستغلال	10287400706.22	10764070593.93	13326271485.82
موارد الاستغلال	1673510936.81	1423322990.93	2329143430.61
احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	**8613889769.41**	**9340747603**	**10997128055.21**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجمع صيدال

2.3احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال: يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال.= استخدامات خارج الاستغلال – موارد خارج الاستغلال

الجدول رقم(22): احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال **الوحدة: دج**

البيان	2019	2020	2021
إستخدامات خارج الاستغلال	1436859091.79	1316376598.39	1302856167.38
موارد خارج الاستغلال	3708972235.69	4052684542.80	4038233979.11
احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال	**-2272113143.9**	**-2736307944.41**	**-2735377811.73**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجمع صيدال

3.3الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي =احتياج رأس المال العامل للاستغلال + احتياج رأس المال العامل

والجدول التالي يوضح احتياج رأس المال العامل الإجمالي:

الجدول رقم(23):الاحتياج في رأس المال العامل لميزانية مجمع صيدال للفترة (2019_2021) **الوحدة: دج**

البيان	2019	2020	2021
احتياج رأس المال العامل للاستغلال	8613889769.41	9340747603	10997128055.21
احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال	-2272113143.9	-2736307944.41	-2735377811.73
احتياج رأس المال العامل الإجمالي	**6341776625.51**	**6604439658.59**	**8261750243.48**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجمع صيدال.

- نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتياج في رأس المال العامل يتزايد بتزايد من سنة إلى أخرى أي موجب تماما خلال فترة الدراسة و هذا راجع إلى أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة وهذا يعني أن المجمع ليس بحاجة للبحث على موارد جديدة لأن المخزونات متوفة لضمان التسديد.

4.الخزينة: يمكن حساب الخزينة بطريقتين:

الطريقة 1: يتم حسابها وفق العلاقة التالية:

الخزينة = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

الجدول رقم(24): خزينة ميزانية مجمع صيدال خلال الفترة (2019–2021) **الوحدة: دج**

السنوات	2019	2020	2021
خزينة الأصول	1918151410.71	2785566352.32	3770411504.24
خزينة الخصوم	810706531.25	922010265.30	354894830.63
الخزينة	1107444879.46	1863556087.02	3415516673.61

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجمع صيدال

الطريقة2:يتم حسابها وفق الطريقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل الصافي– احتياج في رأس المال العامل

الجدول رقم(25): خزينة ميزانية مجمع صيدال خلال الفترة (2019_2021)الوحدة: دج

السنوات	2019	2020	2021
رأس المال العامل الصافي	7467781494.14	8486555734.80	11695826906.28
احتياج رأس المال العامل	6360336614.70	6622999647.78	8261750243.48
الخزينة	**1107444879.46**	**1863556087.02**	**3415516673.61**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجمع صيدال

- من خلال الجدولين نلاحظ أن الخزينة موجبة تماما خلال سنوات الدراسة وهذا ما يدل على أن الموارد الدائمة غطت الأصول الثابتة، وبالتالي هناك فائض في رأس المال مقارنة بالاحتياجات، وعليه هناك سيولة كافية في الخزينة تضمن حالة

اليسر المالي وعدم وقوع مجمع صيدال في حالة عسر مالي، وعليه ننصح المجمع بتوظيف جزء من هذه الأموال قصد الإستفادة منها.

- ونلاحظ من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي موجبة، أي أن رأس المال العامل موجب(FRNG>0)، وأن الاحتياج في رأس المال العامل موجب (BFR>0)، والخزينة الصافية (TN >0) ومنه المجمع في حالة توازن مالي.

ثانيا: تقييم الأداء المالي بإستخدام النسب المالية.

1.مؤشرات نسب السيولة: انطلاقا من المعلومات المالية والمحاسبية المتولدة من نظام المعلومات المحاسبي ممثلة في الميزانية المالية لسنوات 2019إلى غاية 2021 لمجمع صيدال سنقوم من خلال ما يلي بحساب نسب السيولة:

وسنوضح النتائج المتحصل عليها من حساب نسب السيولة في الجدول الأتي:

الجدول رقم(26): نسب السيولة للفترة (2019_2021)الوحدة: دج

البيان	2019	2020	2021
أصول جارية(1)	13660971197.91	14884573533.83	18418099146.63
خصوم جارية(2)	6193189703.75	6398017799.03	6722272240.35
نسبة التداول(2/1)	**2.20**	**2.32**	**2.73**
أصول جارية-مخزون(1)	6773440576.72	8332120001.68	8613147660.68
خصوم جارية2()	6193189703.75	6398017799.03	6722272240.35
نسبة السيولة السريعة(2/1)	**1.093**	**1.302**	**1.281**
النقدية(1)	1918151410.71	2785566352.32	3770411504.24
الخصوم الجارية(2)	6193189703.75	6398017799.03	6722272240.35
نسبة السيولة الجاهزة(2/1)	**0.309**	**0.435**	**0.560**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجمع صيدال

- نستطيع تفسير الجدول أعلاه من خلال ما يلي:

- **نسبة التداول:**نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة التداول خلال فترة الدراسة تفوق 1 وفي ارتفاع مستمر فمن 2.20 سنة 2019 إلى 2.32 سنة 2020 إلى 2.73 سنة 2021 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسب المرجعية المقدرة ب 1 وهذا يعني وجود فائض في الأصول الجارية والتي غطت الخصوم الجارية أكثر من مرتين، وبهذا فإن المجمع له القدرة على تسديد التزاماته القصيرة الأجل من الأصول الجارية.

- **نسبة السيولة السريعة:** نلاحظ من خلال الدراسة أن نسبة السيولة السريعة في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة فمن 1.093 سنة 2019 إلى 1.302 سنة 2020 إلى 1.281 سنة 2021 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسب المرجعية التي تتراوح بين (0.5-0.3) وهذا يدل على وجود أموال فائضة يجب على المجمع استثمارها.
- **نسبة السيولة الجاهزة:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة الجاهزة في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدارسة حيث في 2019 كانت 0.309لتصل سنة 2020 إلى 0.435 وفي 2021 إلى 0.560 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة المرجعية التي تتراوح بين (0.2-0.3) وهذا يدل على وجود سيولة فائضة يجب على المجمع استثمارها واستغلالها.

2.نسب النشاط: تقيس نسب النشاط مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام الموارد المتاحة لها في إقتناء الأصول ومدى قدرتها على الإستخدام الأمثل لها، ويمكن توضيح النسب كما يلي:

والجدول التالي يوضح نسب النشاط لمجمع صيدال للفتر(2019_2021)

الجدول رقم(27): نسب النشاط لمجمع صيدال للفترة(2019_2021) **الوحدة: دج**

البيان	2019	2020	2021
المبيعات السنوية متضمنة الرسم(**1**)	9392750935.10	9809929760.98	10211439983.73
الزبائن+ أوراق القبض(2)	31778533740.40	4024729980.18	3350908815.99
معدل دوران الزبائن (2/1)	**2.95**	**2.43**	**3.04**
رقم الأعمال خارج الرسم (1)	9392750935.10	9809929760.98	10211439983.73
مجموع الأصول(2)	40434178877.27	40687550476.43	44811485632.67
معدل دوران الأصول (2/1)	**0.23**	**0.24**	**0.22**
رقم الأعمال خارج الرسم (1)	9392750935.10	9809929760.98	10211439983.73

مجموع الأصول الثابتة (2)	26773207679.36	25802976942.60	26393386486.04
معدل دوران الأصول الثابتة (2/1)	**0.353**	**0.380**	**0.386**
رقم الأعمال (1)	9392750935.10	9809929760.98	10211439983.73
خزينة الأصول(2)	1918151410.71	2785566352.32	3770411504.24
معدل دوران رأس المال (2/1)	**3.135**	**4.896**	**2.708**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجمع صيدال

- ويمكن تفسير الجدول أعلاه من خلال ما يلي:

- **معدل دوران الزبائن:** نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاض في معدل دوان الزبائن سنة 2020 إلى 2.43 دورة حيث يرجع ذلك إلى عدم قدرة الزبائن على تسديد ديونهم، ثم ارتفعت سنة2020 إلى 3.40 دورة وذلك اجع إلى أن الزبائن قاموا بتسديد جزء من ديونهم.
- **معدل دوران الأصول:** نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل دوران الأصول انخفض سنة 2020 و قدر بـ 0.23 دورة مقارنة بسنة 2019 التي قدر فيا بـ 0.22 دورة إلى أن عاد ارتفع سنة 2021 وقدر بـ 0.24 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول قد حقق رقم أعمال قدره سنة 2019 بـ 0.23 وسنة 2020 بـ 0.22 و 2021 بـ 0.23، ويرجع ذلك أن كفاءة المؤسسة في استثمار الموارد المالية المتاحة في حالة تدهور.
- **معدل دوران الأصول الثابتة:** نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع في معدل دوران الأصول الثابتة فقدر سنة 2019 بـ 0.353 دورة ليرتفع سنة 2020 وقدر بـ 0.380 دورة ليواصل الارتفاع سنة 2021 وقدر بـ 0.386 دورة وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة قد أسهم في تحقيق رأس مال قدره 0.353دج سنة 2019 و 0.380دج سنة 2020 و 0.386دج سنة 2021 ، ويرجع هذا الارتفاع إلى الارتفاع في رقم الأعمال وانخفاض في الأصول الثابتة.
- **معدل دوران رأس المال:** نلاحظ من خلال الجدول السابق تذبذب في معدل دوران رأس المال من سنة لأخرى حيث قدر سنة 2019 بـ 3.135 دورة ليرتفع سنة 2020 إلى 4.896 دورة، وهذا راجع إلى أن المجمع استخدم خزينة الأصول من أجل تغطية احتياجاتها لزائدة من الأموال.

من خلال حساب نسب النشاط نستطيع القول أن إدارة مجمع صيدال ذات كفاءة في إستخدام الموارد المتاحة للمجمع في اقتناء الموجودات ومن ثمة فهي قادرة على الإستخدام الأمثل لهذه الموجودات.

3.نسب الربحية:

الجدول رقم(28): نسب الربحية لمجمع صيدال خلال الفترة(2019_2021) **الوحدة: دج**

البيان	2020	2021
إجمالي الربح (1)	4918339020.31	5142300236.17
صافي المبيعات (2)	10074461229.38	11209340750.60
نسبة هامش إجمالي الربح (2/1)	**0.488**	**0.458**
صافي الربح التشغيلي (1)	656429815.37	-1395218322.28
صافي المبيعات (2)	10074461229.38	11209340750.60
نسبة هامش صافي الربح التشغيلي (2/1)	**0.065**	**-0.12**
صافي الربح بعد الضرائب (1)	234370276.88	371748486.47
صافي المبيعات (2)	10074461229.38	11209340750.60
نسبة هامش الربح الصافي (2/1)	**0.023**	**0.033**
صافي الربح التشغيلي (1)	656429815.37	-1395218322.28
إجمالي الأصول (2)	40687550476.43	44811485632.67
نسبة العائد على الأصول	**0.016**	**-0.013**

(2/1)		
صافي الربح بعد الضرائب (1)	234370276.88	371748486.47
حقوق المساهمين (2)	-797268702.03	-1097023529.49
نسبة العائد على حقوق المساهمين (2/1)	**-0.29**	**-0.33**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجمع صيدال

- ويمكن تحليل الجدول أعلاه من خلال ما يلي:

- **نسبة إجمالي هامش الربح**: نلاحظ انخفاض في نسبة إجمالي هامش الربح حيث سنة 2020كانت% 48.8 بينما خلال سنة 2021، انخفضت هذه النسبة لتصبح 45.8%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع صافي المبيعات.

- **نسبة هامش صافي الربح التشغيلي**: نلاحظ انخفاض في نسبة هامش صافي الربح التشغيلي حيث سنة 2020كانت 6.5% لتنخفض سنة 2021 حيث قدرت بـ 12-%، بسبب انخفاض صافي ربح تشغيلي.

- **نسبة هامش الربح الصافي**: نلاحظ ارتفاع طفيف في نسبة هامش الربح الصافي حيث في سنة 2020 كانت 2.3% لتصبح 3.3%سنة 2021، بسبب إرتفاع في صافي الربح بعد الضرائب.

- **نسبة العائد على الأصول**: نلاحظ انخفاض في نسبة العائد على الأصول من 0.016 سنة 2020 إلى0.013- سنة 2021 و هذا راجع إلى الانخفاض في صافي الربح التشغيلي.

- **نسبة العائد على حقوق المساهمين**: نلاحظ إنخفاض في نسبة العائد على حقوق المساهمين حيث قدرت سنة 2020 بـ 0.29- أما سنة 2021 فقدرت ب 0.33- ويرجع هذا الإنخفاض إلى الإنخفاض في حقوق المساهمين

4. **نسب المردودية**: تقييس نسب المردودية مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بنشاطها، ونوضح النسب في الجدول التالي.

الجدول رقم(29): نسب المردودية لمجمع صيدال خلال الفترة(2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
النتيجة الصافية(1)	793514004.08	189936341.33	48694704.82
مجموع الأصول(2)	40434178877.27	40687550476.43	44811485632.67
المردودية الإقتصادية(2)/(1)	**0.019**	**0.004**	**0.001**
النتيجة الصافية(1)	793514004.08	189936341.33	48694704.82
الأموال الخاصة(2)	21776278416.42	22234554786.95	22912568215.05
المردودية المالية(2)/(1)	**0.036**	**0.008**	**0.002**
النتيجة الصافية(1)	793514004.08	189936341.33	48694704.82
رقم الأعمال خارج الرسم	9392750935.10	9809929760.98	10211439983.73
المردودية التجارية(2)/(1)	**0.844**	**0.019**	**0.004**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجمع صيدال

- ونستطيع تفسير الجدول أعلاه من خلال ما يلي:

- **المردودية الإقتصادية:** تعبر هذه المردودية عن كفاءة إستخدام الأصول في المجمع، نلاحظ انخفاض في نسبة المردودية الإقتصادية لسنة 2021 مقارنة بالسنتين السابقتين حيث بلغت 0.01% ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير التي عرفته النتيجة الصافية للمجمع خلال هذه السنة.
- **المردودية المالية:** تعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك وراء استثمار أموالهم في المجمع، وبلغت 3.6%سنة 2019 ثم انخفضت سنة 2020 لتصل إلى 0.08%، لتنخفض إلى أدنى مستوى لها سنة 2021 حيث سجلت نسبة 0.02 % ويعود سبب ذلك إلى انخفاض في النتيجة الصافية.
- **المردودية التجارية:** تعبر هذه النسبة عن العائد من عملية الاستغلال حيث نلاحظ انخفاض النسبة من سنة لأخرى وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية.

5. **نسب الهيكل المالي (نسب التمويل والاستقلالية المالية)**:تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المجمع على تمويل الغير لأنشطتها، ونوضح النسب في الجدول التالي.

الجدول رقم(30): نسب الهيكل المالي لمجمع صيدال للفترة (2019–2021)

البيان	2019	0202	2021
الأموال الدائمة (1)	34240989153.52	34289532677.40	38089213392.32
الأصول الثابتة (2)	26773207679.36	25802976942.60	26393386486.04
نسبة التمويل الدائم(1)/(2)	**1.278**	**1.328**	**1.443**
الأموال الخاصة(1)	21776278416.42	22234554786.95	22912568215.05
الأصول الثابتة (2)	26773207679.36	25802976942.60	26393386486.04
نسبة التمويل الخاص (1)/(2)	**0.813**	**0.861**	**0.868**
الأموال الخاصة(1)	21776278416.42	22234554786.95	22912568215.05
مجموع الديون(2)	18657900440.85	18452995689.48	21898917417.62
نسبة الاستقلالية المالية(1)/(2)	**1.167**	**1.204**	**1.046**
مجموع الأصول (1)	40434178877.27	40687550476.43	44811485632.67
مجموع الديون (2)	18657900440.85	18452995689.48	21898917417.62
نسبة التمويل الخارجي(1)/(2)	**2.167**	**2.204**	**2.046**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجمع صيدال

➢ ويمكن تفسير الجدول أعلاه:

- **نسبة التمويل الدائم**: نلاحظ أن النسبة أكبر من الواحد هذا ما يعني أن المجمع يعتمد على الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة، حيث أن نسبة التمويل الدائم ترتفع خلال كل من السنوات الثلاث في سنة 2019كانت 1.278 لترتفع سنة 2020 إلا 1.328 وسجلت سنة 2021 ارتفاع قدره بـ 0.115، في العموم هي نسبة جيدة تضع المجمع في أريحية كبيرة في تغطية أصولها غير الجارية ونسبة الأصول الجارية.

- **نسبة التمويل الخاص**: نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة أقل من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد كليا في تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، ونلاحظ كذلك ارتفاع النسبة خلال السنوات الثلاث نتيجة للارتفاع الأموال الخاصة ،وهي نسبة مقبولة تجعل المجمع في راحة اتجاه دائنيه.
- **نسبة الاستقلالية المالية**: نلاحظ من الجدول أن النسب خلال السنوات الثلاث أكبر من 1 وبالتالي فإن المجمع قادر على تغطية ديونها عن طريق الأموال الخاصة، مما يكسب المجمع مرونة في التعامل مع دائنيه ويضعه في وضع مريح اتجاه دائنيه.
- **نسبة التمويل الخارجي**: نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة خلال سنة 2019 كانت 2.167 وسنة 2020 ارتفعت إلى 2.204، وهذا يعني ارتفاع المخاطر التي يتعرض اليها المجمع، في حين أن النسبة انخفضت سنة 2021 إلي 2.046.

المطلب الثاني: إستخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء المالي

تختلف مؤشرات الأداء المالي الحديثة عن التقليدية كون أن التقليدية تكون في شكل نسب، أما الحديثة فتكون في شكل قيم، ولتقييم الأداء المالي في مجمع صيدال ومعرفة مدى كفاءة المؤشرات الحديثة في الوصول إلى تقديم صوة واضحة عن المجمع وجب حسابها في هذا المطلب.

أولا: تقييم الأداء بإستخدام مؤشر قيمة الإقتصادية المضافة

تعتبر القيمة الإقتصادية المضافة معيار لقياس الأداء المالي للمؤسسة ويعبر عليها بالصيغة التالية:

$$EVA = NOPAT - (WACC * CI)$$

ومن أجل حساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة يجب إجراء بعض الحسابات الأولية الضرورية، والتي يمكن إيجاد بعضها من خلال القوائم المالية أو من خلال البيانات والمعلومات الداخلية للمجمع، أو من خلال حسابها انطلاقا من المعلومات المتوفرة ويمكن تبيان ذلك كما يلي:

NOPAT: العائد على رأس المال العامل المستثمر.

العائد على رأس المال العامل المستثمر= النتيجة العملياتية/ رأس المال المستثمر.

CI: رأس المال المستثمر.

رأس المال المستثمر= الاستثمارات العينية+ الاحتياج في رأس المال العامل.

WACC: التكلفة الوسيطية المرجحة لرأس المال.

WACC =KD*(D/D+CP)+KCP*(CP/D+CP)

KCP: تكلفة الأموال الخاصة.

تكلفة الأموال الخاصة = النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.

CP: الأموال الخاصة.

D: الاستدانة الصافية.

حيث:

الاستدانة الصافية = خزينة الأصول+ خزينة الخصوم – التوظيفات المالية.

KD: تكلفة الديون.

KD= rd*(1-t)/kcp=RRF+RPM*Bi

1. حساب القيمة الإقتصادية المضافة لمجمع صيدال: ولإيجاد القيمة الإقتصادية المضافة لمجمع صيدال لابد من تحديد حجم رأس المال طويل الأجل وتكلفة رأس المال الخاص كلفة رأس المال.

1.1.تحديد رأس المال طويل الأجل:

الجدول رقم (31): رأس المال طويل الأجل لمجمع صيدال

البيان	2019	2020
رؤوس الأموال الخاصة	21 776 278 416,00	22 234 554 786,00
ديون طويلة الأجل	12 464 710 757,00	12 054 977 890,00
رأس المال طويل الأجل	3 424 098 916,00	3 428 953 267,00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمجمع صيدال

من الجدول أعلاه نجد أن رأس المال طويل الأجل ارتفع خلال سنوات الدراسة، ويعود سبب الارتفاع إلى ارتفاع حجم رؤوس الأموال الخاصة.

2.1.حساب تكلفة رأس المال الخاص kd: يتم حسابها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (32): تكلفة رأس المال الخاص kd

البيان	2019	2020
التوزيعات من الأرباح للسهم الواحد	40,00	40,00
السعر السوقي للسهم	580,00	552,00
معدل نمو الأرباح	%44.68	%76.06-
تكلفة رأس المال الخاص kd	%7.14	%8.11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمجمع صيدال

- من الجدول أعلاه نجد ارتفاع تكلفة رأس المال الخاص kd قد ارتفعت سنة 2021 عن سنة 2020 بسبب ارتفاع السعر السوقي لأسهم مجمع صيدال.

3.2. حساب معدل الفائدة

بعدما تم تحديد تكلفة رأس المال المستثمر kd نستطيع إذن تحديد تكلفة الديون مالية طويلة الأجلk'd من خلال حساب سعر الفائدة:

الجدول رقم (33): حساب معدل الفائدة الإسمي لمجمع صيدال

البيان	2019	2020
الديون المالية	12464710757.00	12054977890.00
المصاريف المالية	343123098.00	154762522.00
سعر الفائدة الإسمي	%1.85	%2.14

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمجمع صيدال

بعدما حددنا سعر الفائدة الإسمي نستطيع إذن تحديد تكلفة الديون للمجمع وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (34): تكلفة الديون لمجمع صيدال

البيان	2019	2020
سعر الفائدة الإسمي	%1.85	%2.14
تكلفة الديون للمجمع K'd	%1.49	%1.73

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم

4.1. حساب تكلفة هيكل رأس المال للمجمع: بعدما وجدنا قيمة رأس المال طويل الأجل للمجمع وتكلفة رأس المال الخاص وأيضا تكلفة الديون للمجمع نستطيع تحديد تكلفة هيكل رأس المال للمجمع وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (35): حساب تكلفة هيكل رأس المال لمجمع صيدال

البيان	2019	2020
K_{wacc}	%5.08	%5.86

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمجمع صيدال

5.1.حساب القيمة الإقتصادية المضافة EVA:

الجدول رقم (36): القيمة الإقتصادية المضافة EVA لمجمع صيدال

البيان	2019	2020
النتيجة الصافية للسنة	7 935 114 004,00	189 936 341,00
رأس المال طويل الأجل	3 424 098 916,00	3 428 953 267,00
K_{wacc}	5.08%	5.86%
EVA	-133633.71	-189806.39
EVAتطور	-1.0990	0.4203

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمجمع صيدال

الشكل رقم(15): رسم بياني للقيمة الإقتصادية المضافة للمجمع

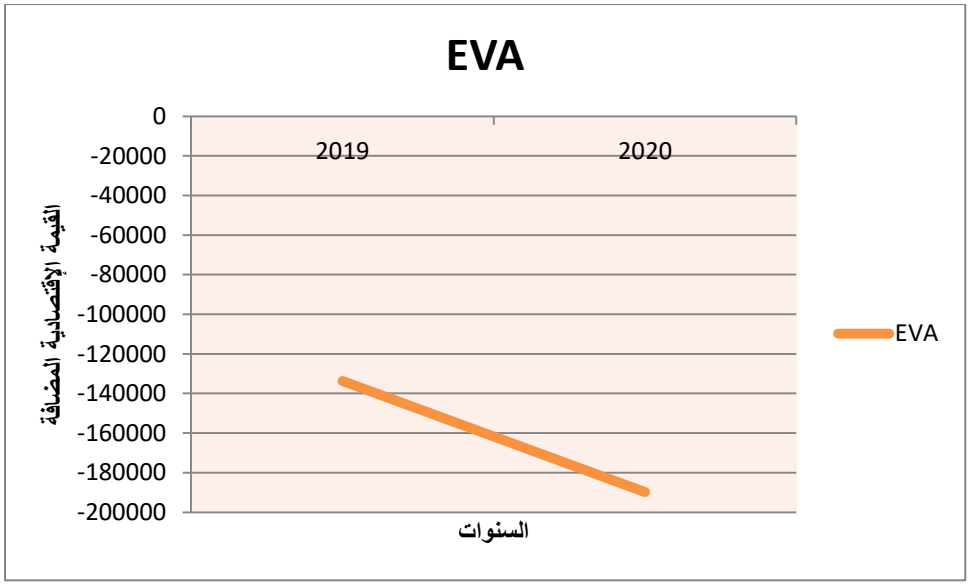

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التسيير لمجمع صيدال

- من الجدول أعلاه نجد أن معدل القيمة الإقتصادية المضافة لمجمع صيدال سالبة طيلة فترة الدراسة ويعود ذلك لانخفاض العائد على رأس المال المستثمر، وهذا يعني أن المجمع يحقق عائدا أقل من تكلفة رأس المال المستثمر وهذا من شأنه التأثير سلبا على حملة الأسهم.

6.1.حساب القيمة السوقية المضافة (MVA)لمجمع صيدال:

ويمكن حسابها وفق الطريقة التالية:

$$MVA = EVA1/(1+WACC) + EVA2/(1+WACC)$$

سنستعين بالجدول التالي لحسابها:

الجدول رقم (37): حساب القيمة السوقية المضافة (MVA)لمجمع صيدال

البيان	2019	2020
EVA	-133633.71	-189806.39
MVA	-1 247 281,00	-175 567,00
MVAتطور	-1.97	-0.8592

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمجمع صيدال

الشكل رقم(16): رسم بياني لمؤشر القيمة السوقية المضافة للمجمع

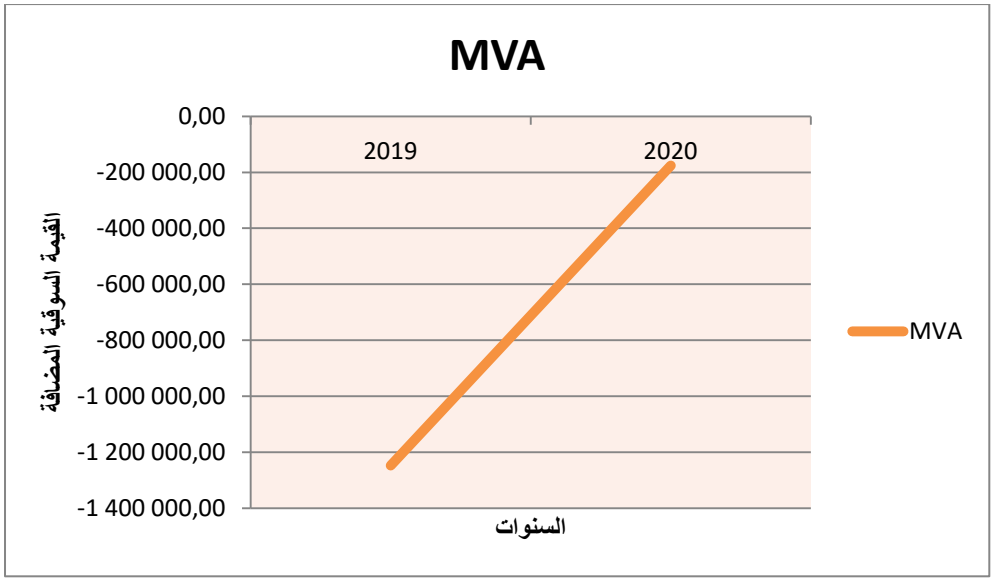

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التسيير لمجمع صيدال

- من الجدول أعلاه نجد أن القيمة السوقية المضافة لمجمع صيدل لقد سجلت قيما سالبة بسبب تراجع الربح التشغيلي، عموما هناك ضعف في إدارة الحصة السوقية بالمجمع وهناك تآكل في ثروة الملاك على المجمع تدارك الوضع قبل تفاقمه.

7.1 حساب مؤشر القيمة النقدية المضافة CVA:

CVA= (عائد التدفق النقدي على الإستثمار– تكلفة رأس المال)*الإستثمار الإجمالي

الجدول رقم (38): مؤشر القيمة النقدية المضافة CVA

البيان	2019	2020
عائد التدفق النقدي على الاستثمار(01)	0,03	0,03
تكلفة رأس المال الخاص kd(02)	0,07	0,08
الاستثمار الصافي(3)	48 318 944 590,00	39 574 343 961,00
CVA= (2-1)*3	-2 000 404 306,03	-1 982 674 632,45

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التسيير لمجمع صيدال

الشكل قم (17): رسم بياني لمؤشر القيمة النقدية للمجمع

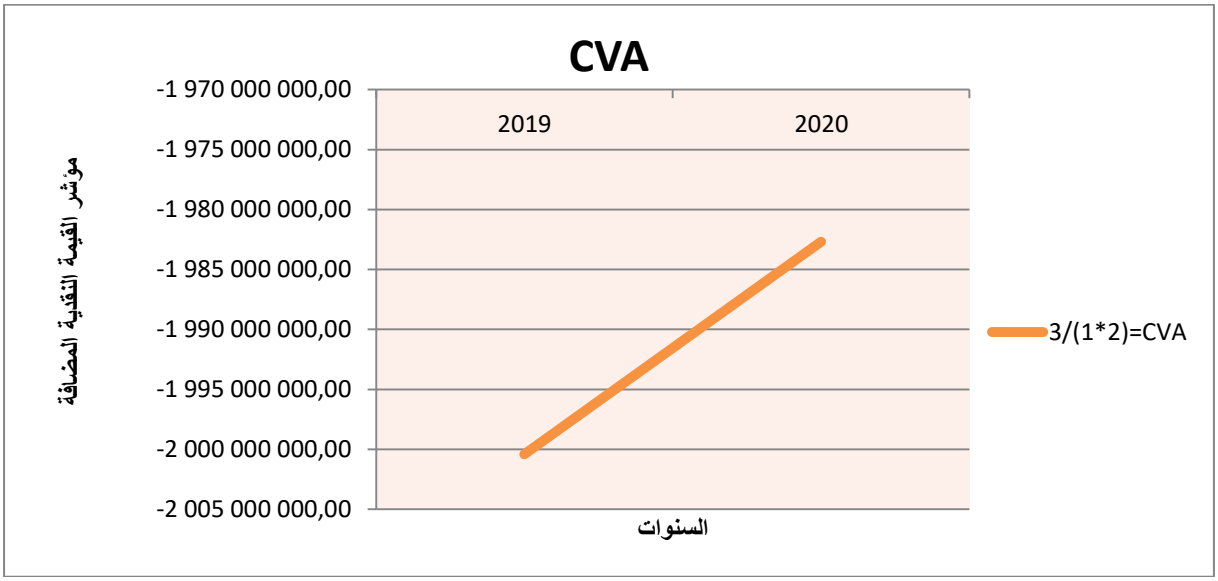

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التسيير لمجمع صيدال

- من الجدول أعلاه نلاحظ :

القيمة النقدية المضافة سالبة خلال فترات الدراسة وهذا يعني أن المجمع لم يستطع توليد تدفق نقدي يفوق تكلفة رأس المال.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقييم الأداء المالي بإستخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة إقتصادية جزائرية رائدة في إنتاج وصناعة الأدوية للفترة من 2019 إلى غاية 2021 وأثبتنا مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي، وذلك بالاعتماد على التقارير المالية المتوفرة على الموقع الرسمي للمجمع بالإضافة إلى الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، من خلال حساب بعض المؤشرات المالية نذكر منها: المؤشرات التقليدية (التوازن المالي، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب المردودية، نسب التمويل) أيضا دعمنا دراستنا بالمؤشرات الحديثة التي برزت مؤخرا نتيجة الانتقادات التي وجهت للمؤشرات التقليدية المتمثلة في (القيمة الإقتصادية المضافة، القيمة السوقية المضافة، القيمة النقدية المضافة)، والتي سمحت لنا بالوقوف على إجمالي الوضعية المالية للمجمع.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من الأمور المهمة والفعالة داخل أي مؤسسة نظرا لدور الحيوي الذي يلعبه من خلال ما يوفره من معلومات محاسبية ومالية التي تعتبر في وقتنا الحاضر ثروة هامة، إذ أن التحكم والإستغلال الجيد له يحقق أرباحا ونجاحا لخطط المستقبلية وضمانا الاستمرار وبقاء المؤسسة، ولعل الوصول لذلك يتم من خلال تقييم الأداء المالي أولا لمعرفة وضعيتها ومحاولة تصحيح الاختلالات والإستفادة من الفرص المتاحة ومعرفة الأسباب ومحاولة تفاديها لتحسين أداها المالي، ويتم من خلال المؤشرات والنسب المالية والأساليب القديمة والحديثة.

إختبار صحة الفرضيات:

بخصوص **الفرضية الأولى** التي تنص على: " المؤسسات لها حاجة كبيرة وهامة في تطبيق المحاسبة لمعرفة مركزها المالي واتخاذ القرارات المالية حيث نظام معلومات محاسبي يمكنها من تسجيل وتبويب وتحليل المعلومات وإنتاجها في شكل نهائي يتمثل في القوائم المالية تبرز صورتها المالية." هذه الفرضية صحيحة إذ تعد المحاسبة أداة ضرورية لتسجيل وتبويب مختلف العمليات المحاسبية والمالية بما يفيد مختلف المهتمين بالوضعية المالية للمؤسسة من إتخاذ القرارات الضرورية (التمويلية، تشغيلية، استثمارية) وأخذ صوة شاملة عن أداء المؤسسة .

بخصوص **الفرضية الثانية** التي تنص على: " توجد العديد من المؤشرات لقياس الأداء المالي للمؤسسة والتي من خلالها نقيم الأداء المالي أجل تحسينه"، هذه الفرضية صحيحة إذ توجد حاليا حوالي399 مؤشر مالي ولا تزال الدراسات متواصلة حول المؤشرات المالية.

بخصوص **الفرضية الثالثة** التي تنص على: "إن نظام المعلومات المحاسبية في مجمع صيدال يعمل على انتاج معلومات محاسبية تساعد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة"، هذه الفرضية صحيحة إذ من خلال الدراسة التطبيقية أثبتنا أن نظام المعلومات المحاسبي ذات فعالية في إخراج معلومات محاسبية (الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات النقدية) وعن طريق إستخدام مؤشرات التقليدية والحديثة يمكن تقييم الأداء المالي للمجمع وإقتراح سبل لتحسين الأداء المالي.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم التطرق إليه وعرضه في هذه الدارسة سواء الجانب النظري أو التطبيقي حول دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي فإنه يمكن إستنتاج النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية:

من خلال الدارسة النظرية التي تمت على مستوى مجمع صيدال توصلنا للنتائج التالية:

- أن الإفصاح عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والمتمثلة في التقارير والقوائم المالية يساهم بشكل فعال في قيادة الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية عن طريق التغذية العكسية من طرف مستخدمي المعلومة والمهتمين بها سواء الداخليين والخارجيين.
- تساهم المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية في تقييم وتحسين الأداء المالي.
- تعد الأساليب التقليدية من بين الأساليب الواسعة الإنتشار المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي والتي تهدف إلى إبراز كفاءة المؤسسة في إستغلال مواردها المالية المتاحة بفعالية بهدف الوصول إلى نتائج المخطط لها.
- تقييم الأداء المالي بمختلف المؤشرات يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على معالجة الإختلالات وإستغلال الفرص.
- ظهور أساليب حديثة لقياس وتقييم الأداء المالي بشكل فعال في توفير نتائج دقيقة وفعالة.
- تعتبر القيمة الإقتصادية المضافة مقياس حقيقي للأداء المالي، التشغيلي والإداري.
- من أجل ضمان نجاح عملية تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية لا بد أن تكون مخرجات نظام المعلومات المحاسبي دقيقة وذات جودة تعبر عن الواقع وبعيدة عن التظليل.

نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال الدارسة التطبيقية التي تمت على مستوى مجمع صيدال توصلنا للنتائج التالية:

- معدل القيمة الإقتصادية المضافة لمجمع صيدال سالب طيلة فترة الدراسة ويعود ذلك لانخفاض العائد على رأس المال المستثمر، وهذا يعني أن المجمع يحقق عائدا أقل من تكلفة رأس المال المستثمر وهذا من شأنه التأثير سلبا على حملة الأسهم، وسيلجأن للتنازل عن أسهمهم التي يمتلكونها مخافة تآكل ثروتهم.

- هناك تدمير للقيمة بمجمع صيدال ولحملة أسهمها، مما يدل على ضعف الأداء التسييري الداخلي بالمجمع.

- القيمة السوقية المضافة لمجمع صيدال قد سجلت قيما سالبة طيلة فترة الدراسة بسبب تراجع الربح التشغيلي، عموما هناك ضعف في إدارة الحصة السوقية بالمجمع وهناك تآكل في ثروة الملاك على المجمع تدارك الوضع قبل تفاقمه.
- تعتبر مؤشرات تقييم الأداء المالي الحديثة (EVA،MV،CVA) أكثر فعالية في تقييم الأداء المالي بالمقارنة مع المؤشرات التقليدية، لأنه من خلال دراستنا التطبيقية لاحظنا أن المؤشرات الحديثة استطاعت أن تكشف لنا عن وجود تحطيم للقيمة بالمجمع، أما عن المؤشرات التقليدية لاحظنا أنها تقف فقط على أداء النتيجة المالية وتطور نشاط الاستغلال.
- ونلاحظ من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي موجبة، أي أن رأس المال العامل موجب (FRNG>0)، وأن الاحتياج في رأس المال العامل موجب (BFR>0)، والخزينة الصافية (TN >0) ومنه المجمع في حالة توازن مالي.

- من خلال حساب نسبة التداول خلال فترة الدراسة وجدناها تفوق 1 وفي ارتفاع مستمر وهذا يعني وجود فائض في الأصول الجارية والتي غطت الخصوم الجارية أكثر من مرتين، وبهذا فإن المجمع له القدرة على تسديد التزاماته القصيرة الأجل من الأصول الجارية.
- من خلال حساب نسبة السيولة السريعة وجدناها في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على وجود أموال.
- من خلال حساب نسبة السيولة الجاهزة وجدناها في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدارسة وهذا يدل على وجود سيولة فائضة يجب على المجمع استثمارها واستغلالها.
- من خلال حساب نسب النشاط نستطيع القول أن إدارة مجمع صيدال ذات كفاءة في إستخدام الموارد المتاحة للمجمع في اقتناء الموجودات ومن ثمة فهي قادرة على الإستخدام الأمثل لهذه الموجودات.
- من خلال حساب نسبة إجمالي هامش الربح وجدناها منخفضة، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع صافي المبيعات.
- من خلال حساب نسبة هامش صافي الربح التشغيلي وجدناها منخفضة، بسبب انخفاض صافي ربح تشغيلي.
- من خلال حساب نسبة هامش الربح الصافي وجدناها مرتفعة، بسبب إرتفاع في صافي الربح بعد الضرائب.
- من خلال حساب نسبة العائد على الأصول وجدناها منخفضة خلال فترة الدراسة و هذا راجع إلى الانخفاض في صافي الربح التشغيلي.
- من خلال حساب نسبة العائد على حقوق المساهمين وجدناها منخفضة خلال فترة الدراسة ويرجع هذا الإنخفاض إلى الإنخفاض في حقوق المساهمين.
- من خلال حساب المردودية الإقتصادية وجدناها منخفضة خلال فترة الدراسة ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير التي عرفته النتيجة الصافية للمجمع.
- من خلال حساب المردودية المالية وجدناها منخفضة خلال فترة الدراسة ويعود سبب ذلك إلى انخفاض في النتيجة الصافية.
- من خلال حساب المردودية التجارية وجدناها منخفضة خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية.
- من خلال حساب نسبة التمويل الدائم وجدناها أكبر من الواحد هذا ما يعني أن المجمع يعتمد على الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة، وفي العموم هي نسبة جيدة تضع المجمع في أريحية كبيرة في تغطية أصولها غير الجارية ونسبة الأصول الجارية.
- من خلال حساب نسبة التمويل الخاص وجدناها أقل من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد كليا في تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.
- من خلال حساب نسبة الإستقلالية المالية وجدناها خلال السنوات الثلاث أكبر من 1 وبالتالي فإن المجمع قادر على تغطية ديونها عن طريق الأموال الخاصة، مما يكسب المجمع مرونة في التعامل مع دائنيه ويضعه في وضع مريح اتجاه دائنيه.
- من خلال حساب نسبة التمويل الخارجي وجدناها مرتفعة، وهذا يعني ارتفاع المخاطر التي يتعرض اليها المجمع.

التوصيات:

- على مدير مجمع صيدال إعادة النظر في قراراته المالية المتعلقة بخلق القيمة للمساهمين، والبحث عن أسباب هذا التراجع.
- نوصي المجمع بضرورة تضمين المؤشرات المالية سواء التقليدية أو الحديثة ضمن تقريره السنوي لتشكل بذلك مصدر هام للمعلومات لجميع المستخدمين.
- ضرورة توفر المؤسسات الاقتصادية على كفاءات ومختصين في التحليل المالي من أجل تقييم الأداء المالي بشكل فعال.
- كافية بأساليب تقييم الأداء المالي سواء تقليدية أو حديثة.
- على مجمع صيدال إحتكاك بالأكاديميين لمعرفة أخر المستجدات في أساليب تقييم الأداء المالي.
- على مجمع صيدال المشاركة في الملتقيات المؤتمرات العلمية التي تنظمها مختلف المؤسسات والجامعات .

أفاق الدراسة:

- تكامل التدقيق الداخلي والخارجي في تحسين مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسات الإقتصادية.
- دور أدوات التحليل المالي الحديثة في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية.
- مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الإقتصادية.
- فعالية نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات.

فهرس المحتويات

الشكر

الاهداء

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الاختصارات 11

قائمة الملاحق 13

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحسين الأداء المالي

تمهيد

المبحث الاول : مدخل لنظام المعلومات المحاسبي 7

المطلب الأول: أساسيات حول نظام المعلومات 7

المطلب الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي 13

المطلب الثالث: وظائف وعناصر نظام المعلومات المحاسبي 18

المبحث الثاني: أساسيات حول الأداء 41

المطلب الاول: مفهوم الأداء 41

المطلب الثاني: تقييم الأداء 49

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي 52

المبحث الثالث: مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي 57

المطلب الاول: تحسين الأداء 57

المطلب الثاني : إستخدام المؤشرات المالية في تحسين الأداء المالي 59

المطلب الثالث: نظام المعلومات المحاسبي ومساهمته في تحسين الأداء المالي 82

خلاصة الفصل: 85

الفصل الثاني: واقع دور نظام المعلومات المحاسبي في تنحسين الأداء المالي لمجمع صيدال للفترة 2021/2019

تمهيد

المبحث الأول:تقديم عام لمجمع صيدال.....89

المطلب الأول: نشأة مجمع صيدال وتعريفه.....89

المطلب الثاني: مهام وأهداف مجمع صيدال.....92

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي.....93

المبحث الثاني: مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي مجمع صيدال. 102

المطلب الأول: إستخدام أساليب التحليل المالي التقليدية في تقيم الأداء المالي 102

المطلب الثاني: إستخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء المالي 124

خلاصة الفصل:.....131

الخاتمة: 133

فهرس المحتويات ..... **Erreur ! Signet non défini.**

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب**

01.ابراهيم الأعش، (1999)، **أسس المحاسبة العامة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

02.ابراهيم الجزراوي، وعامر الجنابي، (2009)، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

03.ابراهيم جبر الصعيدي، (1998)، **مبادئ النظم المحاسبية**، فلسطين: دار الرضا.

04.أبو نصار مُحَّد وحميدات جمعة، (2020)، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

05.أحمد الحسبان عطاالله، (2013)، **نظم المعلومات المحاسبية**، عمان: دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع.

06.أحمد توفيق جميل، (1987)، **أساسيات الاداة المالية**، بيروت: دار النهضة العربية.

07.أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العربيد، وزياد أحمد الزعبي، (2003). **نظم المعلومات المحاسبية** (الطبعة1)، عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

08.السيد عبد المقصود ديبان، كمال الدين مصطفي الدهراوي، وعبد اللطيف ناصر نور الدين، (2005)، **اساسيات نظم المعلومات المحاسبية**. الاسكندرية: بدون ذكر.

09.القاضي حسين، وحمدان مأمون، (2007)، **نظرية المحاسبة**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

10.الياس بن ساسي، ويوسف قريشي، (2006)، **التسيير المالي (الاداة المالية) دروس وتطبيقات**، الاردن_عمان: دار وائل لنشر والتوزيع.

11.تايه النعيمي عدنان، وأخرون، (2007)، **الادارة المالية النظرية والتطبيقة** عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع.

12.جربوع، ويوسف مُحَّد، (2014)، **نظرية المحاسبة**، عمان: دار الورق.

13.جمعة أحمد حلمي، وأخرون، (2007)، **نظام المعلومات المحاسبي، الاردن**: دار المناهج للنشر والتوزيع.

14.جمعة حميدات. (2014)، **خبير المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية**، الأردن: المجمع الدولي العربي للمحاسبيين القانونيين.

15.جمعة هوام، (2010)، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

16.حسين بالعجوز، (2011)، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القراارات الانتاجية**، الجزائر: مؤسسة الثقافة الجامعية.

17.حمزة رملي فياض، (2011)، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الادارية**، الخرطوم: شركة مطابع السودان.

18.خميسي شيحة، (2010) ،**التسيير المالي للمؤسسة**، الجزائر: هومة للطباعة والنشر.

19.خنفر مؤيد راضي، والمصارنة غسان فلاح، (2006)، **تحليل القوائم المالية–مدخل نظري وتطبيقي**، (الطبعة 02) عمان: دار المسيرة للتشر والتوزيع والطباعة.

20.زياد هاشم يحي، وقاسم محسن الحبيطي، (2003)، **نظلم المعلومات المحاسبي** الموصل، العراق: وحدة الحدباء للطباعة والنشر.

21.شاكر مُحَّد منير، واخرون، (2005). **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، (الطبعة 01) الأردن: وائل للنشر والتوزيع.

22.شنوف شعيب، (2015)، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة 01.

23.شعيب شنوف، (2008)،م حاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية، (الطبعة01) الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية

24.صلاح الدين احمد، (2007)، **مبادئ المحاسبة المالية نظام معلومات لخدمة متخذي القرارات**، مصر: الدار الجامعية ط2 الاسكندرية.

25.طالب علاء فرحان، (2011)، **الحكومة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي**، عمان: دار الصفاء.

26.عامر ابراهيم قندبلجي، وعبد القادر علاء الدين الجنابي، (2006)، **نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات**، عمان: دار المسير للنشر والتوزيع.

27.عبد الكريم بويعقوب، (2008)، **أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني**، دار النشر ديوان المطبوعات الجامعية.

28.عبد الله عبد الرحمن عبد الرحمن، (2016). **التغيير الاداري للسياسات المحاسبية**، القاهرة ،جمهوية مصر الجديدة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

29.علاء فرحان طالب، وايمان شيحان المشهداني، (2011)، **الحكومة المؤسسة والاداء المالي في الاستراتيجي للمصارف** (الطبعة 1)، عمان، الاردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

30.علي الزبون عطاالله. (2010)، **استراتيجيات التحليل المالي**، الأردن: دار التنبي للطباعة والنشر.

31.علي السلمي. (1978)، **التخطيط والمتابعة**، القاهرة: دار غيب للطباعة والنشر.

32.علي حسين احمد حسين، (2003)، **نظم المعلومات المحاسبية الاطار الفكري والنظم التطبيقية**، الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية لنشر والتوزيع.

33.عمر حمودي هشام، (2016)، **استخدام نظام المعلومات المحاسبية وفقا للمنهج الشرعي**، مصر: المنظمة العربية للتنمية الاداية.

34.كمال الدين الدهراوي، (2006)، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، (الطبعة 1) الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

35.كمال الدين الدهراوي، (2005)، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

36.كمال الدين الدهراوي، (2003/2002). **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الاسكندرية: الدار الجامعية،الابراهمية، الاسكندرية.

37.كمال الدين مصطفى الدهراوي. (1988). **نظم المعلومات المحاسبية**. الاسكندرية: الدار الجامعية.

38.لسلوس مبارك، (2004)، التسيير المالي (الطبعة 2) بن عكنون الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

39.مجيد الكرخي، (2007)، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

40.مُحَّد بوتين. (2005)، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، (الطبعة2)،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

41. مُحَمَّد شوقي شادي، (1998)، **دراسات في النظم المحاسبية نظم المعلومات المحاسبية والحاسب الالكتروني**، بيروت: دار النهضة العربية.

42. مُحَمَّد عبد ربه رائد، (2013)، **نظرية المنظمة والمؤسسات**، الجنادرية للنشر والتوزيع.

43. مُحَمَّد قاسم عبد الرزاق، (2006)، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

44. مُحَمَّد قاسم عبد الرزاق، (1998)، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

45. مُحَمَّد محمود الخطيب، (2010)، **الاداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات المساهمة** (الطبعة 1)، عمان، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

46. مُحَمَّد يوسف الحفناوي، (2001)، **نظم المعلومات المحاسبية**، الاردن: دار وائل.

47. محمود الخلايلة، (1995)، **التحليل المالي باستخدام البيانات المالية**، عمان: دار وائل للنشر.

48. محمود السيد الناغي، (2007)، **الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة**، المنصورة: المكتبة العصرية.

49. مليكة زغبيب، وميلود بوشنقير، (2010). **التسيير المالي حسب البرنامج الجديد**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

50. موسكوف ستيفن أ، وسيمكن مارك ج، (2002)، **نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات**، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

51. مؤيد راضي خنفر، وغسان فلاح المطارنة، (2006).**تحليل القوائم المالية**، عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

52. هاشم احد عطية، (2000)، **مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية**، الاسكندرية: الدار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع.

53. وائل مُحَمَّد صبحي ادريس، وطاهر محسن منصور الغالبي، (2009)، **اساسيات الاداء وبطاقة التقييم المتوزان** (الطبعة 1)، عمان، الاردن: دار وائل للنشر.

❖ **المجلات والمقالات**

1. الهواري سويسي، وحميدة رمضاني، (2017)، **قياس أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من منظور خلق القيمة باستخدامؤشرات الأداء الحديثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2، صفحة 820_795.

03.حكيمة مناعي، (2014)، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل عملية إتخاذ القرارات على ضوء تطبيق معايير المحاسبة الدولية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، 82.

04.حمزة بوكفة، (2022)، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات هيكل رأس المال**، مجلة الاقتصاد الصناعي(01).

05. خالد سيف الاسلام بوخلخال، وعلال بن ثابت، (2021)، **قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها ف خلق القيمة**، مجلة دارسات العدد الاقتصادي ، 12 (01)،

06.سعد السرطاوي عبد الفتاح، وعيسى حسان عادل، (2019)، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية.

07.عبد المليك مزهودة. (نوفمبر, 2001)، **الاداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الانسانية–جامعة بسكرة، العدد01.

08.عميروش بوبكر، وليلى قطاف، (جوان, 2017)، **فعالية وكفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة**–دراسة نظرية. مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 12.

09.عوادي مصطفى، وعوادي منير، (2021)، **مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي**، مجلة التحليل والإستشراف الإقتصادي العدد 01.

10.عبد الرحمن تانيا قاد، (2012)، **دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند إتخاذ القرار الانتمائي المصرفي**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية العدد 08 المجلد 26، 68.

11.فاطمة الزهراء عبادي، (2013)، **دور الدولة في دعم تطبيق نظم ادارة البيئة لتحسين اداء المؤسسات الاقتصادية**. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية العدد 02 المجلد 06، 159–194

12.مُحَّد حسين رياض أحمد، ويعقوب فيجاء عبد الوهاب، (2013)، **الايفاء بمتطلبات السلطة المالية لاعتماد القوائم المالية في تحديد الوعاء الضريبي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية العدد 23 المجلد 08، 143.

13.نبيلة قدور، وحمزة العرابي، (2018)، **المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقييم وتحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 5(2)، الصفحات 203–180.

14.نور الدين أحمد قايد، وإسلام هلايلي، (جوان, 2019)، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**. صفحة 245.

15.يزيد تقرارت، (2011_2014)، **استخدامأدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الاصلاح المحاسبي**، كلية المحاسبة ومالية جامعة أم البواقي العدد11 ، 121.

16.يوسف محمود جربوع. (2007)، **مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الادارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين**، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الاسلامية)، 509.510.

❖ **الملتقيات**

01.بربيش السعيد، يحياوي نعيمة، (يومي 23-22 نوفمبر 2011)، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم المنظمات وزيادة فعاليتها**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة ورقلة.

02.وهيبة ناصري، (22-23 ماي, 2012)، **نظام المعلومات المحاسبية أساس التشخيص المالي**، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية،

❖ **القوانين والمراسيم**

01.القانون العضوي 7/11، (25 03, 2009)، نظام المحاسبة المالية، الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 2009.

❖ **الأطروحات والرسائل العلمية**

01.أحمد سالمي، (2014)، **إستحدام جدول تدفقات الخزينة في تقييم المالي قصير الأجل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

02.امال سحنون، (2021-2020)، **دور نظام الحوافز في تحسين الاداء المالي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة مُحَّد بوضياف.

03.أمينة حفاصة، (2020/2021)، **اثر جودة القوائم المالية على تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف.

04.بلال معوج، (2016)، **دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية** رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير جيجل، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي.

05.بن عمر عبد العالي، (2016/2017).**دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصناعية**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ،جامعة مُحَّد صديق بن يحي.

06.بوجميعة عمر، (2013/2014)، **تقييم الأداء المالي و تحليل محددات الربحية في البنوك الاسلامية**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل.

07.جليلة بن خروف، (2008). **دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات** رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بومرداس، جامعة احمد بوقرة.

08.حسين بوزناق، (2020-2021)، **التسيير الحديث للكفاءات في المؤسسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

09.حنان عجيلة، (2012/2013)، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح .

10. حياة بزقراري، (2010/2011)، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير علوم التسيير، بسكرة، جامعة مُحَّد خيضر.

11. حيزية بنية، (2018/2017)، **دو الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الاداء المالي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر جامعة المدية.

12. حسينة صيفي، (2016)، **قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية علوم تجارية وعلوم التسير، جامعة قاصدي مرباح.

13. رشيد حفصي، (201/2010)، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، دراسة احصائية خلال الفترة 1999-2009، 28-29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم التسيير، ورقلة جامعة قاصدي مرباح.

14. رضا بوعزيز، (06 06, 2022)، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبي الجيد في تسهيل مهمة محافظ الحسابات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الجزائر، قسم علوم التسيير جامعة الجزائر 3.

15. سليم عماري، (2006/2005)، **دور تقييم الاداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، دراسة حالة عينة من الشكات المدرجة في سوق الكويت للأوراق، قسم العلوم التجارية، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح.

16. سماح النوي، (2019-2018)، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة.

17. صابر عباسي، (2016)، **دور التسيير بالقيمة للضرائب في إتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر.

18. طرابلسي سليم، (2010/2009)، **تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، كلية التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

19. عبد العالي بن عمر، (2017/2016)، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصناعية** رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جيجل: جامعة مُحَّد الصديق بن يحي

20. عادل عشي، (2001-2002)، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :قياس وتقييم**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة. قسم علوم التسيير، بسكرة جامعة مُحَّد خيضر.

21. فارس صحراوي، (2021/2020)، **إستخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر .

22.فائق سعيد العلمي، (2018/2017)، **سلوك الاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين واثره على قرارات المستثمرين**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، فلسطين: جامعة الازهر.

23.كمال غانم، (2021/2020.)، **الإتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور الجلفة.

24.ليندة بلحسين، (2019/2020)، **دور أدوات ادارة الجودة في تطوير اداء مؤسسات التعليم العالي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة.

25.ليندة وهبي. (2015/2016)، **دور الحوكمة المالية في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-.

26.ليديا فلاحي، **إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية والتنبؤ بفشلها المالي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج.

27.مُحَّد عاطف ابو ماضي، (2021/2020)،**أثر الافصاح غير المالي على كفاءة الاداء المالي والاداري للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، فلسطين: جامعة الازهر.

28.منذر صبحي، و عبدالله السقا، (2016)، **تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية و أثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، شؤون البحث العلمي والدراسات العليا كلية التجارة ماجيستير المحاسبة و التمويل، غزة: الجامعة الاسلامية _غزة.

29.منير عوادي، (2014/2015)، **دور سوق الاوراق المالية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر -بسكرة-.

30.ناجي بن يحي، (2013-2012)، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة مُحَّد خيضر

31.نور الدين شنوفي، (2006/2005)،**تفعيل الأداء العامل في المؤسسة العمومية الإقتصادية.**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز، الجزائر. جامعة الجزائر.

32.نعيمة يحياوي، (2009)، **أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة لحاج لخضر.

33. وهيبة ديجي، (2014/2013)، **دور استراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجيستير، قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة مُحَّد خيضر.

❖ **المحاضرات**

01.السعيد بودريمة، مطبوعة دروس في التسيير المالي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة08 ماي 1945، قالمة،2015.

02.الربيع بوعريوة، محاضرات في مقياس التسيير المالي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2019

03.حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل، 2016

❖ **التقارير**

01.Rapport du conseil d'administrations de saidal, 0. (2019-2021, 07 14). *Rapport du conseil d'administration de saidal*. Consulté le 04 04, 2023, sur الموقع الرسمي لمجمع صيدال: 12.65

❖ **المواقع الإلكترونية**

01.(s.d.). Récupéré sur https://www.saidalgroup.dz/ar/مجمع صيدال/.

02.(2017, 1 19). Récupéré sur www.kenanaonline.com.

03.www.groupesaidal.com, 0. (2019, 05 14). الموقع الرسمي لمجمع صيدال. Consulté le 05 10, 2023, sur www.groupesaidal.com: 12.55

ثانيا: المراجع بالأجنبية

02.Bernard, M. t. (1999). *Controle de gestion social.* paris: librairie Vuibert.

03.Biatrice , m. (2003). *Le diagnostic financiere.* (3, Éd.) paris: D Organisation.

04.Devries, & others. (1981). *Performance Appraisal On The Line.* New York: inters science publiction.

05.Georges, L., & Micheline, F. (s.d.). comptabilité financière. *sup foucher* .

06.Gerald, W. I. (1994). *The analysis and use of Financial Statements.* New York: john Wiley and Sons.

07.Josette p. (1999). Analyse financière. (8, Éd.) paris: librairie Vuibert.

قائمة الملاحق

الملحق رقم01: الميزانية المالية لمجمع صيدال لسنوات 2019و2020– جانب الأصول-

2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe) :

UNITÉ

ACTIF	31/12/2020			31/12/2019
	MONTANTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT :				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	668 576 191,02	343 249 100,26	125 327 090,76	174 057 244,76
Immobilisations corporelles				
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	3 805 721 423,42
Bâtiments	13 261 407 322,31	5 844 143 212,84	7 417 264 109,47	7 492 164 949,94
Autres immobilisations corporelles	20 778 518 111,59	15 362 335 010,82	5 416 183 100,77	5 632 128 168,46
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	3 523 900 855,21	0,00	3 523 900 855,21	3 580 260 802,98
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 134 015 175,22	0,00	2 134 015 175,22	2 960 903 718,84
Autres participations et créances rattachées	335 939 575,00	59 416 028,43	276 523 546,57	48 760 055,87
Autres titres immobilisés	2 002 300 000,00	0,00	2 002 300 000,00	2 500 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	146 147 49,45	0,00	146 147 49,45	107 512 187,56
Impôts différés actifs	352 717 927,73	0,00	352 717 927,73	329 960 563,53
TOTAL ACTIF NON COURANT	**47 412 120 294,95**	**21 609 143 352,35**	**25 802 976 942,60**	**26 773 207 679,36**
ACTIF COURANT :				
Stocks et encours	7 191 992 769,17	641 539 237,02	6 550 453 532,15	6 887 530 621,19
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 911 959 706,26	1 887 229 726,08	4 024 729 980,18	3 177 533 740,40
Autres débiteurs	1 316 384 098,39	7 500,00	1 316 376 598,39	1 436 859 091,79
Impôts	188 887 081,60	0,00	188 887 081,60	222 536 344,63
Autres actifs courants	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	2 068 002 018,68	82 435 666,36	2 785 566 352,32	1 918 151 410,71
TOTAL ACTIF COURANT	**17 495 785 463,29**	**2 611 212 129,46**	**14 884 573 533,83**	**13 660 971 197,91**
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF	**64 907 905 958,24**	**24 220 355 481,81**	**40 687 550 476,43**	**40 434 178 877,27**

الملحق رقم 02: الميزانية العامة لمجمع صيدال لسنوات2019و2020– جانب الخصوم–

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe) :

U.M. DA

PASSIF	31/12/2020	31/12/2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	25 00 000 000,00	25 00 000 000,00
Donation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves - (réserves consolidées)	14 634 151 624,90	14 047 153 641,65
Écarts de réévaluation	3 063 429 710,86	2 686 752 011,24
Écart d'équivalence	1 408 146 175,93	1 905 284 336,88
Résultat net	189 926 341,33	793 514 004,08
Autres capitaux propres - report à nouveau	- 797 268 702,03	- 1 178 074 235,34
Intérêts minoritaires	824 482 635,96	609 971 637,90
TOTAL I	**22 234 554 786,95**	**21 776 278 416,42**
PASSIF NON COURANT :		
Emprunts et dettes financières	10 404 842 508,14	10 403 266 267,81
Impôts (différés et provisionnés)	24 094 670,27	21 011 203,32
Autres dettes non courantes	0,00	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 626 040 712,04	1 446 788 017,73
TOTAL PASSIF NON COURANT II	**12 054 977 890,45**	**12 464 710 757,10**
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 247 407 073,70	1 556 885 668,31
Impôts	175 915 917,23	116 625 268,50
Autres dettes	4 052 684 542,80	3 708 972 235,69
Trésorerie passive	922 010 265,30	810 706 531,25
TOTAL PASSIF COURANT III	**6 398 017 799,03**	**6 193 189 705,75**
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF	**40 687 550 476,43**	**40 434 178 877,27**

الملحق رقم03: الميزانية المالية لمجمع صيدال لسنوات2020 و2021– جانب الأصول–

2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe) :

UM : DA

ACTIF	31/12/2021			31/12/2020
	MONTANTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT :				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	468 576 191,02	394 405 777,42	74 170 413,60	125 327 090,76
Immobilisations corporelles				
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	4 398 481 823,42
Bâtiments	13 339 694 443,48	5 997 599 674,29	7 342 094 769,19	7 417 264 109,47
Autres immobilisations corporelles	20 801 612 806,89	15 297 937 668,60	5 503 675 138,29	5 416 183 100,77
Immobilisations en concession	322 740 000,00	0,00	322 740 000,00	0,00
Immobilisations en cours	3 850 372 946,09	0,00	3 850 372 946,09	3 523 900 855,21
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 418 384 302,29	0,00	2 418 384 302,29	2 134 015 175,32
Autres participations et créances rattachées	44 667 575,00	0,00	44 667 575,00	276 533 546,57
Autres titres immobilisés	2 001 000 000,00	0,00	2 001 000 000,00	2 002 300 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	51 251 159,52	0,00	51 251 159,52	14 614 749,45
Impôts différés actif	244 899 794,64	0,00	244 899 794,64	352 717 927,73
TOTAL ACTIF NON COURANT	**48 083 329 606,35**	**21 689 943 120,31**	**26 393 386 486,04**	**25 802 976 942,60**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	10 543 599 209,06	738 647 724,91	9 804 951 484,95	6 550 453 532,15
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 327 265 862,11	1 976 357 046,12	3 350 908 815,99	4 024 729 901,18
Autres débiteurs	1 302 863 667,38	7 500,00	1 302 856 167,38	1 316 376 598,59
Impôts	170 411 184,88	0,00	170 411 184,88	188 887 011,40
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 852 847 170,60	82 435 446,36	3 770 411 504,24	2 785 566 352,32
TOTAL ACTIF COURANT	**21 215 547 084,02**	**2 797 447 937,39**	**18 418 099 146,63**	**14 884 573 533,83**
TOTAL GENERAL ACTIF	**69 298 876 690,37**	**24 487 391 057,70**	**44 811 485 632,67**	**40 687 550 476,43**

الملحق رقم04: الميزانية المالية لسنوات2020 و2021– جانب الخصوم-

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe) :

Unité DA

PASSIF	31/12/2021	31/12/2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'Etat	411 677 000,00	0,00
Autres fonds propres	0,00	411 677 000,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	15 318 040 327,17	14 634 151 624,90
Ecarts de réévaluation	3 055 720 451,96	3 063 429 710,86
Écart d'équivalence	1 828 063 594,82	1 408 146 175,93
Résultat Net	48 694 704,82	189 936 341,33
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 097 033 529,49	-797 268 702,03
Intérêts minoritaires	837 395 665,76	824 482 635,96
TOTAL I	**22 912 568 215,05**	**22 234 554 786,95**
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	13 825 430 092,00	10 404 842 508,14
Impôts (différés et provisionnés)	7 112 411,32	24 094 670,27
Autres dettes non courantes	322 740 000,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 021 362 673,15	1 626 040 712,04
TOTAL PASSIF NON COURANT II	**15 176 645 177,27**	**12 054 977 890,45**
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 207 198 255,47	1 247 407 073,70
Impôts	121 945 175,14	175 915 917,23
Autres dettes	4 038 233 979,11	4 052 684 542,00
Trésorerie passif	354 894 030,63	922 010 265,30
TOTAL PASSIF COURANT III	**6 722 272 240,35**	**6 398 017 799,03**
TOTAL GENERAL PASSIF	**44 811 485 632,67**	**40 687 550 476,43**

الملحق رقم05: حسابات النتائج لمجمع صيدال لسنوات 2019و2020

2.5. Compte de Résultats

UM : DA

Désignation	31/12/2020	31/12/2019	Évolution 2020/2019	R/O
Chiffre d'affaires	9 809 929 760,98	9 392 750 935,10	4,44 %	86,15 %
Variation stocks produits finis et en cours	264 531 468,40	1 085 935 007,08	- 75,64 %	30,22 %
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**10 074 461 229,38**	**10 478 685 942,18**	**-3,86 %**	**82,16 %**
Achats consommés	- 4 245 356 684,94	- 4 577 729 592,68	- 7,26 %	80,02 %
Services extérieurs et autres consommations	- 910 765 524,13	- 1 113 922 480,89	- 18,24 %	84,02 %
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**- 5 156 122 209,07**	**- 5 691 652 073,57**	**-9,41 %**	**87,29 %**
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	**4 918 339 020,31**	**4 787 033 868,61**	**2,74 %**	**77,39 %**
Charges du personnel	- 3 609 396 024,60	- 3 514 951 683,35	2,69 %	103,47 %
Impôts, taxes et versements assimilés	- 201 768 850,04	- 154 330 399,06	30,76 %	120,65 %
IV - EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 107 174 145,67**	**1 117 771 786,20**	**-0,95 %**	**41,02 %**
Autres produits opérationnels	205 038 628,28	687 941 345,58	- 70,20 %	1 949,59 %
Autres charges opérationnelles	- 109 057 603,07	- 75 628 723,04	44,20 %	604,70 %
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	- 1 088 338 701,82	- 1 399 508 839,03	- 22,23 %	69,29 %
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	214 605 132,80	664 533 894,03	- 67,71 %	/
V - RÉSULTAT OPÉRATIONNEL	**329 421 601,86**	**993 109 063,74**	**-66,90 %**	**29,39 %**
Produits financiers	129 036 705,12	152 968 301,58	- 15,66 %	155,30 %
Charges financières	- 154 762 522,08	- 343 123 098,91	- 54,90 %	73,19 %
VI - RÉSULTAT FINANCIER	**- 25 725 816,96**	**- 190 154 797,33**	**-86,46 %**	**20,06 %**
VII - RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔT (V + VI)	**303 695 784,90**	**804 954 266,41**	**-62,27 %**	**50,60 %**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	- 88 374 651,00	- 77 823 533,00	13,56 %	/
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	- 19 069 142,98	5 579 923,73	- 441,75 %	/
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	10 623 121 695,58	11 984 129 083,37	- 11,36 %	85,98 %
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	- 10 388 751 418,70	- 11 262 578 272,69	- 7,76 %	91,43 %
VIII - RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	**234 370 276,88**	**721 550 810,68**	**-67,52 %**	**23,61 %**
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE	**0,00**	**0,00**	**/**	**/**
X - RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**234 370 276,88**	**721 550 810,68**	**-67,52 %**	**23,61 %**
Résultats minoritaires	- 592 334,84	19 736 411,44	- 103,00 %	/
Part dans le résultat des sociétés mises en équivalence	- 43 841 600,71	52 226 781,96	- 183,94 %	/
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**189 936 341,33**	**793 514 004,08**	**-76,06 %**	**19,14 %**

DÉSIGNATION	RATIOS 2020	RATIOS 2019	ÉVOLUTION	R/O
Valeur ajoutée/Chiffre d'affaires	50,69 %	51,63 %	- 1,80 %	88,80 %
Excédent brut d'exploitation/Chiffre d'affaires	10,62 %	11,26 %	- 5,70 %	31,81 %
Charges du personnel/Chiffre d'affaires	37,98 %	38,71 %	- 1,88 %	119,73 %
Charges du personnel/Valeur ajoutée	74,93 %	74,99 %	- 0,08 %	134,84 %
Résultat opérationnel/Chiffre d'affaires	3,25 %	11,63 %	- 72,05 %	32,45 %

الملحق رقم06:حسابات النتائج لمجمع صيدال لسنوات 2020و2021

2.3. Tableau de Compte de Résultats (Consolidé Groupe) :

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2021	31/12/2020	Evolution 2021/2020
Chiffre d'affaires	10 211 429 983,73	9 809 929 760,90	4,09%
Variation stocks produits finis et en cours	997 900 766,87	264 531 468,40	277,23%
Production immobilisée	0,00	0,00	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**11 209 340 750,60**	**10 074 461 229,30**	**11,26%**
Achats consommés	-4 999 154 719,75	-4 245 356 684,94	17,76%
Services extérieurs et autres consommations	-1 067 885 794,68	-910 765 324,13	17,25%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**-6 067 040 514,43**	**-5 156 122 209,07**	**17,67%**
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**5 142 300 236,17**	**4 918 339 020,31**	**4,55%**
Charges de personnel	-3 944 240 090,42	-3 609 396 024,60	9,28%
Impôts, taxes et versements assimilés	-162 116 139,62	-201 768 850,04	-19,65%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 035 944 006,13**	**1 107 174 145,67**	**-6,43%**
Autres produits opérationnels	175 408 940,73	205 038 628,28	-14,45%
Autres charges opérationnelles	-75 130 256,23	-109 057 603,07	-31,11%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 036 215 417,74	-1 088 338 701,82	-4,79%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	326 911 529,02	214 605 132,80	52,33%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	**426 918 801,91**	**329 421 601,86**	**29,60%**
Produits financiers	177 090 776,00	129 016 705,12	37,26%
Charges financières	-105 692 416,20	-154 762 522,08	-31,71%
VI - RESULTAT FINANCIER	**71 398 359,80**	**-25 745 816,96**	**-377,32%**
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	**498 317 161,71**	**303 675 784,90**	**64,10%**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-100 897 797,00	-88 374 651,00	14,17%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	25 670 878,24	-19 069 142,98	-234,62%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 888 751 996,35	10 623 121 695,58	11,91%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 517 003 509,88	-10 388 751 418,70	10,86%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**371 748 486,47**	**234 370 276,88**	**58,62%**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**0,00**	**0,00**	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**371 748 486,47**	**234 370 276,88**	**58,62%**
Résultats minoritaires	19 855 956,80	-592 334,84	-3452,15%
Part dans le résultat des Sociétés mises en équivalence	-342 909 738,46	-43 841 600,71	682,16%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**48 694 704,82**	**189 936 341,33**	**-74,36%**

Désignation	Ratios 2021	Ratios 2020	Ecart 2021 / 2020
Valeur ajoutée /Chiffre d'affaires	50,36%	50,14%	0,44%
Excédent brut d'exploitation/ Chiffre d'affaires	10,14%	11,29%	-10,11%
Charges du personnel /Chiffre d'affaires	38,63%	36,79%	4,98%
Charges du personnel/Valeur ajoutée	76,70%	73,39%	4,52%
Résultat opérationnel /Chiffre d'affaires	4,18%	3,36%	24,50%

الملحق رقم 07:جدول تدفقات النقدية لمجمع صيدال لسنوات2020و2021

2.4. Tableau des flux de trésorerie (Consolidé Groupe) :

UM: DA

DESIGNATION	31/12/2021	31/12/2020
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	9 590 786 714,93	10 730 702 771,99
sommes versées aux fournisseurs et au personnels	-8 538 534 497,81	-11 216 895 447,63
Intérêts et autres frais financiers payés	- 138 474 734,35	- 413 628 092,97
Impôts sur les résultats payés	- 75 573 533,00	- 122 858 267,04
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	**- 1 395 218 322,28**	**636 429 815,37**
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	**- 1 395 218 322,28**	**636 429 815,37**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 193 592 706,71	- 166 695 000,24
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	12 689 717,30	1 302 925,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	- 1 000 000,00	- 1 002 300 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	2 300 000,00	1 500 000 000,00
Intérêt encaissés sur placements financiers	113 015 000,00	66 187 500,00
Dividendes et quote part de résultats reçus	10 559 582,00	31 281 518,79
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	**-91 028 407,41**	**429 776 943,55**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués	-13 820 340,50	-52 434 670,50
Encaissements provenant d'emprunts	3 425 126 471,17	240 697 983,98
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-437 009 921,12	-530 329 328,35
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	**2 974 296 209,55**	**-342 066 014,87**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités	10 818,91	25 085,93
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	**1 488 060 298,77**	**744 165 829,98**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	2 009 892 041,20	1 265 726 211,22
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	3 497 952 339,97	2 009 892 041,20
Variation de trésorerie de la période	**1 488 060 298,77**	**744 165 829,98**
Rapprochement avec le résultat comptable	**48 694 704,82**	**189 936 341,33**
	1 439 365 593,95	**554 229 488,65**

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): محوشي خطوم ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة .....

حامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200791300 والصادرة بتاريخ 2016/12/11 .....

سجل(ة) بكلية / معهد دليج علوم اقتصادية قسم العلوم المالية والمحاسبة .....

علوم تجارية وعلوم تسيير

المكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي

دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

تاريخ: 06/06/2023.....

توقيع المعني (ة)

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

المضي أسفله.

سيد(ة): إكرام مروع ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة .....

حامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 202421737 والصادرة بتاريخ 18 - 02 - 2018 .....

سجل(ة) بكلية / معهد كلية العلوم الاقتصادية قسم المحاسبة .....

لمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

وانها: دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية طلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

اريخ: 06 - 06 - 2023 .....

توقيع المعني (ة)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

بسكرة في: 07/06/2023

إذن بالطبـــــــــع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة): إلهام بروبة

الرتبـــــــــــة: أستاذة محاضرة

قسم الارتباط : قسم العلوم المالية والمحاسبة

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر للطلبة : 1- معوشي فطوم 2- مزروع اكرام

الشعبة: **العلوم المالية والمحاسبة**

التخصـــــــــص: محاسبة

بعنـــــــــوان:

دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي
دراسة حالة: مجمع صيدال للفترة 2019 - 2021

أرخص بطبع مذكرة الماستر المذكور.

الأستاذ المشرف

رئيس القسم